المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص دراسات إستراتيجية ودولية

الإستراتيجية الأمريكية في الخليج:دراسة حالة التوتر السعودي – الإيراني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور :**

– دحماني بدرة **– امحند برقوق**

أعضاء لجنة المناقشة

أ /سليم شيخاوي.....رئيسا

أ / امحند برقوق ..... مشرفا ومقررا

أ / إبراهيم تيقامونين..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2013 /2014

إهداء :

إلى أبـي و أمـــي الغاليين ، اللذان منحاني كل الثقةو الدعم للوصول إلى ما أنا عليه اليوم.

إلـــى من تلقيت منهما الدعم والسند طيلة فترة دراستي بالعاصمة: عبد الكريم و عبد الحميد

إلى كل من دعمني ودعا لي من أجل الاستمرار في مسيرتي العلمية ...وإلى كل مخلص لتراب الوطن الجزائري الحبيب .

كما أهدي هذه الرسالة إلى أرض الأحرار – فلسطين – ،وللدعم الذي تلقيته من أصدقائي هناك.

شكر و تقدير :

قال تعالى " ***و قل ربي زدني علما*** " – طه ، الآية 141 .

بعد أنمنّ الله عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع ، أتوجه بجزيل الشكر ، و عظيم العرفان إلى أستاذي الفاضل ،الأستاذ الدكتور **امحند برقوق** ، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، وما بذله معي من إرشاد وتوجيه ، ولما منحني من وقته الثمين ، طوال فترة إعداد هذه الرسالة. فله مني جزيل الشكروالتقدير و الاحترام .

و لا يفوتني أن أوجه شكريو امتناني للأستاذ بجامعة النجاح الوطنية ' نابلس– فلسطين '، السيّد: **محمد عصيدة** على توجيهاته حول موضوع الرسالة .

ملـــــخص:

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أكثر مناطق العالم توترا منذ رحيل الإنجليز في بداية سبعينيات القرن العشرين، وظهور النفط كمتغير مستقل أساسي في العلاقات الغربية الخليجية،والذي زاد من حيوية المنطقة للاقتصاد العالمي وتنافس القوى العظمى حولها. لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مضمون الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي منذ الثورة الإسلامية في إيران والقائمة على التدخل المباشر في منطقة الخليج العربيبداية بحرب الخليج الأولى (1980-1988) وحرب الخليج الثانية (1990) ،ثم حرب الخليج الثالثة (2003)، و تحديد أهدافها (الاقتصادية،الأمنية و السياسية) من خلال ضمان تدفق النفط إلى الدول الغربية وتوفير الحماية لحلفائها في المنطقة ، فضلا عن التنافس الإقليمي الذي يتصاعد حولهاو الذي تجسد في حالة التوتر السعودي –الإيراني،الذي رسخته الولايات المتحدة من خلال العمل على خلق بيئة خليجية معادية لإيران، ومحاولة الترويج للخطر الشيعي على منطقة الخليج العربي بدل الخطر الصهيوني .

تقديم عام :

تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بالاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لطبيعة وحجم المصالح الغربية فيها. كما وشكّل أمن منطقة الخليج العربي تاريخيا أهمية تجاوزت حدوده الإقليمية، حيث مثلت القوى الأوربية منذ أن وصلت سفن البرتغاليين مضيق هرمز عام 1507 ،وحتى اليوم طرفاً مهماً من أطراف الصراع الإقليمي في المنطقة.

وبحلول القرن التاسع عشر نجحت بريطانيا في إقصاء الدول الأوروبية المنافسة وتهيمن على الخليج العربي الذي أصبح بالنسبة لها حلقة وصل بينها وبين مستعمراتها في الهند.

وعلى إثر اكتشاف النفط في القرن العشرين؛ ازدادت أهمية الخليج العربي الاقتصادية والجيو- سياسية ،نظرا للمكانة التي تتمتع بهاعلى المستويين الإقليمي و الدولي ، سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز، أو لامتلاكها أهم موارد الطاقة من النفط و الغاز،مما جعل منها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية و الدولية. ولم يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي إلاّ بعد أن تمّ تقديم دراسات من طرف كبرى الشركات البترولية الأمريكية التي كانت تشير إلى أن الثروة النفطية سوف تتركز في هذه المنطقة.

انطلاقا من ذلك صاغت الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها،و إستراتيجياتها تجاه منطقة الخليج العربي بشكل واضح بداية التسعينات من القرن العشرين ،حيث تعدّ هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل كثيرة من أجل تأمين المركزية الأمريكية، وضمان وصول النفط إلى القوى الغربية ، ومحاولة خلق بيئة خليجية معادية لإيران قصد منع توسع هذه الأخيرة في المنطقة ، وتهديد المصالح الأمريكية فيها . وما الكمّ الهائل للقواعد العسكرية في معظم الدول الخليجية إلاّ دليل على التفرد الأمريكي بالمنطقة. فالإستراتيجية الأمريكية بعد الثورة الإيرانية تركزت على التدخل العسكري المباشر وهو ما تجسد في حروب الخليج الثلاثة، بداية بالحرب العراقية – الإيرانية (1980- 1988) ، والتي نتج عنها حرب ثانية عام 1991باحتلال العراق للكويت ، وأخيرا الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. ناهيك عن السياسة الأمريكية في المنطقة القائمة على توسيع الهوّة بين الدول الخليجية – السعودية خاصة – و إيران، واعتبار هذه الأخيرة ، دولة تسعى للمدّالشيعي و النفوذ على منطقة الخليج العربي.

1. إشكـــــالية الدراسة :

نجاح الثورة الإسلامية في إيران ، و الاحتلال السوفييتي لأفغانستان،دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة إستراتجيتها في منطقة الخليج العربي لفهم الأوضاع الجديدة و التكيف معها من خلال فحص مختلف الترتيبات و الخيارات التي ستنتهي بوضع الأهداف و التصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة .

انطلاقا من ذلك فإن السؤال الرئيسي المطروح :

- ***ما هي أهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في فترة ما بعد الثورة الإيرانية ؟.***

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية ومنها :

- ما موقع منطقة الخليج من الإستراتيجية الأمريكية ؟
- ما هي دوافع الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ؟.
- إلى أي مدى يمكن اعتبار النفط هدفا استراتيجيا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليه؟.
- ما أهمية الدور الأمريكي في التأثير في العلاقات الخليجية الإيرانية عموما والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصّة؟ .

2. فرضيات الدراسة :

- الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي جعلها محل أطماع وتنافس القوى الأجنبية .
- نجاح الثورة الإيرانية عام1979 وضع نهاية للتوازن الاستراتيجي وإعادة ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي .
- الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي قائمة على ضمان استمرار الإمدادات النفطية الخليجية للقوى الغربية .
- تعمل الولايات المتحدة منذ نجاح الثورة الإيرانية 1979،على خلق نوع من التوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية .

3. مبررات اختيار موضوع الدراسة :

أولا : المبررات الذاتية .

تقتضي عملية البحث العلمي في الأساس إشباع رغبة علمية ،وعليه فإن أبرز الأسباب التي دفعتنا إلى الخوض في هذا الموضوع ،كونه يصب ضمن المواضيع التي تُعنى باهتمامنا الشخصي، والبحث في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وطبيعة العلاقات السعودية الإيرانية. وهو ما يسمح لنا بالإلمام بالكثير من العناصر والمعارف التي هي بالنسبة إلينا غامضة ، كما يمكن أن يكون هذا الموضوع خطوة أولى في مجال التخصص في الدراسات الإستراتيجية الخليجية مستقبلا.

ثانيا : المبررات الموضوعية .

يعيش العالم اليوم صراعا دوليا تقوده قوى كبرى تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت سياساتها متداولة في كل قطر من أقطار هذا العالم،والتي تسعى لمنافسة قوى صاعدة في منطقة الخليج العربي، وتثبيت إستراتيجياتها فيها، وهو ما جعل التنافس يحتدم على أشده بين الولايات المتحدة وهذه الدول الصاعدة في منطقة الخليج العربي، والتي تعتبر إيران أحد أقطابها.

من جهة أخرى فإن هذا الموضوع يقدم إمكانية الإلمام بالتحديات التي تواجهها منطقة الخليج العربي في ظل تراكم المصالح الغربية والإيرانية فيها ، نظرا للثروات الطبيعية التي تزخر بها والسعي الإيراني للنفوذ على المنطقة ، في محاولة لإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية .

4. مجالات و حدود الدراسة :

أولا : الإطار الزماني :

تعالج هذه الدراسة،الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد الثورة الإسلامية في ايران1979إلى غاية اليوم،حيث أن نقطة التحول في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة كانت مع سقوط حكم الشاه الحليف للولايات المتحدة ، في محاولة منها لتحجيم النفوذ الإيراني ودعم الدول الخليجية عسكريا ،خاصة المملكة العربية السعودية ،لتوفير رادع رئيسي للقوات الإيرانية .

ثانيا : الإطار المكاني :

تقتصر الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي و إيران، والدول الخليجية بشكل خاص و الدول العربية بشكل عام،مع الإشارة إلى بعض الدول التي دخلت في خط التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كالاتحاد السوفييتي سابقا و الصين .

5. أهمية الدراسة :

أولا : الأهمية العلمية : ترتكز الدراسة على أهمية علمية تتعلق بالمجال الإستراتيجي وكون الموضوع من المواضيع التي تلقى اهتماماأكاديميا من العديد من الخبراء و الباحثين والدارسين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية والدولية. خاصة و أن هذه الدراسة تحتوي على جوانب متعددة : اقتصادية ، إستراتيجية،أمنية و سياسية.

ثانيا : الأهمية العملية : تبرز الأهمية العملية في مدى مركزية الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ومدى تقبل الأنظمة السياسية الخليجية لتبعية الولايات المتحدة و اعتبارها حليفا أساسيّا في مواجهة المد الشيعي الإيراني في المنطقة .

كما تنبع أهمية الدراسة في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في ظل التنافس الدولي و الإقليمي حول المناطق الحيوية و الإستراتيجية عموما ، ومنطقة الشرق الأوسط و الخليج على وجه الخصوص .

6. أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مسار الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج بعد سقوط حكم الشاه في إيران، وحتى يومنا هذا، و الهدف من هذه الدراسة هو إيضاح التوجهات الأمريكية اتجاه منطقة الخليج للقارئ العربي ، لأن ما كتب عن الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة لا يتناسب كليّة مع حجم الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في منطقة الخليج سياسيّا وعسكريّا و اقتصاديّا.

7. الإطار المنهجي للدراسة :

سيتم الاعتماد على ***المنهج التاريخي*** ،الذي يساعد على معرفة و تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي منذ الثورة الإيرانية 1979 ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي ومنهج **تحليل المضمون**،من خلال تحليل مضمون الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وواقع التنافس الدولي و الإقليمي الحاصل فيها. ومنهج ***دراسة حالة*** من خلال دراسة

حالة التوتر السعودي – الإيراني، الذي يعتبر أحد الإستراتيجيات الأمريكية في تحقيق مصالحها الاقتصادية و الأمنية.

8. الإطار النظري :

من خصائص الظاهرة السياسية،أنها قابلة للدراسة من خلال عدّة مقاربات نظرية ، فالباحث ملزمباستخدام النظريات و المقاربات التي تساعدهبشكل كبير على تفسير موضوعه ، و على هذا الأساس وقع اختيارنا على النظرية الواقعية ،القائمة على المصلحة و القوة فالتواجد الأمريكي في منطقة الخليج هو نتيجة لمصالح أمريكية اقتصادية وأمنية وسياسية في المنطقة ، نظرا للثروة النفطية التي تشهدها دول الخليج ، و موقعها الجغرافي والاستراتيجي المميز، ويبرز عامل القوة في التدخل العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي من خلال الحروب الثلاثة بداية بالحرب العراقية الإيرانية1980ـ 1988 ، ثم غزو العراق للكويت1991 ، و انتهاء بالاحتلال الأمريكي للعراق2003 .

9. الدراسات السابقة : لقد حظي موضوع الإستراتيجية الأمريكية بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين و المختصين ،غير أن دراسة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لم تتعدى مجموعة تقارير ومقالات. باستثناء الكتب التي تطرقت لأمن الخليج العربي و دول مجلس التعاون الخليجيومن أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع عموما نجد التقارير التي قدمها Anthony Cordesman و Adam Mausner :

- Anthony Cordesman,Us strategy in the Gulf, Center for strategic International Studies,24 April 2011.
- Anthony Cordesman,Adam Mausner,Iraq and US strategy in the Gulf, Center for strategic International Studies,24 October 2011.

- ظافر محمد العجمي،**أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية** ،الطبعة الأولى، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
- فؤاد شهاب ،**تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي**،المنامة:مكتبة فخراوي، 1994.
- محمد عبد الغفار،**الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج : رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها** ،الطبعة الأولى،المنامة:مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية و الطاقة 2012.

- Ariel Jahner , Saudi Arabia and Iran : the struggle for power and influence in the Gulf , International Affairs Review, 2012.

10. تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة :

1. <u>مفهوم الإستراتيجية</u> : كلمة إستراتيجية مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (Strategos) وكانت تعني فن قيادة القوات . و يعرفها كلاوزفيتز بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب .

2. <u>تسمية الخليج (عربي أم فارسي)</u> : منذ عهد البرتغاليين و حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507، و استعمل الخليجيون الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى .و مصطلح الخليج العربي ابتدعه " Charles Balgrave " مندوب بريطانيا في البحرين في الثلاثينات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطانيا مع إيران حول البحرين و الجزر العربية . كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمّى " الخليج الفارسي " من خلال قبولها وثائق تحمل هذا الاسم . و تعود تسمية الخليج "بالفارسي" إلى أمير البحر اليوناني نيارکوس الذي عاد من الهند إلى العراق سنة 326 325 ق.م . عن طريق الخليج ، و لكن أمير البحر المقدوني لم يتعرف إلا على الساحل الفارسي . و نتساءل عما إذا كانت الهيمنة من موقع القوة هي التي ستفرض أحد الاسمين على هذا البحر نظرا إلى أن البريطانيين قد حكموا المنطقة بالقوة و بجدار ة لفترة طويلة ، و قد ربطه الأمريكيون بأمنهم القومي نستطيع أن نقول هذا في اقتناع بأن إشكالية الأمن في الخليج أكبر من أن تدرج التسمية ضمنها. (من كتاب: *أمن الخليج العربي: تطوروها إشكالاته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية، للدكتور ظافر محمد العجمي).*

3. <u>مجلس التعاون لدول الخليج العربية</u>: هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضة والصحة والثقافة. تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة.

4. <u>النظام الإقليمي الخليجي</u>: يطلق اصطلاح النظام الإقليمي الخليجي،على مجموعة الدول المطلة على سواحل الخليج العربي وهي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت

والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان ، وقد شاع استخدام هذا المصطلح في الأوساط العلمية ضمن الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية.

تقسيم الدراسة :

اعتمدنا في هذا البحث على خطة تتكون من أربعة فصول : تناولنا في **الفصل الأول** الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي قبل الثورة الإيرانية 1979، حيث أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لم تكن واضحة بالشكل الذي أصبحت عليه بعد الثورة الإيرانية عام 1979، حيث اعتمدت على التدخل غير المباشر في المنطقة من خلال مبدأ إيزنهاور و مبدأ نيكسون الذي كان يشكل أساس السياسة الأمريكية في الخليج.

في **الفصل الثاني** تطرقنا لتطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد الثورة الإسلامية في إيران (1979)، حيث أن الثورة الإيرانية تعتبر بداية التحول في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة و هو ما تناولناه في المبحث الأول ، حيث الغزو السوفييتي لأفغانستان و الذي أسفر عن إعلان مبدأ كارتر حول الخليج و التواجد العسكري الأمريكي المباشر للأمريكيين في المنطقة .

أما **الفصل الثالث** فقد تناول أهداف الإستراتيجيةالأمريكية في الخليج العربي و حدود التنافس الدولي و الإقليمي في المنطقة . و أخيرا **الفصل الرابع** الذي تم تخصيصه لدراسة حالة التوتر السعودي – الإيراني ، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تأجيجه لكي لا يكون هناك توافق بين الدولتين القطبين في منطقة الخليج العربي لكون ذلك يهدد مصالحها في المنطقة بشكل كبير .

تمهيد :

إن الخوض في دراسة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي مع نجاح الثورة الإسلامية في ايران،يقتضي في البداية تحديد ملامح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة قبل سقوط الحليف الأمريكي " شاه ايران "، وتحديد المبادئ الأساسية لهذه الاستراتيجية فيما قبل عام1979 والمتغيرات المؤثرة فيها .

إن الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية للمنطقة جعلها محط أنظار القوى الكبرى في العالم،على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،التي كانتتنظر للمنطقة من منظور أمني و اقتصادي بحت خلال فترة الحرب الباردة.لذلك فقد اعتدمد الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجية عدم التدخل المباشر من خلال ايكال المهمة لقوى اقليمية في المنطقة لحماية مصالحها هناك .

انطلاقا من ذلك فإننا سنتاول في هذا الفصل الاستر اتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي قبل الثورة الإيرانية 1979،بالعرض أولا للأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية للمنطقة ، ثم أهم السياسات الموجهة في المنطقة و التي سميت بأسماء رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، بداية بـ***مبدأ ترومان*** (1947) ، و***مبدأ ايزنهاور*** (1958)، و انتهاء ***بمبدأ نيكسون*** الذي ارتكز على استراتيجية عدم التدخل المباشر في المنطقة ، من خلال الاعتماد على كل من –ايران و السعودية – في حفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

المبحث الأول : الخليج:أهمية اقتصادية و استراتيجية

بفضل مكانتها الاستراتيجية التي ميزتها عن الشرق و الغرب،احتلت منطقة الخليج العربي مكانة هامةلا سيما ميدان التجارة و الملاحة سواء قبل الاكتشافات الجغرافية أو بعدها.[1]

انطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا المبحث،إلى الموقع الجغرافي للمنطقة و أهميتها الاقتصادية من خلال الموارد الطاقوية التي تحتوي عليها. فقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال القرن المنصرم ، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى، بعضها استراتيجي والآخر اقتصادي .وإذا كانت الاستراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة ، الحديثة والمعاصر ة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية، قد برزت عقب اكتشاف منابع النفط الغزيرةو التي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسّة إليها باعتبارها أهم مصادر الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف.

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية و الجيو سياسية لمنطقة الخليج العربي

شكّل الخليج العربي عبر التاريخ منطقة استراتيجية هامّة، وازدادت أهميته بصورة أكبر إثر ظهور حركة الكشوفات الأوروبية في نهاية القرن الخامس عشر، واندلاع الصراع بين القوى الأوروبية للسيطرة على موانئه وجزره الإستراتيجية، بهدف إحكام السيطرة على تجارة العبور. وبحلول القرن التاسع عشر أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة، وفرضت على القوى المحلية توقيع معاهدة السلام العامة (1820)،التي أسست لمنظومة أمنية تهدف إلى تأمين طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها فى الهند، وقد أدى اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين إلى زيادة الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي،التي تكتسب أبعادها بالدرجة الأولى من الأهمية الاقتصادية للمنطقة[2]، وظهور منافسين لبريطانيا،على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي اطار الأهمية الاستراتيجية الشاملة للخليج العربي، يأتي مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عُمان، ليمثل أهم و أخطر الممرات المائية في عالم اليوم ،باعتباره ممرا تجاريا همّا لناقلات النفط. .[3]

---

[1] **عمار جفل** ، التغير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج ،(**الجزائر:دار**هومة للطباعة 2008) ، ص 9.

[2] زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج "**مبدأ كارتر**"،(بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، ص 3.

[3] عبد الجليل زيد مرهون،أمن الخليج بعد الحرب **الباردة** ،ط1،(بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 44.

تعتبر منطقة الخليج العربي منذ ظهور أول حضارة بشرية عليها ، من الطرق المائية والبحرية المهمة وملتقى حضارات الشرق القديم ، فإضافة إلى أهميتها الجغرافية والإستراتيجية فإنها تحظى بأهمية اقتصادية بالغة وثروات نفطية وغازية تعد مصدراً رئيسياً للطاقة في العالم. فقد ارتبطت منطقة الجزيرة العربية عموماً بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، كما أصبحت الدول المطلة عليه والمتاخمة له متأثرة بتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها ، ومن الناحية الجغرافية المجردة ،تشمل هذه المنطقة كل من **إيران والعراق ، والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان** التي تطل على الخليج ، وجل هذه المنطقة تعتبر جزءاً من الشرق الأوسط بالمفهوم السياسي الحديث .أو الشرق الأوسط الكبير وفقاً للتسمية الأمريكية الجديدة ومع إضافة إيران التي لها دور حيوي واستراتيجي في منطقة الخليج العربي،ظلت الرياض في الحقبة الماضية مفتاح الدول العربية الخليجية لكونها من الدول الرئيسة في المنطقة ولما تحظى به من أهمية فهي مهد الدين الإسلامي ومركز لأهم المناطق الإسلامية المقدسة والمكان الذي يقصده ملايين المسلمين كل عام . بالإضافة إلى مخزونها النفطي الضخم.يسجل التاريخ القديم والمعاصر على حد سواء طموح بعض القوى الإقليمية للسيطرة على الأراضي العربية في منطقة الخليج وما يجاورها.وهذا ما جسدته سياسات بعض القوى الإقليمية وبالذات إيران تجاه الخليج العربي ، قبل سقوط الشاه وبعد قيام الثورة الإيرانية التي لا تزال ترى هي الأخرى بأن مجالها الحيوي يقع داخل المحيط العربي المجاور لها من الناحيتين المذهبية والإيديولوجية والجغرافية.

اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مفصلا استراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، حيث تقع على محور طرق المواصلات البحرية و الجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب أسيا وجنوب شرق أسيا ، و لا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي سابقا ،الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي وبالتالي لإمكانية وصوله إلى بحر العرب و القرن الإفريقي .بناء على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي، لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية،إلا واهتمت بالخليج العربي، نظرا لكون خصوصية الموقع جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط، فعبر الفرات نستطيع الوصول إلى البحر المتوسط،وعبر دجلة وتركيا نصل إلى البحر الأسود ، وعبر ايران إلى بحر الخزر، ثم روسيا و أفغانستان. [1]

[1] **ظافر محمد العجمي** ، أمن الخليج العربي: تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية ،ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006)، ص 48 ، 49 .

وبحكم الموقع الاستراتيجي للخليج العربي أصبحت هناك أهمية عسكرية لمنطقة الجزيرة العربية استغلتها القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين مصالحها الحيوية.هذا فضلاً عن الأساطيل العسكرية القابعة في مياه المنطقة ، نظراً لقربها من بؤر الصراعات الدولية والإقليمية كالوضع في العراق والإشراف على التطورات السياسية والعسكرية ، وبالذات ما يخص الجهد الأمريكي لمراقبة البرنامج التسليحي التقليدي والنووي في إيران ، والصراع العربي الإسرائيلي والصراع الهندي – الباكستاني . وكذا قربها من المحيط الهندي ومن الدول المستقلة في جنوب روسيا . كل ذلك جعل لدول الجزيرة والخليج العربي أهمية كبرى ،مما أدى إلى ربط أمنه بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في المنطقة هو امتداد مباشر لأمنها القومي في تجلياته الداخلية والخارجية.

إنّ المميزات الجغرافية و الاستراتيجية جعلت المنطقة محل أطماع عديد الدول و القوى الإقليمية والدولية .حيث أن أهمية منطقة الخليج العربي بدأت تتصاعد بشكل أكبر تزامنا مع جملة التطورات الدولية ،أبرزها صعود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الرأسمالي ، والتي تبوأت مركز الزعامة الامبريالية إضافة إلى دخول النفط العربي الأكثر تمركزا في بلدان الخليج العر بية مرحلة الإنتاج والتسويق ، وبشكل خاص إلى البلدان الصناعية في أوربا، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وسواها. ولم تلبث الولايات المتحدة أن سجلت سبقا دوليا في مضمار علاقاتها مع دول الخليج ، حيث أتت هذه العلاقة في اطار استراتيجية أمريكية قائمة على التفرد و السيطرة.[1]

لم تتخلف الولايات المتحدة الأمريكية عن دخول هذا الميدان خصوصا بعد ازدياد حاجتها خلال الحرب العالمية الثانية لنقل قوات الحلفاء إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب مع اليابان مما اقتضى إقامة قاعدة كبيرة في منتصف الطريق ،فكان اختيارها لقاعدة الظهران (السعودية)الجوية. وإذا كانت القواعد العسكرية قد أمّنت لهذه الدول النفوذ السياسي والاقتصادي بالنظر لإمكانية انطلاق قواتها منها عند الضرور ة لمساعدة الحكومات الصديقة لها،ولتأمين مصالحها دونما حاجة إلى احتلال شامل للمنطقة فإن هذه القواعد من ناحية أخرى قد شكلت بالنسبة لشعب هذه المنطقة تهديدا لسلامة الخليج ومساسا بكرامة شعبه ووسيلة لاستمرار استغلاله، ونقطة لضرب الحركات والانتفاضات الوطنية وللتحرك ضد الدول العربية المجاورة ، ومركزا لضرب التيارات التحررية في آسيا و إفريقيا. فقد ظل الخليج العربي، وحتى وقت قريب ،من أهم مناطق القواعد العسكرية في

[1] **محمد مراد**،السياسة الأمريكية اتجاه **الوطن العربي** (بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي)ط1، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009) ، ص 285 ـ 286.

العالم بالنسبة لبريطانيا لا سيما بعد أن فقدت هذه الدولة قواعدها العسكرية في كل من مصر والسودان وليبيا والعراق وعدن ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الخليج العربي يعتبر بعدا استراتيجيا على درجة بالغة من الأهمية. فهذه المنطقة كانت تمثل السهم المصوب إلى قلب المناطق الصناعية في الاتحاد السوفيتي سابقاً ومنها فقط كانت تستطيع قوات الولايات المتحدة أن تصيب بطائراتها الضخمة جميع المناطق الصناعية في منطقة الاورال، بل وتستطيع أن تصل أيضا إلى الهند والصين.

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي والتي تزايدت باكتشاف النفط فيه،إلا أنه لا يمكن تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية الجيوسياسية للمنطقة وموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث ،خصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر، والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تشدد من قبضتها، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي، خاصة بعد حرب السويس عام 1956 والثورة العراقية عام 1958 ثم اليمنية عام 1962، والإيرانية عام 1979. [1]

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

تلعب منطقة الخليج العربي دورا حيويا كمنطقة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فالمنطقة تحتوي على على ما يقرب من 62 في المائة من الاحتياطي المؤكد للنفط و الذي يُتوقع أن يستمر لمدة 80 عاما على الأقل ،كما يحتوي على نحو 40 في المائة من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي ، وهكذا تستطيع دول الخليج و هي أعضاء فاعلة في الأوبك أن تؤثر تأثيرا كبيرا على أسعار الطاقة في العالم،خاصة أن البدائل المعلنة كالطاقة الشمسية والنووية لم يُثبت استخدامهاعلى نطاق واسع ، فكل من النفط و الغاز الطبيعي رغم الارتفاع الحالي في الأسعار لا يزالان يشكلان مصدرين مناسبين ومتاحين للطاقة في عالم اليوم و يلاحظ في السنوات الأخيرةأنّ الصين صارت من أكثر الدول المستوردة للنفط من دول الخليج ممّا يحدّ من إمكانيات خفض الأسعار .[2]

[1] ياسر قطيشات ،واقع الجغرافيا السياسية في الخليج ، **الحوار المتمدن** ، ع 3345 ،(23 أفريل 2011) ص1.

[2] **عبد المنعم المشّاط** ،الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية ، **السياسة الدولية** ، ع171 ،(القاهرة:مؤسسة الأهرام، 2008)ص 30، 31.

يضاف إلى ذلك أن الشرق الأوسط ،خاصة الخليج والدول الستّ (6) الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي(السعودية، البحرين،قطر،الإمارات، الكويت وعُمان) يمثل أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم ،حيث بلغت قيمة وارداتها عام 2006 ما يربو على 22 مليار دولار .إذا أضفنا إلى ذلك أيضا تركز التجارة الخارجية لدول الخليج العربي مع الولايات المتحدة الأمريكيةو أوربا بحيث صارت دول الخليج في رغدها الحاليسوقا رائجة لمنتجات الطرفين ، وربما يكون ذلك أحد الأسباب التي أدّت إلى زيادة الأهمية الاقتصادية للخليج العربي في العالم اليوم.[1]

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي تلعب دورا أساسيّا في فرض سيطر تها بالكامل على القطاع النفطي و عوائده المالية، كخطوة استراتيجية في استغلال هذه الثروة بالأساليب الاقتصادية التي يتزايد دورها في إدارة عالم ما بعد الحرب الباردة وتحاول الهيمنة النفطية على منطقة الخليج[2] لتحقيق أهداف استراتيجية تسمح لها بضمان قدر كاف من نفط المنطقة وجعلها تابعة لها و ممولة لصناعتها .

كما اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية استراتيجية في سياق الحرب الباردة، بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ،إضافة إلى اكتسابها في منتصف السبعينات أهمية كبرى في المجال الاقتصادي لكونها منطقة هامّة للاستثمارات الماليةو التجارية الأمريكية مع دول الخليج. إذ قدّرت الاستثمارات بحوالي 10 ملايين دولار أمريكي ، فضلا عن أن مبيعات الأسلحة إلى تلك الدول بلغت حوالي 135 مليون دولار أمريكي لهذا فقد تم طرح مفاهيم استراتيجية أمريكية 1974 – دولار أمريكي في الفترة ما بين عامي 1970 عديدة بهدف الدفاع عن مصالح المعسكر الغربي في المنطقة ومنها مبدأ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون R.NIXON،الذي يعد من أهم هذه المفاهيم وأكثرها خطورة بالنسبة للخليج العربي والشرق الأوسط ،وكذلك مبدأ كارتر QRTER في عام 1980بالنسبة لمجمل العلاقات بين الشرق والغرب والسلام والأمن الدوليين. بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة فإن المصالح السياسية لعبت دورا هي الأخرى في اكتساب منطقة الخليج العربي أهمية كبرى في الاستراتيجية الأميركية ،إذ أن للولايات المتحدة علاقات قوية وروابط خاصة مع بعض الحكومات العربية التي أيدت سياستها فيما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي[3]وإبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة ،فضلا عن ذلك دعم تلك الحكومات للوجود العسكري الأمريكي

[1] **عبد المنعم المشّاط** ، مرجعسابق ، ص 31.

[2] حسن عبد الله ، عبد الله يوسف سهر محمد ، السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج ، **السياسة الدولية** ، ع 133، (القاهرة: مؤسسة الأهرام ،جويلية 1998) ، 2.

[3] **عبد** الأمير الحيالي **ومحمد فرلس عبد الجبار**، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (**دراسة في** الجغرافية السياسية) ، **العراق: مجلة ديالى**، ع 33 ، (2009)، ص 10 .

كسلطنة عمان التي وظفت قواعد صلالة وخصب ومسقط ومصيرة ومطار السيب كتسهيلات عسكرية.

إن أهمية الخليج العربي كانت مقتصرة على كونه طريقا استراتيجيا يتمتع بأهمية كبيرة لربطه بين الشرق والغرب ،أما النشاط الاقتصادي، فقد كان مقتصرا على التجارة و صيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى و الزراعة على نطاق محدود و تغيرت الحالة بعد اكتشاف النفط و أصبح النفط يحتل دورا مهما في حياة الانسان الخليجي . وبدأ النفط يدخل كجزء مهم في اقتصاديات الخليج العربي ، بل أصبح يشكل العمود الفقري في الدخل القومي ، وتتوزع حقول النفط في دول الخليج العربي على الساحل الغربي لدول الخليج أي في جنوب العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، الامارات المتحدة البحرين وقطر، وينتج هذا الحوض نحو 13 مليون برميل يوميا أي ما يقارب 65 في المائة من إجمال النفط العربي . تمتد هذه الخطوط بشكل طبيعي من الشمال إلىالجنوب ، متمثلة بحقول الزبير والرميلة الشمالي والجنوبي في العراق ، و حقول برقان و بصرة للعابدين و الوفرة في الكويت أما في المملكة العربية السعودية فتوجد حقول الدمام و القطيف ومنيعة وغيرها.[1]

مع تنامي الأهمية الاقتصادية والتكالب على الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز ناهيك عن أن أقطار الخليج العربي باتت تمثل الآن واحدة من أهم الكتل النقدية في العالم ، بسبب وفرة مدخراتها المالية المتأتية من إنتاج النفط . إذ تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الرئيسة في إنتاج النفط في العالم ، حيث يتم استخراجه من مناطق قريبة من سطح الأرض ، كما تتميز آباره بغزارة إنتاجها إضافة إلى نوعيته الجيدة ، وقربه من مناطق الاستهلاك .

كما تزيد خصائصه(إنتاجاً ونوعية) من أهمية الخليج العربي بصفة عامة ، كما تحتل منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية أهمية كبيرة فيما يتعلق بالاحتياطات الغازية المؤكدة والتي بلغت ما مقداره (25.793 تريليون متر مكعب) أي ما يعادل 16% من الاحتياطات العالمية لهذه المادة وهذا ما دعا الدول الكبرى للسعي دائماً للتغلغل والتحكم في اقتصاديات وأسواق الأقطار الخليجية بغية الهيمنة عليها لإنعاش السوق الرأسمالية فيها بشكل خاص . لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم الثالث استيراداً للأسلحة في السنوات الماضية. وتتوفر هذه المنطقة على موارد اقتصادية وفيرة على غرار الثروة النفطية ومحاذاتها لمناطق عبور حساسة وتوسطها للقارات الثلاثة ، و[2]هو ما جعلها محلّ تنافس بين

[1] عبد الأمير الحيالي ومحمد فرلس عبد الجبار، مرجع سابق ، ص 10 .
[2] المرجع السابق .

القوى الكبرى على مرّ السنين وصولا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية بها،من خلال المبادئ التي جاء بها الرؤساء الأمريكيين و التي أعطت نظرة خاصة ومميزة لمنطقة الخليج العربي،في محاولة لجعلها تحت أنظار الغرب وخاصة الأمريكان و استنزاف الثروات الطاقوية منها بضمان تدفق النفط للولايات المتحدة بأسعار معقولةوإقامة تعاونواستثمارات في المنطقة.خصوصا مع السعودية و الكويت. سيظل الخليج منطقة مهمة استراتيجيا واقتصاديا فى أية استراتيجية إقليمية أوروبية وأمريكية[1]، نظرا للأهمية التي يتميز بها كما سبق ذكره .

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية في الخليج العربي (1947 – 1979)

سوف نحاول التطرق– في هذا المبحث إلى السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الخليج فيما قبل الثورة الايرانية حيث كان الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ، من خلال مبدأ ترومان (1947)،عبر تسمية الشيوعية كخطر على الخليج العربي،وثرواته الطاقوية المائيةثم مبدأ ايزنهاور عام (1958) حيث سعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ايزنهاور، لصدّ التغلغل السوفياتي فيالخليج وأخيرا مبدأ نيكسون وسياسة الدعامتين،حيث اعتمدت الولايات المتحدة من خلال هذا المبدأ بعد انسحاب البريطانيين من المنطقة على كل من ايرانو العربية السعودية لحماية مصالحها في المنطقة.

المطلب الأول : مبدأ ايزنهاور وصدّ التغلغل السوفيتي في منطقة الخليج العربي

قبل الحديث عن مبدأ ايزنهاور،لا بأس بالتطرق لما قبل فترة رئاسة ايزنهاور حيث أفرزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية الصراع الايديولوجي بين القوتين العظميين آنذاك(الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي) تصميما أمريكيا بقيادة الرئيس الأمريكي هاري ترومان على التشدد مع السوفيات في سياستهم في الشرق الأوسط في ما عرّف باسم" ***مبدأ ترومان***"[2] حيث اعتبر هذا المبدأ أول التزام أمريكي فعلي بالخليج كجزء من الشرق الأوسط . فالخليج العربي لم يكن غائبا عن ذهن راسمي السياسة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة ، وإن لم يكن له الأولوية. فقد قال **كلارك كليفورد Clark Clifford*** مستشار الرئيس ترومان وصانع هذا المبدأ :"إن خطاب ترومان كان يتضمن تجاهل طرحهاوتقول بالمحافظة على الموارد الطبيعية في منطقة الشرق

---

[1] عبد المنعم المشاط،مرجعسابق، ص 31.

[2] قدري قلعجي ، الخليج العربي بحر الاساطير ، (بيروت:شركة المطبوعات ، 1992) ، ص 533 .

***كلارك كليفورد** Clark Clifford (1906 – 1998):مستشار الرئيس ترومان ، وكان له تأثير على معظم سياسته الخارجية خاصة مبدأ ترومان ، له خبرة في قوانين العمل والعمال ، عمل مستشارا لكينيدي وأشرف على معظم العمليات الاستخبارتية آنذاك ، كما عمل وزيرا للدفاع في عهد جونسون في الفترة (1968 1969) ، وكان ضد استمرار حرب فييتنام .

الأوسط"،ولم يكن يقصد بهذه الجملة إلا النفط في الخليج العربي،ويبدو أن نفط الخليج في مخططات رجال إدارة ترومان كان مقررا له أن يكون لإعمار أوربا،فقد كانت خطة الجنرال مارشالMarshall Plan،التي أعلنها عام1947تتطلب الكثير من الوقود الرخيص البعيد عن القبضة الشيوعية،وبمجيئ الرئيس الأمريكي ايزنهاور اشتد الصراع بين المعسكرين في ظل الحرب الباردة،بعد أن قام Nikita Khruchevبانذار الغرب بقرب انهياره في كلمة للدبلوماسيين الغربيين[1] قائلا : " سوف ندفنكم " و اجتياح قوته للمجر، ناهيك الأحداث التي وقت في منطقة الشرق الأوسط مع العدوان الثلاثي على مصر ، بعد تأميم عبد الناصر لقناة السويس .

في ظل هذه التطورات، أعلن ايزنهاور عن مبدئه ، ***"مبدأ ايزنهاور "***،الذي حدّد الاطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، و التي كانت عرضة للتغيير عبر السنين وكان تغيرها في الخليج العربي ،أكبر من تغيرها في أي منطقة أخرى من العالم وكما تمت الإشارة إليه فإنه على الصعيد الدولي كانت الحرب الباردة التي اشتد سعيرها هي المسيطرة على الوضع العالمي المتميز باستراتيجية الكتلتين ،القائمة على الاستقطاب الدولي.و التي تعتبر دول العالم الثالث أدوات في صراع القوى العظمىحيث أر ادت القوى الغربية أن تبقى الدول الحديثة الاستقلال مناطق نفوذ لها سواء عن طريق تطبيق الأساليب الاستراتيجية المباشرة أي الوجود العسكري، المباشر أو بواسطة الطرق غير المباشرة كالأحلاف و المواثيق العسكرية.و هو ما حققه الأمريكيون من خلال الدور الكبير الذي قامت به الادارة الأمريكية في اسقاط الدكتور مصدق عام 1953.

لقد كشف هذا الدور عن مدى التغلغل الذي حققته أمريكا في ايران لتصبح فيما بعد المسؤولة عن استقرار و استمرار نظام الشاه محمد رضا بهلوي ،حيث تزامن كل ذلك مع وصول ايزنهاور – كما أسلفنا الذكر – إلى السلطة في الولايات المتحدة ، حيث كان أهم أهدافه احتواء التغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط.

و هنا لابد من الإشارة إلى الاقتناع الذي تبنّاه ايزنهاور في 7 افريل 1954 ، حيال العالم والإتحاد السوفييتي ، و التي قال فيها لمستمعيه : ***{ لديكم صف من أحجار الدومينو منصوبة فإذا أطحتم بأول حجر منها ، فإن الذي يحدث إلى آخر حجر منها هو حتما السقوط السريع }*** .لذا بدأ ايزنهاور مصمّما على توقيع اتفاقيات مع دول آسيا و الشرق الأوسط ، لمنع تساقط الأحجار واحدا تلو الآخر [2].

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 286.
[2] فؤاد شهاب ، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي،(المنامة:مكتبة فخراوي،1994)، ص32.

يُعدّ مبدأ ايزنهاور (1958) ، المبدأ الأمريكي الثاني منذ الحرب العالمية الثانية بعد مبدأ ترومان الذي يحرص على مصالح الغرب في المنطقة.

يأتي هذا المبدأ متوافقا مع سياسة الاحتواء المطبقة لتطويق السوفيات ، حيث يمنح الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة عند الضرورة ، لمساعدة من يطلبها من الدول ، أو مجموعة من الدول في الشرق الأوسط عند عرضها لعدوان خارجي شيوعي .

اعتبر **ايزنهاور*** أن استقرار الشرق الأوسط هو التزام أمريكي في السياسة الخارجية لبلاده لحفظ مصالحها. و هو أيضا التزام لحفظ مصالح حلفائها الأوربيين من بريطانيين و فرنسيين المرتبطين بشدة بما يصلهم من نفط .خاصة من منطقة الخليج العربي الذي إن وقع تحت النفوذ السوفييتي فإن الاقصاد الأوربي سيعاني من جراء ذلك أشد المعاناة ، وستتساقط دول أوربا الغربية نتيجة ذلك في قبضة الشيوعيين . و قد قال ايزنهاور : " إن السوفييت ليسوا في حاجة إلى نفط الخليج لأنهم دولة منتجة للنفط و مصدرة له ، و لا حاجة بهم إلى قناة السويس ، حيث لم يعدّ اعتمادهم على المرور فيها عام 1955 ، إلا بمقدار ثلاثة أرباع الواحد بالمائة من بين السفن التي عبرت من خلالها . إن ما يريدونه هو القوة السياسية من الوجود هناك ، إذا أخذنا في الاعتبار ما أعلنوه من نيّة لتحويل العالم إلى الشيوعية " ، ثم يذهب إلى تعداد مزايا الشرق الأوسط الاستراتيجية والتاريخية وكيف سيكون حال مهبط الديانات ، إن وقع في يد الشيوعية الملحدة .

وقد توقع ايزنهاور ، أن يقوم السوفييت بتطويق باكستان والهند ، إن وقع الشرق الأوسط في يدهم استراتيجيا .وإن حدث هذا وثبّت السوفييت مواقعهم ، فلن يوقفهم شيئ من النزول إلى إفريقيا. وبعد إقامة موانئهم في مياه الخليج الدافئة ، سيتوغون لتحطيم المصالح الأمريكية و الغربية القريبة منهم .[1]

لقد طرح الرئيس الأمريكي مشكلة الشرق الأوسط أمام الكونغرس في الخامس من شهر جانفي 1957 بقوله :أنّ الفراغ الحاضر في الشرق الأوسط لابد من ملئه بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يُملأ بالاتحاد السوفييتي . فالخطوط العامة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

[1] ظافر محمد العجمي، مرجع سابق ، ص 286 287 .

***ايزنهاور:** عسكري ورجل دولة أمريكي،وهو الرئيس 34 للولايات المتحدة ،في عام 1952انتخب رئيسا لها كمرشح للحزب الجمهوري ،حيث واصل سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي التي بدأها سلفه ترومان و أعيد انتخابه عام 1956،وهو صاحب مشروع ايزنهاور الذي سمي باسمه،كوسيلة لحلول أمريكا مكان فرنسا وبريطانيا .

التي أعلنها مبدأ ايزنهاور بعد موافقة الكونغرس ، لأجل فرض هيمنة الامبريالية الأمريكية على المنطقة تحت ستار الخوف من الخطر الشيوعي ، تضمنت النقاط الآتية :

1 – حماية القوات الأمريكية لأية دولة تتعرض لعدوان مسلح من دولة ابعة لنفوذ الشيوعية الدولية.

2 – مساعدة دول المنطقة(التي تعتبر حليفة للولايات المتحدة الأمريكية)في تعضيد قوتها الاقتصادية .

3 – منح مساعدا عسكرية أمريكية للدول التي تطلب ذلك . [1]

لقد كان الرئيس الأمريكي يرى أن للسوفييت رغبة في السيطرة على قناة السويس ، ومناطق البترول حتى يتمكنوا من توجيه ضربة قوية للمعسكر الغربي وخنقه اقصاديا ، تمهيدا للسيطرة عليه على صعيد سياسي. ولمواجهة هذه المشكلة ،أرسل الرئيس الأمريكي دعوة عاجلة إلى الكونغرس اشتملت على موضوعين رئيسيين هما : المساعلت الاقتصادية ، والمساعدات العسكرية للشرق الأوسط .حيث طلب الرئيس الأمريكي إعطاءه الصلاحية لإنشاء مؤسسة خاصة للشرق الأوسط تهتم بالمساعدات الاقتصادية. كان ايزنهاور يرى بأن فقدان منطقة الشرق الأوسط لمصلحة السوفييت ،هو خسارة استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، أي خسارة للمصالح الوطنية الأمريكية في الدرجة الأولى قبل أن يكون خطرا على وجود دول المنطقة .

تقتضي المصالح الأمريكية الاستفادة من ثروات منطقة الخليج العربي ونفطه ، حيث أن سياسة ملأ الفراغ التي تضمنها مبدأ ايزنهاور ، تصب في المقام الأول في المصلحة الاقتصادية لأمريكا بشكل رئيسي ، وذلك بانسحاب البريطانيين من المنطقة بعد فشلهم في التصدي للطموح للتوسع السوفييتي في منطقة الخليج العربي بشكل خاص. وقد تباينت ردود الفعل على الانسحاب البريطاني من المنطقة ، فقد رفض الاتحاد السوفييتي – الذي يعتبر الخليج العربي قريبا منه – كل نوع من أنواع السيطرة على منطقة الخليج العربي وطالب بأن يكون الدخول إلى هذه المنطقة مشتركا . أما الشاه الايراني فمن جهته كان متخوفا من احتمال عدّ الاستقرار في الخليج العربي نتيجة لمواجهة بين كبرى الدول في المنطقة (العربية السعودية – ايران – العراق)[2] . ونتيجة للاضطرابات الداخلية، فقد تبددت المخاوف المتعلقة بالعامل الأول نظرا للانفراج في العلاقات السعودية – الايرانية . أما العامل الثاني فقد ولّى الشاه نفسه مسؤولا للقضاء على أي اضطرابات

[1] موسوعة السياسة ،ط3،ت.ك . "ايزنهاور،مبدأ،مشروع" ، من طرف عبد الوهاب الكيالي .
[2] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 288.

داخلية في دولة من دول الخليج (تدخله في عُمان عام 1972 لقمع الانتفاضة المسلحة في ظفار) واعتبر أن أي عصيان في أي من هذه الدول ، إنّما يشكل تهديدا خطيرا لأمن ايران و مصالحها الاقتصادية . أمّا بالنسبة لدول الخليج الصغيرة ، فإنها رأت أن أفضل السبل للحفاظ على أمن واستقرار هذه المنطقة ،إنما يكمن في النهوض بدولها عن طريق التركيز على المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية .و الموقف الأصعب في اطار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي ، كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي أعربت من جهتها عن عدم رغبتها في ملء الفراغ ، وذلك بسبب تورطها في الحرب الفيتنامية ومحاولاتها المستميتة ، من أجل الوصول إلى حل مشرف لإنهاء هذه الحرب .بالإضافة إلى رفض الرأي العام الأمريكي لأي تواجد عسكري في المحافظة على الوضع الراهن ، القائم على مساعدات اقتصادية و عسكرية فعّالة [1] .و هكذا سوف يترك مبدأ ايزنهاور القائم على التدخل المباشر ،الساحة لمبدأ آخر قائم على مساعدة القوى الحليفة في منطقة الخليج العربي دون التدخل المباشر . في محاولة لإضفاء تغيير على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة .

المطلب الثاني : مبدأ نيكسون و سياسة الدعامتين

ترجع بداية الاهتمام الأمريكي عمليا بمنطقة الخليج إلى عام 1971 عندما انسحبت بريطانيا تماما من المنطقة ، فأخذت أمريكا على عاتقها مسئولية تحقيق الأمن الاستقرار في هذه المنطقة ، وظهرت الكثير من المبادئ والإستراتيجيات التي ارتبطت بأسماء الكثير من الرؤساء الأمريكيين ، مثل :**مبدأ نيكسون*** ، ثم **مبدأ كارتر**، و**مبدأ الصراع الإستراتيجي** في عهد **ريغن** ومبدأ **الاحتواء المزدوج** في ظل إدارة **كلينتون** و أخيرا مبدأ **بوش**" **الاستباقي**" [2].

وهنا يمكن القول،أن الوجود العسكري الغربي والأمريكي تحديدا في منطقة الخليج العربي لم يوجد لضمان أمن الشعوب ،ولكنه وُجد لضمان أمن النخب الحاكمة التي غالبا ما تقوم بمقايضة الأمن بالمصالح، وبالمقابل فإن الحكام الخليجيين باتوا يدركون بأن الحركات المناهضةو المعارضة السياسية آخذة بالتصاعد ،و أن أنظمتهم السياسية مهددة بالزوال إذا ما استمر الاستياء الداخلي في النمو و عدم قدرة تلك الأنظمة عل ضمان الأمن الداخلي .[3]

---

[1] فؤاد شهاب ، مرجع سابق ، ص 39 .

[2] زهير شكر ، مرجع سابق ، ص 55.

[3] **طلعت احمد** سليم: **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**ط2،(بيروت:**مركز درلسات الوحدة** العربية ،1998) ، ص 201 202 .

***ريتشارد نيكسون:** يعد ريتشارد نيكسون **واحداً من العقول المنظرة التي قامت بدور بارز في** الحياة السياسية العالمية ،فهو الرئيس 35 للولايات **المتحدة** الأمريكية **وصاحب**"مبدأ نيكسون"1969.

وقام **مبدأ** " **نيكسون NIXON DOCTRINE**" على سياسة التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد على قوى إقليمية (إيران السعودية)،أو ما أطلق عليه سياسة "العمودين"، وذلك بدعم قدراتهما العسكرية والتسليحية واستمرت هذه السياسة قائمة حتى اندلاع الثورة الايرانية عام 1979، اذ بدأ التفكير الإستراتيجي الأمريكي يعتمد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول ، العربية الخليجية ، وهو ما تجسد في مبدأ" كارتر " الذي صيغ في عام 1980، و إعلان الإدارة الأمريكية أنها لن تسمح لدولة بعينها للسيطرة على الخليج ، وسوف تستخدم كل الأساليب اللازمة– بما فيها القوة العسكرية –إذا رأت تهديدا لمصالحها بالمنطقة[1].

لقد أعلن عن مبدأ نيكسون من جزر غوام الأمريكية في المحيط الهادي ، لذا عرّف هذا المبدأ باسم آخر هو " **مبدأ غوام** "، ولم تستبعد نقاط مبدأ نيكسون التدخل الأمريكي المباشر ، بل ذهبت إلى تحديد القوة البحرية و الجوية كأداة لمساعدة البلد الحليف إذا فشل في صدّ عدوان خارجي لكن لن يكون الأمريكيون في الصف الأول قبل اندلاع الصراع ، و هذا هو الجديد في مبدأ نيكسون الذي أوجد بدائل عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بجنود مشاتها ، لذا عرف المبدأ أيضا باسم ثالث هو " **استراتيجية البدائل** "و هكذا تحولت الفتنمة التي طبقت في حرب فيتنام إلى سياسة أمريكية لإدارة الازمات في العالم من خلال تدريب و تسليح " درك " إقليميين لخدمة المصالح الأمريكية .وكان الخليج العربي أول أرض يتم عليها اختبار هذا المبدأ. ففي إيران التي كان الشاه يدين فيها بعرشه للاستخبارات الأمريكية ، ويحلم بإعادة أمجاد الامبراطورية الفارسية ، نجد أنه كان شغوفا بالقيام بالدور الذي رسمته إدارة نيكسون للدرك في الخليج العربي عند انسحاب البريطانيين .

لقد شجعت إدارة نيكسون كلا من إيران والسعودية و الكويت على التعاون فيما بينها لأمن الخليج ومساعدة إيران و السعودية لتطوير قدراتهما العسكرية لحفظ أمنهما وأمن المنطقةو الحفاظ على استمرار الوجود السياسي الأمريكي في المنطقة ، و أخيرا ضمان استمرار الوجود البحري الأمريكي ولو بشكل صغير في البحرين و استمرار الزيارات الودية إلى مو انئ المنطقة .[2]

---

[1] **محمد** كريم كاظم ، دول الخليج العربي و**الاستقرار الأمني في العراق، دراسات دولية** ،ع 42، {ب م}، {ب ت} ،ص ص 79 89.

[2] **محمدظافر العجمي** ، مرجع سابق ، ص 367.

*** NIXON DOCTRINE**: ينص **على أن** الولايات **المتحدة ستعمل على** تشجيع **بلدان العالم الثالث على تحمل** مسؤوليات **أكبر في الدفاع عن** نفسها، **وأن** يقتصر **دور** أمريكا **على** تقديم **المشورة** وتزويد **تلك الدول بالخبرة والمساعدة**، و في منطقة الخليج قام هذا المبدأ على سياسة دعم ايران و السعودية لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير سياسة " *الدعامتين* "، إذ لعبت إيران و السعودية دور البديل في حماية الخليج العربي ، لأن البلدين– و هما أكبر دولتين في المنطقة– شاركتا الولايات المتحدة في الحذر من الأطماع السوفييتية في المنطقة ، لكونهما كانتا تملكان الموارد المالية الكافية للتسلح .وكانت إيران أكثر تسلحا وإمكانيات بشر ية ، فيما كانت السعودية أقل رغبة في تقمص الدور الذي رسمته الولايات المتحدة ، لكنها ظلت موازية لإيران في أهميتها ،لا لأنها تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم فقط ، بل لتأثيرها الكبير في السياسة العربية عامة ،والخليجية خاصة و لا نجد سندا لما يقوله نيكسون في مذكراته من أن سياسة الدعامتين قد نجحت إلى حدّ معقول حتى انهار أحد ركنيها بسقوط الشاه الإيراني عام 1979.

لقد عمل الشاه على إظهار نفوذه السياسي من خلال محاولة إيجاد منظومة مناوئة للقومية العربية التي تجمع العرب ضده ، فاقترح إنشاء سوق خليجية مشتركة ، كما طرح اقتراح نظام للدفاع الإقليمي عن الخليج بزعامة إيران ، لكنه لم يجد ترحيبا من دول المنطقة . [1]

وهنا نتساءل :هل كانت هناك سياسة أمريكية اتجاه الخليج ضمنمبدأ نيكسون ؟ و الدليل على ذلك رفض السعودية لها ، حيث يبدو أن الأمرين كانا متداخلين تداخلا كبيرا ، كما يبدو أن سياسة الدعامتين قد أفلحت ولو مؤقتا ، كما يرى واضعوها في واشنطن ، فقد أثنى عليها الرئيس نيكسون في تقرير ه الرابع إلى الكونغرس في 3 مايو 1973 ، و أثنى على دول الخليج العربي لجهودها في الحفاظ على الأمن في الخليج ،لا سيما ايران و السعودية . كما يضيف في التقرير نفسه ، قبل حرب أكتوبر بخمسة أشهر قائلا : إن الإقبال على نفط الخليج في ازدياد ، و علينا تأمين وصوله من الشرق الأوسط إلى العالم الصناعي بأمان وقد عدّ بعض الباحثين ما ورد في التقرير من الاشارات الأولى إلى أهمية النفط في الخليج للأمن الأمريكي والغربي . ولم تخرج واشنطن في مبدأ نيكسون عن المعايير التي تحكم اختيار حلفائها المحليين ، و أولها أن يتمتع حليفها بموقع استراتيجي في منطقة الاهتمام الأمريكي فإيران لها موقع أكثر حساسية على الخليج العربي من الدول الخليجية ، حيث يشرف نظام الشاه وحده على طول الساحل الشرقي للخليج في حين أن الساحل الغربي تتقاسمه ست دول[2] و هذا يعني أن ايران اكثر فعالية في السيطرة على الخليج لأن القرار السياسي أو الموقف العسكري سيحتاج إلى تنسيق أكثر على الساحل العربي، إن

[1] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية ، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر) ، 1997 ، ص 77.
[2] ظافر محمد العجمي ، مرجعسابق ، ص 369.

أريد اتخاذه لكن هذا لا يلغي أهمية السعودية التي تشرف على الخليج ، و على معظم الساحل الشرقي للبحر الأحمر كذلك وعُمان التي تشرف على المحيط الهندي .[1]

إن (مبدأ نيكسون)لا يعني إحياء للعزلة الأميركية التقليدية،ولكنه في جوهره نبذ لسياسات التدخل العسكري المباشر مع ضمان المصالح الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة عن طريق دعم الأنظمة الحليفة والصديقة التي تلعب دور الحامي لتلك المصالح [2].

وتأكيداً للنهج المتحفظ إزاء المشكلات العالمية أعلن جوزيف سيسكو – في سبتمبر 1972 – خمسة مبادئ شكلت منطلقات السياسة الخارجية الأميركية وقتذاك وهي إيجازاً :

1. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
2. تشجيع التعاون الإقليمي من أجل السلام والتقدم.
3. مؤازرة الدول الصديقة في سعيها لتأكيد أمنها الذاتي.
4. التمسك بالمبادئ المعلنة في قمة موسكو والمتعلقة بتفادي المواجهة بين القوتين العظمتين.
5. تشجيع التبادل الدولي للسلع والخدمات والتقنية.

وبالنظر إلى المبادئ الثلاثة الأولى ، نراها ترسم الركائز الأساسية التي نهضت عليها الاستراتيجية الأميركية في الخليج آنذاك ، تلك المستهدفة تكريس الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية دونما تدخل عسكري صريح ، وذلك بالإعتماد على العلاقات الوطيدة مع كل من إيران والمملكة العربية السعودية تطبيقاً لسياسة الدعامتين Twin Pillars ، وجوهرها ترجيح مساعي التعاون الإقليمي في النطاق الخليجي ومساعدة إيران والمملكة العربية السعودية عسكرياً بغرض حماية المصالح الأميركية في منطقة الخليج.[3]

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 369.
[2] زهير شكر، مرجع سابق ،ص57 – 58 .
[3] درية شفيق بسيوني،الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات ،**مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ،ع41 ، ص ص89 106.

لقد ***تلخصت*** سياسة المعسكر الغربي فيما قبل الثورة الإسلامية في ايران1979 ونهاية حكم الشاه الحليف للولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن المنطقة ، وضمان استمرار تدفق النفط في العالم ومنع الاتحاد السوفييتي من الوصول إلى آبار النفط الخليجية ، وذلك انطلاقا من مقولة أن من يسيطر على المنطقة يسيطر على مفتاح القوة في العالم وقد اعتمدت الولايات المتحدة فيما قبل الثورة الإيرانية على ما عرف بمبدأ نيكسون ، أو استراتيجية الدعامتين المتمثلة فيالاعتماد على ايران و السعودية في دعم السياسة الأمريكية أي أن الولايات المتحدة اعتمدت خلال هذه الفترة التي سبقت الثورة الإيرانية على التدخل غير المباشر في المناطق التي تخدم مصالحها إلا أنه ومع تطور الأحداث في المنطقة ، وقيام الجمهورية الإسلامية في ايران تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة اتجاه منطقة الخليج العربي ،ليصبح الخليج جزءا من الأمن القومي الأمريكي وليس مجرد حلقة من حلقات الصراع الدولي .و على الرغم من التغير في أساليب الفعل إلا أن الاستراتيجية الأمريكية بقيت رهينة التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث وذلك من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية . حيث ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية حتى سقوط الحكم الشاهنشاهي في ايران عام 1979 ، على ما يُسمى بمبدأ "العصا و الجزرة "، و الذي يعني التوفيق بين التدخل العسكري (مبدأ ترومان –مبدأ ايزنهاور)و المساعدات الاقتصادية (خطة مارشال). وبالرغم من التغيرات لتي أصابت الإدارة الأمريكية ، وكذلك الأساليب المستعملة خلال هذه الفترة إلا أن سياسة التدخل بقيت على ماهي عليه .وإبان فترة ايزنهاور ، كانت لا تزال فكرة الخطر الشيوعي قائمة وهو مادفع لتبني ما يسميه الاستراتيجيون بالانتقام المنتشر Massive Retaliation، و الذي يعني التهديد بهجوم نووي مضاد مباشر وعالمي ، وذلك لثني الإتحاد السوفييتي عن أي نوع من الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها الرئيسيين . لتتركز علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك على المملكة العربية السعودية و ايران ، من خلال ما عُرف بمبدأ نيكسون 1969 .و الذي تضمن سياسة دعم الركيزتين بالاعتماد على كلتا الدولتين في حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج ، ولعب دور الشرطي في المنطقة . غير أن التطورات الحاصلة، والتحول المفاجئ لأهم ركيزة (ايران) في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة إلى عدو حازم ، هدّم أسس السياسة القديمة التي سادت على مدى عقد كامل من الزمن . ليبدأ عصر جديد للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بقيام نظام اسلامي ثوري معادي للوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي بحلول العام 1979.

تمهيد :

أدّى تسارع الأحداث في منطقة الخليج العربي عقب ثورة عام 1979 بإيران إلى إحداث تغيير في الميزان الاستراتيجي ، وتحولات كبرى في المنظومة الأمنية على الصعيد الإقليمي[1] خاصّة و الدولي بوجه عام . حيث أنانهيار نظام الشاه في ايران ، و الغزو السوفيتي لأفغانستان وبروز العراق كقوة إقليمية بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية ، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن " **مبدأ نيكسون** " القاضي بالاعتماد على الحلفاء المحليين (*ايران، المملكة العربية السعودية*)، واعتماد استراتيجية جديدة في الخليج تعتمد على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي و**تدخله المباشر** في المنطقة من خلال تأسيس **قوة الانتشار السريع**، وبالتالي إدخال المنطقة في دائرة الأمن الغربي، و الأمن القومي الأمريكي بشكل خاص ، فالوجه الجديد للسياسة الأمريكية في الخليج بعد إعلان " **مبدأ كارتر** "1980 ، كان في تنمية العلاقات الأمريكية بدول الخليج العربي على جميع الأصعدة:السياسيةالاقتصادية و الأمنية .

انطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا الفصل ،إلى تطور الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بعد سقوط نظام الشاه الحليف للأمريكيين عام 1979 ونجاح الثورة الإسلامية في ايران المعادية للتواجد الأمريكي في المنطقة ، بداية بالثورة الإيرانية (1979)، التي كانت نقطة التحول في السياسة الامريكية اتجاه المنطقة من خلال مبدأ كارتر1980 ، مرورا بأزمة الخليج الثانية (غزو العراق للكويت 1991) و انتهاء بالحرب الخليجية الثالثة عام 2003 (الاحتلال الأمريكي للعراق) وتداعياته على منطقة الخليج العربي.

[1] محمد عبد الغفار ،الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج : رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها ،ط1، (المنامة:مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة2012)، ص7.

المبحث الأول : الثورة الإيرانية (1979) وبداية التحول في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

إن الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية لمنطقة الخليج ، جعل القوى الكبرى إقليميا ودوليا تدخل في صراع حاد لأجل ضمان مصادر الطاقة في المنطقة ، فمنطقة الخليج كانت أحد فصول الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، كما أدى سقوط نظام الشاه الحليف للولايات المتحدة الأمريكية إلى بروز ايران كقوة إقليمية منافسة ورافضة للوجود الأمريكي في المنطقة ناهيك عن الاحتلال السوفيتي لأفغانستان و التخوف الأمريكي من التمدد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط والخليج والذي اعتبره المسئولون الامريكيون تهديدا حقيقيا للمصالح الامريكية في المنطقة. وفي خضم هذه الأحداث المتوالية تم إعلان **مبدأ كارتر** عام 1980،الذي أعلن رسميا عن سقوط مبدأ نيكسون وسياسة الدعامتين التي اعتمدها الأمريكيون أيام حكم الشاه في ايران وضرورة البحث عن استراتيجية جديدة في منطقة الخليج العربي لحماية المصالح الأمريكية فيها .

المطلب الأول : الغزو السوفيتي لأفغانستان وإعلان مبدأ كارتر

اكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية كبيرة إبان الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوربا إلى باكستان لمواجهة الإتحاد السوفيتي، ومنعه من الامتداد جنوبا نحو هذه المنطقة . ففي جوان 1973 وصف جوزيف سيسكو ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك منطقة الخليج،بأنها منطقة للولايات المتحدة الأمريكية فيها"مصالح سياسية" ، اقتصاديةواستراتيجية هامة جدا ". وفي الوقت نفسه تقريبا قام جيمس نويس ، نائب وزير الدفاع الأمريكي بتحديد مصالح أمريكا و أهدافها في المنطقة على أنها احتواء القوة العسكرية السوفييتية ضمن حدودها الحالية .[1]

في فترة الحرب الباردة ، أقام الملك محمد ظاهر شاه علاقات متينة مع السوفيت ، تلقى خلالها مساعدات اقتصادية كبيرة ، إلا أن ابن عمه محمد داوود ،أقصاه من الحكم بمساعدة من الشيوعيين عام 1973 ، وجعل نظام الحكم جمهوريا ، لكن الشيوعيين وصلوا إلى الحكم بقيادة نور تراكي Noor Taraki ،من خلال انقلاب دموي قُتل خلاله داوود عام 1978، وحاول تراكي

[1] ياسر قطيشات ،مرجع سابق ، ص1 .

إقامة حكومة شيوعية و تمت اتفاقية صداقة تعاون مع السوفيت[1] ، غير أن المجاهدين المسلمين وقفوا حجر عثرة في وجه تر اكي و بابراك ، كما قفز إلى السلطة شيوعي آخر هو حفيظ الله أمين في مارس 1979 بعد قتله لاحقا لتراكي حيث كانت هجمات المجاهدين أقوى من أن يحتملها حفيظ الله ، فما كان منه إلا أن بدأ يفاوض من الباكستانيين و الأمريكيين على أمن أفغانستان . ولم يرق ذلك للسوفيت .[2] واستمر التغلغل الروسى طيلة قرن من الزمان ليتوج بالتدخل العسكرى السوفيتى فى 27 ديسمبر 1979 بعد أن كان الاتحاد السوفيتى قد نجح فى تهيئة البيئة الداخلية لذلك التدخل عبر تدبير عدة انقلابات فى أفغانستان جعلت الحكم فيها[3] . وقد جرى تصنيف دوافع ذلك التدخل إلى دوافع مباشرة وأخرى بعيدة الأجل .وحدد الهدف المباشر برغبة الاتحاد السوفيتى فى تجنب اندلاع صحوة إسلامية فى أفغانستان كالتى حدثت فى إيران بعد الثورة الإسلامية فيها عام 1979 ، أما الأهداف البعيدة الأجل فقد كانت موجهة إلى الصين التى فسرت الشيوعية تفسيرا خاصا يختلف عن التفسير السوفييتي وكذلك رغبة موسكو فى الوصول للمحيط الهندى والخليج العربي بما يعنيه ذلك من إمكانية تهديد مصالح أوروبا الغربية –وقتئذ – واليابان التى يمر الجانب الأكبر من وارداتها البترولية عبر مضيق هرمز والذى سيصبح فى متناول الطائرات السوفيتية عندئذ .لقد كانت الصفعة الإيرانية مازالت تدوي في أذن الأمريكيين ليفاجئوا بدخول السوفيت كابول عشية عيد ميلاد أسوأعام مر ّ على الأمريكيين في شرق الخليج .

يقول **Zbignieu Brezezinki** مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيس جيمي كارتر في تقرير له في 26 ديسمبر 1979 :" إذا نجح السوفيت في أفغانستان ، فإن حلم موسكو في الوصول إلى المحيط الهندي سيتحقق ". وكان يقصد أن البريطانيين كانوا هم المنطقة العازلة بين السوفيتو المياه الدافئة ثم تسلمت الو لايات المتحدة الأمريكية هذه المهمة منذ عام 1945 ، لكن سقوط الشاه المريع في ايران ألغى كل ترتيباتهم ، لقد أثار التدخل السوفيتي في أفغانستان زوبعة مدمرة للأمن الإقليمي والدولي .حيث رأت واشنطن أن الغزو السوفيتي يؤثر على أقطار الخليج العربي و على أمن الغرب[4] ،حيث سيصبح بإمكان الإتحاد السوفيتي استخدام وجوده العسكري في المحيط الهندي ،لمنع وصول نفط الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 390.
[2] المرجع السابق.
[3] عماد عواد ، المشكلة الأفغانية والحل السياسي ، **السياسة الدولية** ، ع 84، (القاهرة:مؤسسة الأهرام)، {ب.ت }، ص 187 .
[4] غسان توفيق الحسيني ، أمريكا والخليج العربي،متاح على الموقع: .www.azzaman.com/?p=18307

الغربية.و حدوث مثل هذا الأمر معناه جعل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تحت رحمة الإتحاد السوفيتي و تغير ميزان القوى بين الشرق و الغرب و بالتالي يصب في صالح الإتحاد السوفيتي .[1]

لقد كان لغزو السوفيتلأفغانستان تأثيرا كبير ا على دول منطقة الخليج العربي،خاصة المملكة العربية السعودية التي رأت في ذلك تهديدا لأمن المنطقة التي يدين سكانها بالإسلام ما يعني أن غزو أفغانستان يهدد بالتمدد الشيوعي في المنطقة . فقد دعت المملكة العربية السعودية إلى عقد مؤتمر إسلامي في إسلام آباد ، أدان الاكتساح السوفييتي وطالب بانسحابه من أفغانستان وقامت المملكة بتقديم الدعم المادي والسياسي للمجاهدين الأفغان حتى أرغم السوفييت على الانسحاب من أفغانستان ولم يتعايش الإسلام والشيوعية في هذا البلد المسلم ،أو في أواسط آسيا في الجمهوريات الإسلامية .

يمكن تثمين العمل السعودي في مرحلة الستينيات حتى منتصف الثمانينيات في نجاح دعوة التضامن الإسلامي في صدّ المدّ الاشتراكي وتطويق النفوذ السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا.[2]

انطلاقا من هذه الأحداث ، بدايةً بسقوطحكم الشاه الحليف للأمريكيين ، و الغزو السوفيتي المفاجئ لأفغانستان قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببلورة استراتيجيتها في هذه المنطقة بما يتناسب ومصالحها،فقد تركزت استراتيجيتها اتجاه منطقة الخليج في هذه الفترة على إبعاد النفوذ السوفيتي وإيقاف المدّ الشيوعي باتجاهها.لتعيد ترتيب حساباتها من جديد ولعب دور جديد في منطقة الخليج العربي ، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدّة إجراءات لبثّ الثقة في نفوس حلفائها في المنطقة ، وكانت هذه الإجراءات في معظمها لدعم العربية السعودية التي وجدت أن الهجوم اليمني الجنوبي ضد اليمن الشمالي ليس إلا نشاطا سوفيتيا محسوبا على مستويات عُليا لإزاحة النظام المحافظ في صنعاءلجس نبض السعودية و العالم الغربي.

اعتقد القادة الأمريكيون في الأيام الأولى لاندلاع الثورة الإيرانية[3] أنهم خسروا بسقوط الشاه حليفاً ثابتاً وقوياً ولكنهم لن يخسروا كل النفوذ ، الذي يتمتعون به في المنطقة. وكان هنالك محاولات للدخول في حوار مع الثورة الإسلامية– على حدّ قولهم ، بهدف احتوائها وإبقاء إيران

[1] غسان توفيق الحسيني ، أمريكا والخليج العربي،متاح على الموقع: www.azzaman.com/?p=18307.

[2] الصويغ عبد العزيز حسين ،الإسلام في السياسة الخارجية السعودية ،(الرياض :مركز الأبحاث والإعلام)، {ب.ت}، ص 176 .

[3] محمد سالم أحمد الكواز،العلاقات الإيرانية السعودية 1979- 2001(دراسة سياسية)،**دراسات إقليمية**،ع 7،{ب.م}،(2007)، ص 14.

ضمن مناطق النفوذ الأمريكية. هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب الموقف المتصلب لقادة الثورة الإيرانية الذين رأوا الإمبريالية الأمريكية ،هي العدو الأول لمصلحة الشعب الإيراني.

هذا التوجه الراديكالي للثورة الإيرانية ، الذي جسدته مسألة الرهائن الأمريكيين ، زاد من مخاوف الأمريكيين وحسم الجدل في الأوساط الإستراتيجية الأمريكية ، حول فاعلية "مبدأ نيكسون" وحول الخيارات المطروحة في المنطقة. فقد استبعدت وبشكل نهائي ، فكرة البديل المحلي من إيران وبدأت تتبلور الصورة الجديدة للسياسة الأمريكية : حضور لافت للقوة الأمريكية في المحيط الهندي وتطوير برنامج سياسيّ عسكري ، يجعل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، في منعة من عدوى عوامل الاضطراب. وحظي تكثيف الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في الخليج العربي،بنوع من الإجماع في الأوساط الأمريكية ، على أساس أنه البديل الوحيد من "مبدأ نيكسون" القادر على ضمان الأمن والاستقرار في الخليج ، ومن ثَمّ حماية المصالح الأمريكية.

بناء على ذلك لخّص **كارتر** سياسته في خطابه الذي ألقاه في **23 يناير 1980** عبر رسالته السنوية إلى الكونغرس التي على كل رئيس أن يبين فيها حالة الإتحاد الأمريكي .

تخلل الخطاب مجموعة من الأفكار و المبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة للتحرك في وجه الإتحاد السوفيتي و سميت هذه الافكار و المبادئ بـ : "**مبدأ كارتر** " في عام **1980** . و فيها قال عن الخليج العربي : " إن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيوية الأمريكية ، و سنرد عليها بكل الوسائل الضرورية ، بما فيها استخدام القوة المسلحة " .[1]

يتضح من هذه المقولة أن كارتر قد وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية في الخليج .

لقد اعتمد مبدأ كارتر على خطة قدمها Zbigniew Brzezinski مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون لأمن القومي ، و التي تضمنت الأسس التالية :

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 396.

1. وضع سياسة أمريكية جديدة في المنطقة ، تشبه "مبدأ ترومان" ، الذي رسم بعد الحرب العالمية الثانية ، الخط المحظور على الاتحاد السوفيتي تجاوزه.

2. إعلان السياسة الأمريكية الجديدة على العالم وعلى الشعب الأمريكي، لدراسة ردود الفعل. وفي ضوء ذلك ، تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية ما يمكن من إجراءات عملية ، لحماية أمن الشرق الأوسط والخليج العربي.[1]

3. نتيجة لتفوق الاتحاد السوفيتي في القوى التقليدية الإقليمية ، في الشرق الأوسط والخليج العربي فإنّ على الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تبني قواتها المسلحة من جديد ، وأن تكون مستعدة للرد فوراً على أي تهديدات سوفيتية في الخليج بصورة خاصة.

4. العمل على تشجيع تحالفات أو ترتيبات تعاون أمني ، بين الدول المعتدلة ، بما فيها مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والأردن.

5. ضرورة التعاون القريب مع المملكة العربية السعودية ، لكونها ، بعد سقوط الشاه الركيزة الأولى للنظام الأمني الإقليمي في منطقة الخليج.

لقد كان مبدأ كارتر مفاجأة للعالم ، فقد أعلنه بعد أن غادر الشاه إيران بعام كامل ، وبعد ثمانية أيام من بداية إذلال الأمريكيين على يد الطلبة الايرانيين ، وبعد شهر من دخول الدبابات السوفياتية كابول . وقد كان أكبر المذهولين شاه إيران الذي اعتقد طوال أزمته مع الثورة أن لدى الأمريكيين خطة للتعامل مع ما يجري له ولمنطقة الخليج ليكتشف أن ما تقوم به إدارة كارتر لا يعدو أن يكون ردّة فعل آنية لم يخطط لها مسبقا [2].

المطلب الثاني : تداعيات الثورة الايرانية على منطقة الخليج العربي

كان الشاه يحاول في عقد الستينات تحديث اقتصاد بلاده من خلال ثورته البيضاء للإصلاح الزراعي التي بدأت باستفتاء يناير 1963و انتهت في عام 1971 ،لكن ما حدث كان حصولالنبلاء من ملاك الأراضي على تعويضات بدل أراضيهم التي صودرت ، ليحوّلوا تلك الأموال إلى استثمارات صناعية ، وليتحولوا إلى طبقة رأسماليين بتشجيع من الشاه الذي احتفظ بأجود الأراضي المصادرة تحت ما يُسمى" هيئة بهلوي". غير أن الفلاحين الذين كانوا يمثلون نسبة

[1] السياسة الأمريكية في الخليج العربي(1980 1990)، متاح على الموقع :
www.moqatel.com/openshare/behoth/iraqkwit/5/seca2.doc_Cvt.html.

[2] المرجع السابق.

كبيرة من المجتمع أجبروا على العمل في الصناعة التي كان الشاه يعتقد أن مستقبل إيران فيها وتردّت أحوالهم إلى أسوأ مما كانت عليه عندما كانوا مزارعين .

لقد وُجد تطور صناعي في الستينات ،كما سيطر الشاه على الجيش ، و على البرلمان والحياة السياسية ، وأخذت ايران بعد خروج المستعمرين البريطانيين تحاول أن تصبح دولة استعمارية نوعا ما بعد فرض نفسها بديلا منهم في الخليج من خلال احتلالها جزر منتصف الخليج (الطنبين و أبو موسى) [1]. ويقول الشاه في هذا السياق في 14 أبريل 1977 : [على جيشنا أن يكون – لأننا لا نملك قوة نووية – أقوى من جيوش الدول النووية ، ومصالح ايران قد تعني أن يقدم هذا الجيش تضحيات خارج حدودنا لحفظ مصللحنا الوطنية ، و السياسية] ، وكان الشاه يشير إلى تدخل قواته في عُمان .[2]

لقد أطلقت ايران يديها في منطقة الخليج العربي في ظل الهيمنة الأمريكية عندما قام الشاه بدور بالغ الحيوية لمراقبة المناطق الجنوبية الصناعية في الاتحاد السوفييتي على امتداد 2500 كيلو متر اً [3] فقد كانت ايران الحارس الأمين للولايات المتحدة في الخليج .في منتصف السبعينات أصبحت ايران بلدا نصف صناعي، ونصف زراعي ونصف استعماري و امبرياليا بطريقتها الخاصةمن دون أن ينجح شيء مما خطط له الشاه الايراني ، فشُرّد الكثير من الايرانيين ، ليهاجروا بذلك إلى دول الخليج المجاورةلم يكن من حول الشاه إلا الطبقة الغنية من ملاّك الأراضي،والقادة العسكريين و الدبلوماسيين بينما كانت الطبقة الوسطى متذمرةو هي الأكثر فاعلية في تحركاتها ، في ظل هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية خلال حكم الشاه العلماني كان الشعب الايراني المسلم لا يزال متشبثا بقيمه وتراثه الديني لتتولد لديهم ميولا ثورية وزاد من هذه الميول خطب الإمام الخميني الذي تم نفيه إلى تركيا عام 1963 ، لينتقل بعدها إلى العراق عام 1965 ليمثل صوت المعارضة هناك بدعوته إلى الثورة ضد الشاه وحكمه من خلال أشرطة التسجيل المهربة .

في عام 1975 تسلم رجال الدين زمام المبادرة في قيادة التظاهرات التي كانت تجري في المناسبات الدينية مما دفع بالشاه الى مواجهتها بالعنف ، ليصبح المعتدلون بعد ذلك متطرفين في عداء الشاه ، و انتشرت النار في الهشيم في خريف 1978 عندما أضرب عمال النفط ، و عمال

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 383.
[2] المرجع السابق .
[3] عبد الله الأشعل،ايران والخليج :رؤية للمستقبل المنظور وابعاده الاستراتيجية ، **مختارات ايرانية**،ع 86 ،(مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية ، سبتمبر 2007). ص2.

المصانع الحكومية ،وموظفو المصارف،وهو ما حطّم الاقتصاد المصاب بالتضخم أصلا وزادت التظاهرات وقفزت الثورة إلى مرحلة متقدمة بمسيرة ثمانية ملايين متظاهر في 10 ديسمبر 1978. لم يكن من الشاه بعد شهر من ذلك إلاّ مغادرة ايران في 16 يناير 1979.تاركا البلد في يد مجلس وصاية ،ليتم الإعلان عن الجمهورية الإسلامية في الأول من أبريل 1979.بتسلم مهدي بازرغان – Mehdi Bazergan– ذوال74عاما حيث تم خلال ولايته احتجاز 500 طالب ايراني لرهائن أمريكيين بلغ عددهم 66 رهينة في 4 نوفمبر 1979. وقد أدت أزمة الرهائن إلى قطع جميع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وجرت تداعيات على منطقة الخليج العربي[1] .

إن انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية قد أدى إلى مضاعفات سياسية خصوصاً بعد ظهور توجهات القيادة الجديدة في طهران وإعلانها عن رغبتها في تصدير الثورة ومبادئها ،والتزمت المملكة العربية السعودية الجانب الإيجابي في إعلانها تهنئة قادة الثورة بالنظام الجديد ، وعملت على تقوية علاقات الجوار مع الدول العربية الخليجية ، وزيادة تحصيناتها الدفاعية ، وتعزيز الموقف السعودي وسط النظام الإقليمي المستجد ، وقد تزامن سقوط نظام الشاه مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد واكتساح أفغانستان. تطورت الأحداث في ايران منذ عام **1977** و حتى سقوط الشاه بشكل نهائي في فبراير **1979** [2]. فقد كان قيام الثورة الايرانية من أهم الأحداث التاريخية في العصر الحديث في منطقة الخليج العربي ، ولكن الثورة الإسلامية وما صاحبها من تداعيات كان لها نظام علماني متحالف مع الغرب المسيحي ، بينما طرحت الثورة الإيرانية نظاما إسلاميا قدم لإسرائيل رؤى مغايرة لما هو سائد في البيئة الإقليمية ، ولم يعد عداء ايران للإتحاد السوفيتي بنفس الصدق السابق ، بل وصلت محل ذلك أشكال من العداء السافر مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، من هنا اختفى الدور التقليدي الايراني القديم " شرطي الخليج " ليحل محله الوجود الفعلي للو لايات المتحدة الأمريكية حفاظا على المصالح العالمية الاستراتيجية.[3]

على الرغم من من تبني ايران لسياسة مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن ذلك لم يتولد عنه تحسن في العلاقات الايرانية – الخليجية ، بل اتسمت للعلاقات بالتصادم والصراع على خلفية طغيان مبدأ تصدير أنموذج الثورةالإسلامية الشيعية الإيرانية ، وما يرتبط بذلك من تدخل

[1] محمد ظافر العجمي ، مرجع سابق ، ص 386.

[2] السيد زهرة،الثورة الإيرانية– الأبعاد الاجتماعية والسياسية ،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1985)، ص 126.

[3] جاسم ابراهيم الحياتي ، خفايا علاقات ايران – اسرائيل و أثرها في احتلال إيران للجزر الامارتية ، (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص 32.

في الشؤون الداخلية للدول الخليجية حيث كان لذلك تداعيات كبيرة على المنطقة برمتها فقد اندلعت حرب بين ايران و العراق (**1980 – 1988**) وما سببتهمن استنزاف و هدر طاقات البلدين بالإضافة تم التصعيد للموقف الايراني من مسألة الجزر الاماراتية الثلاث [1]. حيث كانت الامارات العربية المتحدة التي وقفت بجانب هذه الثورة في مواجهة أعداء الإسلام من القوى الاستعمارية تظن أن الثورة الخمينية في ايران ستعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين و لكن بمرور الوقت ودخول ايران في حرب ضروس مع العراق تناست قضية هذه الجزر العربية وأصرّت ايران على عدم إرجاعها للإمارات .[2]

إن الحرب العراقية الإيرانية كانت بداية لحروب أخرى ستشهدها منطقة الخليج العربي لاحقا.حيث تعتبر هذه الحرب من أطول الحروب في تاريخ العالم الثالث الحديث،اشتركت فيها كل القوى الرئيسية سواء في الصراع السياسي الذي أحاط بالحرب أو في القتال الفعلي الذي دار بالمنطقة .ورغم أن الخبراء العسكريين يجمعون على أنها تعتبر حربا برية أساسا إلا أنها اشتملت على معارك بحرية ، وقصف جوي استراتيجيواستخدام للصورايخ أرض أرض لأول مرة وكذا للأسلحة الكيماوية في نطاق محدود إلى جانب ما يمكن أن يطلق عليه قتال بالوكالة .

قد استمرت الحرب العراقية الايرانية تسع سنوات تقريبا ،بين دولتين مسلمتين متجاورتين متنافستين. فقد أثرت الحرب تأثيرا مباشرا على دول لديها احتياطي بترول يزيد عما يوجد ببعض القارات، كما أثّرت على مستقبل منطقة بها أكثر من 50 في المائة من احتياطي البترول في العالم و خلال هذه الحرب بدأت دول كثيرة من خارج المنطقة تنحاز لطرف ضد الطرف الآخر ، إلا أنه في المرحلة الاخيرة من الحرب أخذت طابعا دوليا عندما تدخلت الدول الغربية و الإتحاد السوفيتي في منطقة الخليج لتأمين الملاحة وسريان البترول من منطقة الخليج إلى الأسواق الدولية وتدخلت الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار.[3]

إن الحرب العراقية الايرانية كانت تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير. فقد أرادت من هذه الحرب انهاك الطرفين و التفرد بالمنطقة تحقيقا لمصالحها ،حيث كشف هنري كيسنجر في العديد من مقالاته عن الموقف الأمريكي منذ بداية الحرب .

---

[1] سيد عوض عثمان ، العلاقات الايرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل،**مختارات ايرانية** ،ع 28 {ب.م}،(نوفمبر 2002) ص 6.

[2] عبد الله فالح المطيري ، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني ،مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، (جويلية 2011)، ص 27.

[3] محمد عبد الحليم أبو غزالة ، الحرب العراقية – الايرانية ،(1980- 1988) ، {ب.م}، 1993، ص 8.

في مقال له في صحيفة الدتريبون يقول : أن"الحرب العراقية الإير انية فرصة ذهبية لإضعاف الطرفين و أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب ضرورة العمل على استمرار هذه الحرب"،ويشير في مقال آخر له في نفس الصحيفة، وبعد خمس سنوات من تفجر هذه الحرب"أنه من الضروري منع أي من الطرفين المتحاربين من تحقيق انتصار غير مشروط و أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تمنع انهيار الحكومات المعتدلة في العالم العربي"، و هذا يتطلب بدوره وجود ايران غير عاجزة بل جامحة ولكن تحت السيطرة [1].حيث أن الاتحاد السوفيتي سوف يستفيد فائدة كبيرة إذا خرجت ايران من الحرب وقد ضعفت ضعفا مهلكا وتقطعت بصورة لا يمكن إصلاحها[2]. و في إطار رؤية كيسنجر ، سارت و استمرت السياسة الأمريكية التي أخذت تهيئ الفرص لبناء الجسور مع ايران التي تعتبرها واشنطن ذات موقع استراتيجي حيوي يطل على الإتحاد السوفيتي لذلك فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات ازدواجية لتحقيق أهدافها. ففي الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تتهم ايران الخميني بأنها قاعدة للإرهاب ، فإنها لم تتردد في دعم التعاون الايراني الصهيوني في العدوان على المفاعل النووي العراقي عام 1981 ، كما أنها في الوقت الذي كانت تزود العراق بالأسلحة الحديثة ، لم تتردد في تزويد ايران سر ّا بالأسلحة عن طريق مصادر غربية عديدة ، فضلا عن اسرائيل ذاتها وذلك في الفترة من 1984 – 1987، و هي التي عرفت فيما بعد بفضيحة ' ايران –جيت ' .[3]

تتضح السياسة الأمريكية إزاء الحرب العراقية الايرانية في عدد من الأمور هي: إضعاف الطرفين وانهاكهما لأقصى درجة ،و استتواف قدراتهما ومواردهما معا و الحيلولة دون تحقيق أي من الطرفين لانتصار حاسم ، و أن هذا يتحقق من خلال العمل على إطالة أمد الحرب لأقصى ما يمكن، و هو ما تحقق فعلا في الواقع العملي .إلاأنه مع نهاية الحرب ظهر العراق وقد أحرز عددا من الانتصارات ، استرد من خلالها أراض عراقية سبق أن احتلتها ايران و قبول ايراني– عراقي لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار والبدء في التسوية عام 1988. ما أدى إلى تفكير أمريكي جديد بترويض الطرف العراقي في ظل معادلات جديدة ، و هو ما يتضح في معالجة الموقف الأمريكي إزاء أزمة الخليج الثانية 1991 لاحقا .

[1] جمال زهران ، قضايا خليجية ، (سوريا: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، 1989)، ص 32.
[2] المرجع السابق .
[3] يحيى حلمي رجب ،مرجع سابق ، ص 75 76.

لقد اعتبرت الحرب العراقية- الايرانية ، من أهم الصدامات العسكرية استراتيجيا في العصر الحديث نظرا لما سبّبته من استنزاف وهدر لطاقات البلدين[1] . فبخلاف الصدامات التي تحدث في العالم ، هددت الحرب العراقية – الايرانية مصالح كل دولة من دول العالم تقريبا وبدون استثناء .فقد أثّرت الحرب تأثيرا مباشرا على دول لديها احتياطي بترول يزيد عما يوجد ببعض القارات .فقد أثرت على مستقبل منطقة بها أكثر من 50 في المائة من احتياطيات البترول في العالم .

لقد أثبتت الحرب العراقية – الايرانية أن أيّا من العراق وايران كان يمكن أن تخرج من الحرب لتكون القوى المهيمنة في الخليج ، وما يحدثه ذلك من آثار على الاستقرار والتوازن ولهذا حاولت القوى العظمى أن لا تخرج أيّ منهما منتصرة ، بل وأكثر من ذلك أن تخرج كلاهما منهكة.و لأجل تحقيق ذلك ،فقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في منطقة الخليج ، من خلال تأسيس قوة الانتشار السريع ، فعندما تسلمت حكومة (رونالد ريغان) مقاليد السلطة الأميركية – في مستهل العام 1981 – أعلنت عن تمسكها بالأفكار الرئيسية التي تضمنها (مبدأ كارتر) وعن تعهدها بإكمال بناء قوة الانتشار السريع ، وذلك انطلاقا من قناعة ذات شقين:

- أنّ مصلحة الغرب تحتم الحفاظ على خيار إبقاء أية مواجهة عسكرية بين الشرق والغرب في نطاق الشرق الأوسط فقد دون تطرقه إلى أوروبا.
- أنّ الوصول إلى هذا الهدف كان يستلزم احتفاظ الحلفاء الأطلسيين بمكونات مقدرة عسكرية ضاربة في مسرح الشرق الأوسط ، تمكنهم من مجابهة الأزمات دونما حاجة إلى الاستعانة بالقوات الموجودة على المسرح الأوروبي.

ومن الأفكار التي أثّرت بشدة على التوجهات السياسية لإدارة ريغان ، الفكرة القائلة بأن أمن أوروبا يتعرض لأخطار متصاعدة بسبب النزاعات المتفجرة في الشرق الأوسط ، فهذه النزاعات مضافاً إليها عدم الاستقرار في الداخل كانت تهدد انتظام موارد النفط الخارجية. وفي الوقت نفسه فإن هذه الأوضاع بعينها مضافاً إليها الفراغ العسكري،كانت تتيح خيارات جديدة للإتحاد السوفيتي لتوسيع نفوذه بأسلوب التدخل المباشر أو غير المباشر ممّا كان يعني تهديد الأمن الأوروبي في الصميم.
وفي ضوء تلك الاحتمالات بالغة الخطورة فإنه،لا اتفاقية حلف الناتو –التي تركز على الدفاع عن منطقة الأطلسي ، ولا اتفاقية الأمن الأميركية – اليابانية التي تقتصر على الأراضي اليابانية –

[1] سيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص 6.

كانتا كافيتين لمواجهة التحديات السوفيتية [1]، الأمر الذي كان يبرر الحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر جدوى جسدتها إدارة ريغان فيما عرف (بالإجماع الاستراتيجي) ،ومعناه عقد اتفاق مع الدول المعتدلة الموالية للغرب في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا لاحتواء الأطماع السوفييتية. وبالمقياس الاستراتيجي فإن هذا الاتفاق كان يخلق ما يمكن تسميته بـ ***: قوس الاحتواء Arc of Containment The*** [2]، وذلك بتدعيم قدرات أربع دول رئيسية في هاتين المنطقتين هي : مصر، إسرائيل ، تركيا ، باكستان ،وذلك على أمل أن تنضم إليها فيما بعد المملكة العربية السعودية والأردن.وهذه الدول الست التي كانت تشكل حجر الأساس في تطبيق سياسات الإجماع الاستراتيجي كانت تتميز – إلى جانب ثقلها السياسي – باحتلالها مواقع استراتيجية حيوية .[3]

لقد كان من أهم المعطيات الواقعية للثورة الإسلامية في ايران ،حدوث جملة من المتغيرات ساهمت في إعادة ترتيب منطقة الخليج العربي و أمنها الإقليمي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من أبرزها : انهيار سياسة"العمودين المتساندين Twin Pillar Policy"، كما أسلفنا الذكر و الاجتياح السوفياتي لأفغانستان في نهاية عام 1979 ، و الذي مثل خطورة على أمن المنطقة ، وخللا في التوازن الاستراتيجي الذي قام على اعتبار أفغانستان أحد أهم السواتر الاستراتيجية بين المعسكرين الشيوعي و الغربي ، إضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية (1980 ـ 1988) التي كان لها تأثير سلبي على التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، و التي نتج عنها فيما بعد "حرب الخليج الثانية" (1990 ـ 1991) ، و"حرب الخليج الثالثة " (2003) .[4]

المطلب الثالث : التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج

إن الحضور العسكري الأمريكي الكثيف إلى منطقة الخليج العربي لم يكن وليد الساعة،ولا تطورات الحرب العراقية – الكويتية ،وإنما هو تتويج لعلاقات الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة. كما أنها الترجمة الحقيقية ، ليس فقط للاتفاقيات العسكرية والوجود العسكري في دول المنطقة وإنما أيضاً للاتفاقيات المتعددة الأشكال والحضور المتعدد للإمبرياليين الأمريكان بشتى الأسباب والمسببات المزعومة . فمنذ الحرب العالمية الثانية ،وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا يجب أن تستمر في تعاملها مع المملكة السعودية عبر البوابة البريطانية ،وأنّ عليها أن تحضر مباشرةً

[1] اسماعيل صبري مقلد ،الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، **مجلة المحامين الكويتية** ،ع 602 {ب.م}،(ديسمبر 1982)، ص 30 .
[2] اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق، ص 30.
[3] المرجع السابق .
[4] محمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 11.

بقواتها العسكرية بعد أن تعززت أوضاع شركاتها النفطية . إلا أننا في هذا المطلب سنتطرق للتواجد العسكري الأمريكي بعد الثورة الإسلامية في ايران حيث نقطة التحول في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي .

لقد كان التواجد الأمريكي بشكل مباشر في عهد الرئيس الأمريكي ريغن مع الحرب العراقية –الايرانية،حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب في ربيع عام 1987،بعد شعور ايران بالعزلة التامة ثم جاءت النقطة الحاسمة التي أدت إلى وقف إطلاق النار في 20 جويلية 1987،من جهتين: الأولى من جهة سير العمليات لأن العراق استعاد شبه جزيرة الفاو منذ منتصف 1988،والثانية إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في 3 جويلية 1988 ، بصاروخ من نوع "ستنغر " ، من على ظهر السفينة الحربية الأمريكية " Vincennes " .[1]

از داد تفعيل التواجد العسكري وتثبيته مع أزمة الخليج الثانية ،أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمعيّة أكثر من 30 دولة أخرى بضرب العراق وتحرير الكويت عام 1991. وتعززت القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج المكونة لمجلس التعاون الخليجي والعراق بعد ذلك .فقد أدت تداعيات العدوان الأمريكي على العراق عام 1991 والمرحلة التي تلتها إلى تزايد الوجود العسكري الامريكي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تحديدا و لا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في ذلك من خلال اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة لقواتها من قواعد و موانئ ومطارات ومعسكرات الدول ذات العلاقة مع الولايات المتحدة في المنطقة. وتُعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثا هاما في التوجه الإستراتيجي الأمريكي إزاء منطقة الخليج العربي ، إذ تحولت المنطقة طبقاً للرؤية الأمريكية من منطقة تصدر النفط إلى منطقة تصدر الإرهاب، وتدعمه استنادا الى أن منفذي هجمات أيلول يحملون الجنسيات الخليجية ،فضلاً عن أن التمويل المقدم لهم يأتي أغلبه من مصادر أهلية وخيرية من دول المنطقة.وعلى إثر ذلك أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في عام 2002 مبدأه الذي عرف " بمبدأ بوش "، والذي اعتمدت عليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد ، ومضمونه استخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية ، فقد عبّر هذا المبدأ عن التوجه الجديد في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2001، والمتمثل بالاستخدام المباشر للقوة العسكرية ، وتوجيه الضربات الاستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديداً مباشرا للمصالح الحيوية الأمريكية

[1]محمد ظافر العجمي ، مرجع سابق ، ص 419.

أينما وجدت. [1] يتوزع تواجد القوات العسكرية الأمريكية في الخليج على ثلاثة مناطق جغرافية هي العراق ودول مجلس التعاون ، ومياه الخليج ، إذ تنتشر القوات البرية وقوات مشاة البحرية وطائرات الدعم والإسناد المخصصة لها في العراق ، وتنتشر القوات البحرية والقوات الجوية المرافقة لها في مياه الخليج وصولا إلى خليج عمان وبحر العرب ، وتوجد قوات برية وبحرية وجوية بإعداد ونسب متفاوتة في دول مجلس التعاون ، حيث تركز الوجود العسكري في قاعدة معسكر الدوحة في الكويت ، وقاعدتي السيلية والعديد في قطر، وقاعدة المنامة البحرية في البحرين. ينتشر في العراق عشرة ألوية مقاتلة يتألف قوامها من 168000 جندي ، وقوة جوية مؤلفة من 281 طائرة مقاتلة ثابتة الجناح وعمودية من مختلف الأنواع والأدوار والمهمات القتالية بهدف دعم القوات الأرضية وحمايتها. وعلى الرغم من توجهات الإدارة الأمريكية المعلنة خلال عام 2007[2] ، والمتعلقة بنيتها سحب أربعة إلى خمسة ألوية مقاتلة من العراق مضافاً إليها قوات دعموا إسناد ، وذلك بحلول شهر يوليو 2008.فانه من المتوقع أن يبقى في العراق ما مجموعه 132000 جندي أمريكي ، لفترة زمنية غير محددة. توجد قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في قاعدة المنامة البحرية في البحرين ويضم الأسطول في الأحوال العادية 15 قطعة بحرية تشمل إضافة إلى حاملة طائرات وغواصة عدداً من المدمرات والفرقاطات وسفن القتال والزوارق الصاروخية السريعة ، وسفينة دعموا إمداد لوجستي وسفينة حرب ألغام .ويقدر تعداد القوات البحرية الأمريكية في مياه الخليج بما يزيد على 16000 جندي .في حين يجري تعزيز هذه القوة البحرية من وقت لآخر بقوات إضافية عن طريق انضمام حاملة طائرات أو أكثر ومجموعتها القتالية المؤلفة عادةً من 6 – 9 قطع بحرية رئيسية لتعمل بصورة قد تكون مؤقتة تحت قيادة الأسطول الخامس الأمريكي ، بهدف دعم القوات الأمريكية العاملة في كل من العراق وأفغانستان وإجراء تدريبات وتمارين بحرية مشتركة مع حاملة طائرات موجودة أصلاً في مياه الخليج وبحر العرب أو مع قوات بحرية تعود لإحدى دول مجلس التعاون ، أو بمشاركة بحرية دولية في بعض الأحيان لإجراء تمارين وتنفيذ مهمات تتعلق بمكافحة الإرهاب والقرصنة والتهريب ومواد أسلحة الدمار الشامل. تتألف القوة القتالية الجوية المحمولة على متن حاملة الطائرات الأمريكية بوجه عام من 75 طائرة مقاتلة متعددة الأنواع والأدوار والمهمات .وفي مجال تسليح الغواصات يذكر أن الغواصة الإستراتيجية الأمريكية تتسلح ب 24 صاروخاً بالستياً من نوع ترايدنت يو جي أم –93 إيه سي –4 ، بينما تحمل الغواصة

[1] سليم كاطع علي ، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج (الدوافع الرئيسة) ،**الملف السياسي**،ع 45 ،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ، 2007)، ص 145 .

[2] عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الوضع الاستراتيجي في الخليج (دراسة استشرافية 2025)، (المنامة: مركز الخليج للأبحاث ، فبراير 2008)، ص 40 41.

التكتيكية 154 صاروخاً تكتيكياً موجهاً من نوع كروز توماهوك ، لضرب وتدمير الأهداف الأرضية [1].

- **قوة الإنتشار السريع Rapid Deployment Force (R.D.F)**

ركّزت قوة الانتشار السريع في طور نشأتها الأولى اهتمامها على منطقة المحيط الهندي.لذا وصلت المجموعة الأولى من السفن الحربية – وعددها سبعة – المزودة بالتجهيزات العسكرية إلى قاعدة (دييغو غارسيا) – في جويلية 1980 بقيادة البارجة American Champion [2]، في حين تشكل العنصر البشري لقوة الانتشار السريع من الوحدة السابعة للقوات البرمائية (مشاة البحرية أي المارينز) الأميركية المتمركزة بولاية كاليفورنيا والمدربة على القتال في البيئة الصحراوية فضلاً عن ثلاثة ألوية من (المارينز) والفرقة (8) المحمولة جواً.

وفي تقدير قادة السلاح الجوي الأميركي أن هناك حاجة إلى جسر جوي يضم مائتي طائرة من طراز (سي – 141) (C–141) لحمل فرقة جوية كاملة التجهيزاتوإنزالها بالمظلات ولما كانت هذه الطائرات لا يمكن تزويدها بالوقود جواً فقد خصص الرئيس كارتر مبلغ خمسة بلايين دولار لإنشاء ثماني عشرة سفينة حربية عالية الكفاءة إلى جانب زيادة عدد السفن فائقة السرعة من طراز (س – ل7) (S.L7).

والتي يمكنها قطع المسافة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة إلى الخليج في نصف الوقت الذي تستغرقه السفن الأخرى ، هذا كما ألحق بقوة الانتشار السريع خمسة أسراب من قاذفات القنابل طراز (ب – 52) (B–52) وعدد من طائرات (الأواكس) للإنذار المبكر وكان الهدف المتوخى من وراء هذا الحشد العسكري الهائل هو تمكين قوة الانتشار السريع من نقل ما بين مائة ألف إلى مائتي ألف جندي إلى منطقة الخليج بسرعة تكفي للحيلولة دون أية سيطرة عسكرية مناهضة مهما بلغت درجة الإعداد المحكم لها من جانب الإتحاد السوفيتي[3].

وفي تعديد مآثر قوة الانتشار السريع يسوق المراقبون العسكريون الأميركيون ما يلي من مبررات:

[1] المرجع السابق.
[2] زهير شكر ، مرجع سابق ، ص 77.
[3] المرجع السابق ، ص 118.

1- إن قوة الانتشار السريع هي الأداة المثلى لردع نوايا الإتحاد السوفيتي التوسعية إذ هو باحتلاله أفغانستان يغدو في وضح جيو استراتيجي يمكنه من فتح ممر جغرافي ينفذ منه صوب المحيط الهندي ومن ثم صوب الخليج العربي ، ومن خلال التنسيق مع كل من أثيوبيا واليمن الجنوبي ينجح الإتحاد السوفيتي في تحييد كثير من مظاهر النفوذ الغربي في المنطقة.

2- قوة الانتشار السريع هي الأداة الأهم للحيلولة دون استغلال الإتحاد السوفيتي للفراغ العسكري الناجم عن انسحاب بريطانيا من شرق السويس وسقوط شاه إيران فالقرائن التاريخية كلها تؤكد على وثوب الإتحاد السوفيتي على المناطق التي زال عنها النفوذ الغربي ، وما أورواوا إيران وكوريا وأثيوبيا و أنغولا سوى دلائل دامغة على صحة هذا القول .[1]

3- قوة الانتشار السريع وسيلة الولايات المتحدة لطمأنة الحلفاء والأصدقاء في منطقة الشرق الأوسط والتأكيد على احترامها لالتزاماتها العسكرية والأمنية حيالهم .

4- قوة الانتشار السريع نسخ لصورة ((العملاق الكسيح)) التي التصقت بالولايات المتحدة من جراء الخبرة الفيتنامية المحيطة التي حدت بها إلى الإحجام عن إثبات وجودها في غير أزمة عالمية ، فتلك القوة هي تأكيد على صحوة الولايات المتحدةوا إصرارها على استعادة سالف مهابتها العالمية [2].

5- تتعاظم الأهمية العسكرية لقوة الانتشار السريع من واقع ديناميكيتها. إذ هي ليست وقفاً على منطقة الخليج والشرق والمحيط الهندي فقط ، بل هي ذات قدرات تمكنها من الوجود على وجه السرعة في مختلف أرجاء العالم أجمع مؤكدة النفوذ الأميركي حيثما حلت.

وأخيراً بقوة الانتشار السريع تتمكن الولايات المتحدة من مؤازرة أية دولة صديقة تتعرض لتهديد خارجي ليس بالضرورة سوفيتيا ، شريطة أن تستدعيها الدول المعنية ، وأن يسبق تلبية الدعوة تقييم دقيق لردود أفعال التدخل الأميركي إن إقليمياً أو عالمياً. لمجمل هذه المبررات تابعت إدارة كارتر بدأبوا إصرار اكتمال مراحل قوة الانتشار السريع حتى انتقلت تلك المهمة إلى إدارة الرئيس الجديد المنتخب (رونالد ريغن) .[3]

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير،(الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، 1983)، ص33 – 34 .

[2] درية شفيق بسيوني ، مرجع سابق ، ص ص 89 -106.

[3] المرجع السابق .

إن مخطط الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط قد صاغ أصوله العريضة ايزنهاور بمبدئه في عام 1958 . بينما تولى كارتر مهمة نقل تلك الصياغة من العموميات إلى المحددات فيما أسماه (بقوة الانتشار السريع) عام 1980 . أمّا بوش الأب فإليه وحده يرجع الفضل الأعظم في إخراج مبدأ ايزنهاور إلى حيز التطبيق العملي عام 1991.

وليس أدّل على ذلك من التصريحات التي أدلى بها ريتشارد تشيني – وزير الدفاع الأميركي – أمام الصحفيين إبان جولة قام بها يومي الخامس والسادس من شهر أيار (مايو) 1991 لأربع دول خليجية إذ قال (من الواضح أنه سيكون هناك في المنطقة المزيد من القوات الأميركية بكل يفوق ما كان موجوداً قبل أزمة الخليج) ، هذا فضلاً عن إبرام اتفاقيات مع دول الخليج حول التعاون بينها وبين الولايات المتحدة في مجالات التدريب‌وا‌جراء المناورات المشتركة وتقديم التسهيلات في القواعد الجوية الخليجية عند حالات الطوارئ للطائرات الأمريكية مع تخزين الأسلحة والإمدادات العسكرية فيها تحسباً من اندلاع أي نزاع في منطقة الخليج مستقبلاً ، وصولا إلى احتلال العراق 2003 و ما انجر عنه من تواجد قوي للقوات الأمريكية في العراق و سهولة احتلالها من خلال القواعد العسكرية المقامة في منطقة الخليج العربي و المناطق المجاورة .[1]

يمكن استخلاص التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية 1991. حيث توسع الانتشار الأمريكي إلى قلب المنطقة و حولها، مترافقا مع انتهاء الحرب الباردة و خروج الولايات المتحدة الأمريكية كدولة منتصرة و مهيمنة على النظام الدولي، و وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، و احتلال أفغانستان من نفس السنة، ثم احتلال العراق عام 2003، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. مثل هذه الأحداث المأساوية أدت بشكل طردي إلى التدفق العسكري الأمريكي إلى قلب منطقة الخليج و محيطها في نفس الوقت .

إن أكثر نقاط تمركز الثقل العسكري الأمريكي لحد الآن هي العراق، حتى بعد الانسحاب العسكري الأمريكي نهاية العام 2011. و تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في قطر و البحرين وفق اتفاقيات ثنائية ، وأما بالنسبة للملكة العربية السعودية ، فقد أعطت تسهيلات لوجستية للوجود الامريكي في قلب الخليج العربي .[2]

[1] جون بيترسون ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008) ، ص 21.

[2] المرجع السابق .

المبحث الثاني : أزمة الخليج الثانية و تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

نقطة التحول الحقيقية التي لابد من تمييزها حصلت في عام 1990 مع نهاية الحرب الباردة [1]. فانهيار الإتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين ،وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة خارقة في العالم ، جعل العالم يشهد نظاما دوليا جديدا بقيادة القطب الامريكي ، وكانت بداية التحول مع حرب الخليج الثانية 1991(احتلال العراق للكويت) ، وما تلى ذلك من أحداث وتداعيات على منطقة الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ثم حرب الخليج الثالثة باحتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 ، وتأثير ذلك على المنطقة.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الدور الأمريكي في حرب الخليج الثانية ، و السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في فترة بوش الأب وتطور السياسة الأمريكية باحتلال العراقوإدخال المنطقة في صلب الأمن القومي الأمريكي.

المطلب الأول : الدور الأمريكي في حرب الخليج الثانية وبروز الولايات المتحدة كقوة خارقة

تعتبر حرب الخليج الثانية ذروة الانهيار الذي كان كامنا في النظام العربي ، كما اعتبرت هذه الحرب تعبيرا عن تغيرات في النظام العالمي، أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي القائد بلامنازع ، حيث الصراع على النفط و البحث عن عدو جديد .[2]

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تتعامل مع أزمة الخليج الثانية التي تفجرت بالسلوك العراقي في الثاني من شهر أوت 1990 ، بالإقدام على احتلال الكويت ، وذلك من

[1] رامي خوري ، أمريكا والشرق الأوسط والخليج:نظرة عربية إلى التحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية الجديدة ، (الدوحة :مركز الدراسات الدولية و الإقليمية) {ب.ت}، ص 3 .

[2] عبد المنعم السيد ، حرب الخليج والفكر العربي"دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل" ، ط1، {ب.م}،(دار الشروق: 1993)، ص 18.

خلال توظيف كل عناصر هذه الأزمة ، وإدارتها بما يتفق مع مصلحتها الحيوية في المنطقة واستراتيجيتها العالمية عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة . ففي الوقت الذي اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا السلوك العراقي تهديدا لمصالحها الحيوية في الخليج ، إلا أنها استطاعت أن تعبئ تحالفا دوليا ضد العراق من خلال محاولات التفسير التي طرحتها بأن السلوك العراقي يهدد أمن ومصالح دول الخليج نفسها ، ثم يهدد الغرب الرأسمالي كله من خلال تهديده لأسواق البترول العالمية ، بل أن هذا السلوك الذي بادرت به العراق يمثل خرقا للشرعية الدولية وتحديا للنظام الدولي كله .

لذلك فإنه ليس مستغربا أن يتميز للتحالف الدولي المضاد للعراق ، والذي كان للولايات المتحدة الفضل في تعبئته أثناء أزمة الخليج بدرجة عالية من التماسك ، ويفسر البعض ذلك بأنه راجع لاتفاق مصالح الأطراف الرئيسية للتحالف،وجوهرية تلك المصالح التي هددها الغزو العراقي للكويت لكل من هؤلاء الأطراف ، حيث يقع النفط في مقدمة هذه المصالح ، يضاف اليها مصالح الحفاظ على الوضع القائم في الخليج .و هي مصلحة مشتركة للقوى الدولية و الإقليمية المهمة معا وهي المصلحة التي هددها تماما الغزو الذي أنذر بإحداث تحول[1] راديكالي جوهري في بنية النظام الاقليمي العربي ، وربما في بنية النظام الدولي المتحول آنذاك بالإضافة الي المصالح الاقتصادية والتجارية المكثفة لدول التحالف مع بلاد الخليج العربية ، وقد كان ذلك دافعا لتكوين التحالف فضلا عن أن أعضاء التحالف كان يجمعهم توافق مصالح أوسع نطاقا من المصالح الأمنية المشتركة ، كما أن سياستهم اتجاه القضايا الدولية و الإقليمية الرئيسية كانت متماثلة أو متجانسة .

ونظرا لما تتسم به الولايات المتحدة الأمريكية منإمكانات ضخمة في صنع وإدارة الازمات الدولية وما عرف عنها من قدرتها على امتلاك التخطيط الاستراتيجي لمواجهة ظروف الأزمات في منطقة الخليج العربي .خصوصا منذ تفجر أزمة النفط الأولى عام 1973 ، وما تلى ذلك من إعداد التشكيلات العسكرية التي عرفت بقوات التدخل أو الانتشار السريع بهدف التدخل العسكري في المنطقة المنتجة للنفط، في حال تهديد إمداداته للغرب واليابان على وجه التحديد ، وعليه فإن الولايات المتحدة قدتمكنت من تصعيد الأزمة و استخدام الشرعية الدولية كغطاء لعدد من السياسات منها الضغوط الدبلوماسية ، ثم المقاطعة ، فالحصار الدائم بلا حدود حول العراق.[2]

[1] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 33 34.
[2] المرجع السابق ، ص 38.

إن من تداعيات الغزو العراقي للكويت توسعالازمة خلال أشهر ها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي كافة ، من السعودية حتى الامارات العربية المتحدة بالإضافة إلى تحريض العراق شعوب تلك المنطقة ضد حكامهم ، وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي ، لتقسم الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج ، ودول ضد تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة وقد سماها الكويتيون دول الضد .

لقد كان الاعتقاد السائد في تلك الفترة أن لا أحد سيعبث بأمن الخليج،لارتباطه بمصالح الغرب النفطية ، وكان هذا هو الخطأ الأول، أما الخطأ الثاني فكان توقع الخطر على أمن الخليج من مصادر خارج نطاقه الإقليمي، وكان هذا صدمة لدول عربية عديدةلم تستوعب الحدث ، ولم تكن جاهزة لاتخاذ قرار مدروس مسبقا، ولم تكون دول الخليج راضية عن الموقف العربي،لعدم الوصول إلى موقف جماعي من الازمة . حيث لم تشارك في تحرير الكويت سوى ثلاث دول عربية ولم توافق على ذلك سوى 12 دولة من أصل 20 دولة حضرت المؤتمر ، و قد نتج عن ذلك تمسك دول الخليج بالحل الدولي .[1] فانتهاء الحرب العراقية – الايرانية بنتيجة دون سيطرة طرف على آخروخروج العراق وايران بكامل قدراتهما العسكرية ،دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتلال العراق في عام 2003 ، بهدف القضاء على القدرات العسكرية العراقية بوصفها مصدر تهديد مستمر للكيان الصهيوني ، في حين أسفرت القدرات العسكرية الأمريكية على العراق فقدان العرب لمصدر قوتهم العسكرية الرئيسة (القوة العراقية).[2]

لم يستطع العراق التكيف مع الحقائق القاسية لسيناريو ما بعد الحرب الباردة ، فقد عانى العراق بشكل كبير من التحولات في النظم الدولية و السياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي و هو الحليف السابق له ، ما جعل القوة العالمية الجديدة (الولايات المتحدة الامريكية) ، تطارد النظام العراقي متسلحة بالقرارات الدولية .طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع عدة لضمان و إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي ،محاولة اختراقها قبل أن تدخل المنطقة بعد غزو العراق للكويت. ومنها المشاريع الاقتصادية التي تستهدف من ورائها دمج الأسواق المحلية بالسوق العالمية والتقليل من سيادة الدولة على مواردها الوطنية ،التي يمثل القطاع النفطي القطاع الاقتصادي الأول فيها،كما سعت الإدارة الأمريكية لعولمة النفط كمحاولة منها لفرض هيمنتها الاقتصادية على العالم .هذا السعي للولايات المتحدة دفعها لإنشاء مجموعة من

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 597 598.
[2] أنطوان زحلان ، العرب و تحديات العلم والتقانة ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999)، ص 336.

الترتيبات الإقليمية لضمان سيطرتها السياسية والاقتصادي، ومن ضمن المشاريع المستقبلية التي طرحت لاستهداف النظام الإقليمي العربي هو مشروع "الشرق الأوسطي "، الذي طُرح من قبل إسرائيل والولايات المتحدة التي سعت الى تنفيذه ، وذلك من أجل اقامة نظام جديد في المنطقة يخدم مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.[1]

لقد أوضحت الدراسات المتعلقة بأمن الخليج أن هناك ثلاثة مصادر لتهديد المصالح الأمريكية الأول: يتمثل في مجموعة التهديدات النابعة من بعض النظم التي تقع في المنطقة وأهمها النظام العراقي والنظام الايراني ، و الثاني:عبارة عن مجموعة التهديدات النابعة من القوة الشعبية في المنطقة ،خاصة دول الخليج ، و الثالث: يتمثل في التهديدات النابعة من الصراعات الأخرى خارج منطقة الخليج مثل الصراع العربي الإسرائيلي .

ونتيجة لقدرات الولايات المتحدة الامريكية على إدارة هذه الأزمة ،وانهاء الاحتلال العراقي للكويت و هي العملية التي بلغت إجمالي تكاليفها حتى 31 مايو 1992 ، طبقا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية 61.1 مليار دولار .(تحملت دول الخليج و اليابان فقط حوالي 80 بالمائة ، بينما تحملت الولايات المتحدة الأمريكية و الحلفاء الآخرون 20 في المائة)[2]،فإن الولايات المتحدة بادرت بحصاد نتائج الاز مة فيما بعد الحرب ، فبدأت بطرحفكار ها التي ترجمتها إلى سياسات ،ليتم إعادة تخطيط الاستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج خصة ، و اتجاه العالم بصفة عامة . ويتضح ذلك مما يلي:

1 – الترابط بين قضايا المنطقة كلها : ففي 6 مارس 1991 ، أعلن الرئيس بوش في خطاب له أمام الكونغرس ، أن هناك أربعة تحديات تواجه الولايات المتحدةفي أعقاب تحرير الكويت ، و هي ضرورة العمل على التوصل إلى اتفاقيات أمنية في منطقة الخليج ، و التحرك من أجل التوصل إلى ضبط التسلح ، وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن ثم فإن الدعوة للتوصل لحلول مشاكل في لبنان و النزاع العربي الاسرائيلي ، والخليج يجب أن تتقدم بقوة وإرادة جديدة بعد انتهاء حرب الخليج .

2 – العمل على احتواء المنطقة في منظومة متكاملة : حيث أنه في فبراير 1991 طرح وزير الخارجية الأمريكي – آنذاك – تصوره للمهام التي ستتناولها الولايات المتحدة ، وحدها كما يلي :

[1] عبد المنعم سعيد ، العرب ومستقبل النظام العالمي ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987)، ص 223.

[2] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 34.

- أمن الخليج باجراءات أمنية تتحمل دول المنطقة مسؤولياتها .
- ضمان الحدود الموجودة وحل المنازعات سلميا ، وبالتفاوض .
- قوات إقليمية للأمن تحت إشراف الأمم المتحدة وبالتشاور مع كل الاطراف [1].
- الحد من سباق التسلح ومنع تدفق الاسلحة إلى الشرق الأوسط .
- إجراءات بناء الثقة .
- إعادة بناء الكويت و العراق ، ووضع برنامج اقتصادي متكامل .
- استخدام موارد البترول في المنطقة و خارجها لإعادة البناء و التعمير .

3 – تبني سياسة الاحتواء المزدوج(dual containment)في الخليج العربي : لخص" مارتن أنديك "سياسة إدارة كلينتون في الخليج العربي على أنها سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران، وذلك في محاضرة له أمام معهد واشنطن في 18 مايو 1993 ، مشيرا إلى أن هذه السياسة تعتمد على تأييد كل من تركيا (لسد الطريق أمامالمطامع الايرانية في القوقاز و آسيا الوسطى و عزل ايران عن الجمهوريات الإسلامية)، ومصر و السعودية لمحاصرة المد الايراني في الشرق الأوسط وكذلك باكستان ضد النفوذ الايراني في أفغانستان ، إلى جانب العقوبات المفروضة على ايران ، أيضا المفروضة على العراق من الأمم المتحدة ، إلى جانب التأكيد على الاستعداد التام لاستخدام القوة ضد العراق في أي وقت تراه الإدارة الأمريكية ملائما وقد شرح وليام بيري وزير الدفاع الامريكي ، في خطاب له في ماي 1995 إمكانية تنفيذ هذه السياسة من خلال استراتيجية مثلثة هي :

- دعم القدرات الدفاعية الفردية لدول الخليج وحده ، و ذلك من خلال تدعيم العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تلبية الحاجات الدفاعية لهذه الدول من خلال مبيعات الاسلحة و التدريبات المشتركة .
- العمل على دعم القدرة الدفاعية الجماعية لدول الخليج من خلال مجلس التعاون الخليجي و إن كانت هناك صعوبات في هذا الشأن بسبب عدم اتفاق الدول على مصادر التهديد المباشر لأمنها (إيران و العراق) و الذي يختلف موقعها فضلا عن الخلافات بين اعضاء مجلس التعاون الخليجي ، و من أهمها ما يتعلق بشأن الحدود ، و تحمل نفقات الأمن الجماعي .

[1] المرجع السابق .

- المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية كبيرة في المنطقة،و وجود بحري دائم في الخليج مركزه الرئيسي البحرين.مع الابقاء على المعدات الثقيلة في دول المظقة و استخدامها وفقا للاتفاقيات الخاصة مع دول الخليج تجنبا للتكاليف و ضمان استخدامها بسرعة و في الوقت المناسب .[1]

4 – **محاولة منع ظهور أي منافس دولي :** حيث عبرت أكثر من وثيقة رسمية أمريكية عن هذا الاتجاه الاستراتيجي ، من خلال منع أي قوة معادية على أي من أقاليم العالم المهمة ، و منع عودة روسيا لسياسة التوسع .

من خلال ما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ،و قد ورثت الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ، فإنها تسعى جاهدة للحفاظ على هذا الوجود ، و تتبنى الاستراتيجيات المرنة من أجل السيطرة على المنطقة ، و الحيلولة دون وجود منافس دولي لها فيها حرصا على ضمان مصالحها الحيوية من خلال استقرار الاوضاع في الخليج العربي بصفة دائمة . فاتجاه العالمية في الدور الاستراتيجي الأمريكي ارتبط أساسا عند العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، بتنمية الإستراتيجية الدولية لدى الولايات المتحدة اعتبر ذلك من الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية ، وبعد خمسين سنة من تنبؤ هنري لوس ببزوغ Henry Luce الفجر الأمريكي ، أكد الرئيس بوش الأب مثل هذا التوجه في رسالته أمام الكونغرس التي تلت مباشرة ابتداء حرب الخليج الثانية (في 17 جانفي 1991)، حيث تكلم مرارا عما يدعوه القرن الأمريكي القادم ، وانطلاقا من ذلك ، امتدح بوش الأب الدور القيادي الأمريكي بكلمات معبرة" فقط الولايات المتحدة لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها". لقد حدد جورج بوش الأب معالم ومكونات النظام الدولي الجديد وفقا لعدة أسس كان من بينها أزمة الخليج والتعامل معها بشكل حازم ، حيث أوجد ذلك عنصرا رادعا لنظام جديد عبر التلميح بأن اعتداء سيواجه ردة فعل دولية بوسائل عسكرية فعالة .[2]

في عهد كلينتون ،وضعت إدارة الرئيس مجموعة من السياسات المتكاملة فيما بينها للحفاظ على مصالح أمريكا الإستراتيجية في الخليج– كما ذكرناها سابقا ، على ضوء فهم حديث لمصادر التهديد الجديدة في الخليج ،تقوم على مبدأين :

[1] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 35 36.

[2] ايناس شيباني ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الاب والابن – دراسة تحليلية مقارنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2009، ص 60.

1 – إعطاء الأولوية لاستخدام القوة العسكرية .

2 –الاحتواء المزدوج للعراق و ايران .

والهدف المباشر لهذه السياسة كما يوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة كبرى في منع ظهور أية قوة تحمل سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم لا سيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الاستقرار العالمي – أي خضوعه لزعامة أمريكا – عبر استخدام القوة وكان أول من استخدم هذا المصطلح " الاحتواء المزدوج " هو(مارتن إندك) عندما كان يعمل مستشارا للأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى في الولاية الأولى للرئيس كلينتون. قد اعتبر هذا المبدأ تغيير ا حاسما عن سياسة توازن القوى، التي سبق أن اعتمدت عليها واشنطن في عقدي السبعينات والثمانينات للحفاظ على المصالح الأمريكية ،وذلك بدعم الدولتين المتصارعتين تباعا ،أي دعم أحدهما لموازنة الأخرى مثل دعم إيران في عقد السبعينات ، ثم التحول إلى دعم الأخرى ضد الأولى مثل دعم العراق في سنوات الحرب العراقية الايرانية ضد ايران .

في عهد بوش الابن، تبنت الإدارة الأمريكية لأول مرة المطالبة بل الضغط لتغيير المناهج التعليمية في الخليج ، والرقابة على أموال الجمعيات الخيرية ، وتقوم الإدارة الأمريكية بدور ثقافي مركز للتأثير على المجتمعات الخليجية ، ومن الأمثلة على ذلك إثارة موضوع حقوق المرأة الخليجية وحقوق الإنسانانطلاقا من النظرة الغربية ، وتكرار التلويح بضرور ة التغيير نحو الديمقراطية الغربية في الخليج .[1]

المطلب الثاني : الاحتلال الأمريكي للعراق و تأثيره على منطقة الخليج العربي

إن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية جاء ليعلن مرحلة تاريخية جديدة في منطقة الخليج العربي،وذلك لعامل رئيسي يتمثل في الموقع الذي يشغله" العراق الجديد" في الاستراتيجية الأمريكية الجيدة التي صاغها المحافظون الجدد، و عبّرت عنها العديد من الوثائق الرسمية و أدبيات اليمين المحافظ ، بداية من وثيقة الأمن القومي الصادر نهاية عام 2001و انتهاء بمشروع الشرق الأوسط الكبيرحيث أكدت غالبية الوثائق و الأدبيات على ثلاثة مبادئ أساسية تقوم

[1]حامد بن عبد الله العلي ، تاريخ الارتباط الغربي بالخليج العربي وأهدافه ودور العلماء في مقاومته ،متاح على الموقع:Books.islamway.net/1/HamedALali/tareekh.doc

عليها فيماعُرف باسم "**عقيدة بوش الاستراتيجية** "و هي الحرب الاستباقية ونشر المبادئ الأمريكية في العالم و تطوير القوة العسكرية الأمريكية لتبقى متفوقة في العالم .[1]

جاءت حرب الخليج الثالثة أو الحرب الأنجلو– أمريكية على العراق ضمن دائرة الصدمة والرعب الذي بدأته واشنطن ، مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية عام 1991 وربما قبل ذلك بعامين مع بداية الحملة الإعلامية الأمريكية –الغربية ضد العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه بسبب تخطيه الخطوط الحمراء في التصنيع العسكري والتكنولوجي،مستخدمة في ذلك شعارين هما: أسلحة الدمار الشامل وعدم تعاون العراق مع قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة بغزو الكويت، وإذا كانت حرب الخليج الثانية حرب *"إرباك"* لمنطقة الشرق الاوسط ولتوازن القوى فيها ولتأكيد شرعية الوجود الأمريكي في المنطقة ، فإن حرب الخليج الثالثة كانت حرب الإنهاء للنظام العراقي وللنظام الإقليمي الخليجي و النظام العربي برمته .

فموقف ايران– المجاورةللعراق و الدول الخليجية عبرت عنه طهران برفض توجيه ضربة أمريكية عسكرية للعراق ،غير أن هذا الرفض تعلق بضربة أحادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يعني إمكانية موافقتها على تلك الضربة إذا تمت بقرار من الأمم المتحدة – و هو ما حدث لاحقا –.غير أن الجمهورية الاسلامية الايرانية كان لديها مخاوف عديدة أهمها أن العملية العسكرية ضد العراق أو احتلاله ستدخل المنطقة في فوضى واضطراب وقد بدا ذلك جليا خلال زيارة محمد خاتمي للرياض عام **2002** حيث أكد المندوب الدائم لجمهورية ايران الإسلامية لدى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي أن ايران و السعودية اتفقتا على أن المنطقة ليست بحاجة إلى حرب ثالثة.[2]

لقد أدى رفض النظم العربية (الصوري) احتلال العراق إلى انهيار شعبية الولايات المتحدة داخل المجتمعات العربية،حيث أدى عدم استشارة الولايات المتحدة للنظم العربية بنواياها بمهاجمة العراق إلى تزايد معدلات عدم الثقة والخوف من النوايا الأمريكية تجاه دول المنطقة ومجتمعاتها. ومن جانب آخر نما الخوف من مغبّة الانعكاسات الكارثية التي سوف تنتج من استمرار احتلال العراق والوجود الدائم للقوات الأمريكية في الخليج العربي بصورة تؤدي إلى استمرار أجواء عدم الاستقرار في البيئة السياسية في المنطقة في المستقبل .

---

[1] محمد زرير ، ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج ،**مجلة شؤون خليجية** ،ع 37، {ب.م}،{ب.ت}، ص 96 .

[2] علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص45.

إنتسر ّع الولايات المتحدة ،نتيجة ضغوط بعض جماعات المصالح المعادية للعرب والمسلمين– المحافظين الجدد (دعاة الإمبراطورية الأمريكية)و التوسعيين الجدد (داخل إدارة الرئيس جورج بوش الابن) ،في القيام بمثل هذه الخطوة الأحادية الجانب،كان لها عواقبها الكارثية على كافة المستويات السياسية والإستراتيجية والدولية والإقليمية.

إن رفض الدول الأوروبية– على سبيل المثال – ، إصباغ الشرعية الدولية ، بإشراك قواتها وقوات حلف الناتو في الحرب على العراق ،والتصريح بكون هذه الحرب غير شرعية نتيجة اختلاف المصالح ووجهات النظر(ولو على المدى القريب) بين ضفتي الأطلسي، خاصة حول التهديد الذي يمثله العراق وحيازة أسلحة الدمار الشامل،جعل الوضع الأمريكي، باعتباره الحامي الوحيد للخليج، يمثل كابوسا ومستنقعا ومصدرا لاستنزاف الموارد والقوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية. بصورة قد تؤثر، على المديين المتوسط والبعيد فيمحصّلة التوازن الدولي بين الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية الصاعدة مثل الصين[1].

هذا الأمر قد يؤدي في أسوأ الظروف إلى تقييد وطرد الولايات المتحدة من الخليج كما فعلت هي مع الاتحاد السوفيتي إبان انتهاء الحرب الباردة. ومن قبل مع بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهو ما ستكون له انعكاساته الكارثية على كافة أقطار الخليج والشرق الأوسط وبالتبعية على كافة وحدات النظام الدولي كله ، بصورة قد يعود معها النظام الدولي للحالة الهوبزية(حرب الكل ضد الكل)أو العودة إلى ما وصفه نيل فرغيسون(Ferguson) بعصور الظلام التي يحدث فيها تدمير ذاتي للنظام.[2]

اذا كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 تعد من بين أهم التطورات الدولية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإنها في الوقت نفسه قد أسهمت في تصحيح بعض الطروحات النظرية التي أفرزتها هذه المرحلة،وقد أثبتت الأحداث عدم صحة نظرية نهاية التاريخ التي تؤكد حتمية عولمة المنظومة الفكرية الغربية المنتصرة ومن ثم انتهاء الصراعات الأيدلوجية والسياسية ، و أن العالم سوف يتجه نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يؤدي تدريجيا الى القضاء على مركزية

[1] أحمد محمد أبو زيد ، معضلة الأمن اليمني – الخليجي : دراسة في المسببات و الانعكاسات و المآلات متاح على الموقع: www.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/5/seca2.doc_cvt.htm

[2] Nail Ferguson, «A World without Power,», *Foreign Policy*, pp 32-49.

الدولة في العلاقات الدولية ،فقد احتل العراق وثمة ضغوط دولية على ايران، أما دول الخليج العربي الأخرى فتعرضت لسلسلة من الضغوط الأمريكية المتباينة في محاولة لربطها بالحرب على ما يسمى (بالإرهاب)[1].

في وقت تتصاعد فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ، تزداد التهديدات الجدية فيها ابتداءً بالخلل في التوازن الإستراتيجي الذي تكرس مع الغزو الأمريكي للعراق ،مرورا بإيران التي تبنت البرنامج النووي و إمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجددا في ظل قيادة أحمدي نجاد الحالية وانتهاءً بمخاطر ما يسمى (الإرهاب) وأسلحة الدمار الشامل وبالرغم من خروج العراق من معادلة التوازن الإستراتيجي في الخليج و إنهاء التهديد الرئيس لتلك الدول على اثر دخول القوات العسكرية الأمريكية وحلفائها الى العراق وحل المؤسسة العسكرية العراقية ، فإن التنافس لا يزال قائما بين الدولتين الكبريين بالمنطقة وهما السعودية و إيران للهيمنة عليها . مع سعي الدول الخليجية الصغرى لتحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الأطراف من خلال استمرار التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة ،أو حلف الناتو المحتمل قيامه بدور مهم في أمن الخليج . وهنا تجدر الإشارة إلى منح الولايات المتحدة كلا من الكويت والبحرين صفة "حليف إستراتيجي" من خارج حلف الناتو بعد غزوها العراق ،بما يترتب على ذلك من استحقاقات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه هاتين الدولتين،فبموجب هذه الصفة تحصل كل من الكويت والبحرين على نوعين من المميزات الأول يمنح من جانب الرئيس الأمريكي نفسه ، والثاني يمنح من جانب وزارة الدفاع الأمريكية .

إن التواجد الأمريكي في العراق أسهم بشكل كبير في حالة اللااستقرار التي يعاني منها هذا البلد.وهنا نتساءل عن ماهية السياسة الأمريكية تجاه العراق وتجاه منطقة الخليج العربي. والكل يعرف أن العراق مجرد من جيشه، والضعيف عسكريا يخل بالتوازنات العسكرية والأمنية في منطقة الخليج العربي مقابل قوة عسكرية إيرانية وهنا الاختلال بمعادلة أمن الخليج العربي ككل[2].

كما أن تفلات الأمن الداخلي من عقاله و انفراط آليات الضبط الأمني من شأنه هو الآخر أن يؤثر في أمن دول الخليج . فاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 لم يكن بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة ، وتأمين طرق وصول النفط للدول

[1] محمد كريم كاظم ، مرجع سابق، ص 69 .
[2] محمد بن مختار النقشيطي ، قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق ، مجلة المعرفة ، قناة الجزيرة ، 2006 متاح على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm

الغربية المستهلكة ، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول ، خاصةً إذا ما عرفنا أن العقلية السياسية الأمريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي . مما تقدم يتضح أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف ، و إن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، ويأتي في مقدمتها الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائهاوالحيلولة دون ظهور أيّ قوة إقليمية تهدد تلك المصالح ،وهو ما يفسر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني ، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية ولأصدقائها في المنطقة ، فضلاً عن استخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها مما يمكنها من التحكم ولو نسبياً باقتصاد الدول الصناعية ومستويات النمو فيه ، وكذلك الحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية مستقبلا .[1]

إن ما يجرى حالياً في العراق ، سوف يكون له انعكاساته الكبيرة على مستقبل الأوضاع في منطقة الخليج وبالتالي فإن المستقبل الخليجي يتوقف في جانب مهم منه على مستقبل العراق فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق التنمية والديمقراطية في ظل الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه ، فإن ذلك سوف يعزز من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة ، أما إذا حدث العكس واتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور بما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الدولة العراقية فإن ذلك سوف يجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة ، بل وتصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق .[2]

ما يمكن ***استنتاجه*** من خلال هذا الفصل،أنّه في حرب الخليج الثانية ،كان الإعلان عن الأزمة من قبل العراق يتركز علىزيادة الإنتاج من قبل الإمار ات والكويت لإغراق السوق النفطية،وبالتالي تخفيض الإنتاج ،وكون الكويت كانت تقوم "بشفط" النفط العراقي من حقل الرميلة المشترك ، فقد لجأ العراق إلى القوة العسكرية لحسم الصراع وضم الكويت ، مما وضع المنطقة في أخطر موقف تاريخي تمثل في طلب الدول الخليجية الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها .

في الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق ، ظهر جلياً أن النفط كان المحرك الرئيسي والأبرز لهذه الحرب التي انتهت بتحقيق أهداف الولايات المتحدة في احتلال العراق الذي يتوفر

[1] عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، مرجع سابق ، ص 39 .

[2] المرجع السابق .

على احتياطي فلكي من هذا المورد الثمين،حيث يأتي في المرتبة الثانية مباشرة (إن لم يكن المرتبة الأولى في تقديرات محدثة) من الاحتياط العالمي المؤكد على وجه الأرض. تسبقه في ذلك السعودية التي تقدر احتياطاتها بنحو 262 مليار برميل أو ما يوازي 25 في المائة من الاحتياطي العالمي ، ومن مفارقات الأحداث أن العراق تحت طائلة العقوبات التي كانت قد فرضتها قرارات مجلس الأمن على مدار عقد التسعينات كان بمنأى عن أيادي الشركات الأجنبية و الأميركية المتطلعة الى استغلال مقدراته و ثرواته .

وفي جميع هذه الحروب كانت السعودية تواقة لتلبية احتياجات الغرب من النفط وزيادة الإنتاج للتعويض عن كميات النفط العراقي وتمكنت السعودية من التعويض عن "75 % " من النقص في الإمدادات النفطية في حرب الخليج الثانية عام 1991 وخفّضت من الضغوط الرامية إلى رفع الأسعار وبرهنت أنها مركز الثقل في المنطقة وتعززت مكانتها تلك في أعقاب الأزمة .

وخلال هذه الأزمة كان المسئولون الأمريكيون يرددون بأنهم لن يسمحوا "لصدام حسين"أن يستولي على 10 % أخرى من احتياطي النفط العالمي ، وأن سيطرته على 20 % ستجعله في موضع تساومي كبير مع الدول العربية ، وكان التخوف في بداية الأمر أن يعمد العراق إلى الاستيلاء على المنطقة الشرقية من السعودية مما سيضع 45 % من احتياطي النفط العالمي تحت تصرفه .

لذلك وجب على الدول الخليجية،أن تدرك أنها أصبحت في مفترق طرق، فالمشروعات التي يتم طرحها في المنطقة سواء أكانت إيرانية أم أمريكية لا تخدم في النهاية سوى مصالح هذه القوى وعليها أن تدرك أيضاً أن المظلة الأمنية الأمريكية رغم ما قد تحققه لها من ميزات على المدى القصير، إلا أن مخاطرها سوف تتضاعف عل المدى الطويل. ولهذا فإن اتجاه دول الخليج إلى تحسين قدراتها الذاتية أصبح أمراً لا مفر منه، وإلا فإن الدور قد يأتي عليها في المستقبل،لاسيما إذا ما تعارضت مصالحها مع الحليف الأمريكي،الذي لن يتوانى عن التضحية بهذه النظم مثلما فعل مع نظام "صدام حسين".[1]

[1] عبد العزيز شحادة المنصور ، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:دراسة في صراع الرؤى والمشروعات،**مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية** ، ع 1 ،(جامعة دمشق، 2009)، ص 614.

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل، لأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي من خلال محددات هذه الاستراتيجية ،و التعاون الاستراتيجي بين دول الخليج العربي و الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصاديو على المستوى السياسي والأمني .و حول مضمون الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج في ظل التنافس الدولي بعد حرب الخليج الثانية من قبل دول صاعدة ،على غرار الصين،روسيا، تركياو الدول الأوربية على المستوى الدولي ،وإقليميا من طرف المنافس القديم– الجديد للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة:الجمهورية الاسلامية الايرانية،ومحاولة إشرافها و إحكام سيطرتها على أمن مظقة الخليج العربي بحكم الجوار و التاريخ المتقارب بينهما .

هناك ثوابت في الاستراتيجية الأمريكية بنت عليها الادارات الأمريكية المتعاقبة استراتيجياتها مع تغيير في الأساليب والوسائل،هذه الثوابت تتعلق بالمجال الاقتصادي بشكل أكبر من خلال الثرو ة النفطية التي تزخر بها منطقة الخليج العربي بشكل خاصو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ناهيك عن أمن اسرائيل، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية ضمان أمن اسرائيل حليفها الدائم في المنطقة و حماية المنطقة من التدخلات الخارجية بدعم أنظمتها الصديقة،وحماية الأنظمة الموالية لها في المنطقة مرورا بمجالات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية ودول المنطقة على المستويين الأمني والاقتصادي،وصولا إلى السياسة الأمريكية في منطقةالخليج في ظل التطورات الدولية و الاقليمية المتسارعة .

المبحث الأول :أهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

إن الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي لم يكن من فراغ ، فالموقع الاستراتيجي للمنطقة والثروات المعدنية التي تزخر بها، جعلها محط أنظار القوى الكبرى في العالم على مر العصور لتكون بذلك أهم بؤرة في العالم تشهد تحولات وتوترات بشكل دائم تتفرد الو لايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة من خلال سياساتها اتجاه دولها ،و علاقاتها القوية مع أقطاب هذه المنطقة على غرار المملكة العربية السعودية ، انطلاقا من ذلك فقد تحدد الوجود الأمريكي في منطقة الخليج من خلال ثلاث ثوابت في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقةو هي: ضمان مرور النفط للدول الغربية و الولايات المتحدة، ضمان أمن اسرائيل الحليف الدائم للأمريكيينو حماية الأنظمة الحليفة لها في المنطقة .

المطلب الأول : الأهداف الاقتصادية (النفط)

ليس هناك شك في أن عصرنا الراهن هو عصر النفط . فقد كان على مدى قرن كامل بالنسبة لأكبر قوة عالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية صانع الرخاء وقت السلم وضامن النصر وقت الحرب،فالولايات المتحدة كما يقول **كارل سولبرغ** :" قوة نفطية ...أساساً النفط هو الذي يغذي هذه القوة ، كما يغذي الدم جسم الإنسان" و لا أحد يجادل في أن النفط قد مكن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القوة في العالم ، وهو الذي جعل من القرن الماضي بأكمله قرناً أمريكياً كما أن لا أحد يجادل في أن الولايات المتحدة تسعى لجعل القرن الحالي قرناً أمريكياً ، ولكي يتم لها ذلك ، فإنه لا بد من السيطرة على النفط وبخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي ، وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم والولايات المتحدة إليه. ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة، فهو أولاً المصدر الأساسي للطاقة في العالم. لكنه علاوة على ذلك هو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ، ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة. فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية. والصناعات النفطية و الصناعات النفطية هي من الضخامة الاتساع بحيث أنها الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة . أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة وما زالت محافظة على نفوذها وقوتها ، بل أن هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم وتأتى على قائمة الشركات الدولية التي تحولت الى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية .[1]

[1] ياسر قطيشات ، **مرجع سابق، ص1** .

إن حركية الدولة على الصعيد الخارجي هو انعكاس حتمي لنشاطها الداخلي وضمان استمرارية هذه الحركية يستلزم حسب رأي المختصين السيطرة على منابع الطاقة الأحفورية ، فمنذ بروز النفط كأساس محرك للدولة اجتهدت الدول الكبرى ،و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للحصول والسيطرة على هذه السلعة الإستراتيجي، بمعنى آخر السيطرة على جغرافيا النفط ، فإلى أي مدى يمكن اعتبار النفط هدفا استراتيجيا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليه ؟.

احتلت مسألة تأمين النفط جانباً كبيرا من اهتمامات كافة الادارات الأمريكية المتعاقبة نظرا لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة والقوى الكبرى عموماً بسبب وجود احتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة ،سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنةً بأية منطقة اخرى في العالم. ووفقاً لبيانات وزارة الطاقة الأمريكية يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو (7.5) مليون برميل يوميا ، وهو ما يشكل حوالي (8.9 %) من الإنتاج العالمي كما تبلغ الإحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو(30.4)مليار برميل بنسبة تبلغ (9.2%) من الاحتياطي العالمي ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط الى نحو(17.29) مليون برميل يومياً عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ (7.1 %) في المتوسط،مما يعني أن الولايات المتحدة سوف تضطر الى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديداً 68 % منها بحلول عام 2025.[1]

وتعدّ منطقة الخليج العربي منطقة من أغنى مناطق العالم بالبترول، الأمر الذي أضفى عليها أهمية كبيرة بالنسبة للدول العظمى. وفي الفترة التي سبقت نشوب حرب الخليج الأولى ،كان البترول يمثل المصدر الرئيسي للطاقة ، فلقد كان يمثل أكثر من 45 في المائة من استهلاك الطاقة في العالم في الوقت الذي لا يزيد استهلاك الفحم عن 30في المائة ، و الغاز الطبيعي 19 %،و المصادر الأخرى (مائية ونووية) عن حوالي 10 % ، فضلا عن أن الطاقة مولد المولدة من البترول كانت و لازالت أرخص أنواع الطاقة المستخدمة ، و بفارق كبيرة .[2]

هناك علاقة قوية بين احتياطيات النفط في الخليج العربي ، وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية تمتلك أكبر شركات إنتاج وصناعة النفط في العالم ،على سياسة احتكار الطاقة و عائداتها في الخليج إبان الحرب الباردة ، فبين عامي 1960 و1973، لم تحصل دول الأوبك التي أسست في عام 1960 إلاّ على 95 مليار

[1] خليل العناني ، اللوبي النفطي الأمريكي- النفوذ وآليات التأثير ، **السياسة الدولية** ، ع 164، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، ،أبريل 2006)، ص 45.
[2] عبد الحليم أبو غزالة ، مرجع سابق ، ص 11.

دولار[1] نظير إنتاج النفط ، أمّا الشركات العالمية المحتكرة للإنتاج ، فقد تحصلت على عائدات تصل إلى 700 مليار دولار ، بادرت الدول العربية،خاصة الدول الخليجية المنتجة للنفط بشن حضر على تصدير النفط أثناء حرب أكتوبر 1973 . و هو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى للتفكير فعليا في كون نفط الخليج مصلحة استراتيجية عليا .[2]

انتهت العمليات العسكرية في حرب الخليج الأولى، بدون انتصار واضح لأحد الطرفين المتصارعين – إيران والعراق – ،بعد ذلك تتفكك الاتحاد السوفييتي وتراجع عن لعب دوره العالمي فاسحا بذلك المجال للولايات المتحدة الأمريكية ، لقيادة العالم بواسطة أجندة كانت بدايتها من الخليج وبسبب أزمة نفطية. اعتبر العراق أن ضخ مزيد من النفط في السوق لا يخدم مصالحه بل أكثر من ذلك فهي حرب اقتصادية معلنة ضده لمنعه من النهوض الاقتصاد، باعتبار أن هذا السلوك يؤدي إلى تراجع أسعار النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي لمداخيل العراق الإنتاجية حيث أنّ من يتعمدون خفض أسعار النفط هم في الحقيقة يشنون حربا ضدّ الأمريكيين على حدّ تعبير المسؤولين الأمريكيين .فالحرب العسكرية تسيل الدماء ،أما الحرب الاقتصادية فهي تهدف إلى تدمير إنسانية البشر.[3]

و انتهت العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية ،لتبدأ حرب من نوع آخر ذات طابع اقتصادي حيث أعلن " مارتن أنديك " Martin Indik،مدير عام شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي "سابقا" في خطاب له أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن سياسة الرئيس بيل كلينتون في الخليج تقوم على مبدأ" **الاحتواء المزدوج** " للعراق وإيران . وذلك بواسطة سياسة العقوبات الدولية والحظر الاقتصادي الشامل انطلاقا من القرار الأممي (رقم661) سنة 1990 حيث يمنع استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق . وأي أنشطة يكون من شأنها تعزيز التصدير والشحن لأي سلعة أو منتجات وأية معاملات تجارية وقد وجد في هذا القرار استثناء يخص الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة لظروف إنسانيةوإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من هيمنة عربية ثورية على النفط العربي ،نظرا لما تتضمنه هذه الهيمنة من بوادر الحكم الشامل في الاقتصاد العربي[4] ، فإن الولايات المتحدة بحضورها العسكري الواسع في الجزيرة العربية تكون قد

---

[1] محمد نصر مهنا ،مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي ،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2004) ، ص 109.

[2] المرجع سابق.

[3] يحي عقاب ، العراق في زمن الاستثناء ، ط1 ،(الجزائر : دار الكتاب العربي ،1999)، ص19 .

[4] أسامة عكنان ،إعصار الخليج رياح الشرق تهب على مستقبل العالم ،(الجزائر: دار الشهاب،1991)، ص168.

ضمنت لمدة طويلة خروج هذا النفط ليس فقط من دائرة الهيمنة العربية بل من دائرة القرار العربي أساسا."

لقد تبين أن الحصار أثّر على الشعب العراقي أكثر مما أثّر على الحكومة العراقية.ومن ثم قررت الأمم المتحدة تخفيف آثار الحصار عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء بواسطة القرار الأممي(986)عام 1995 ،ثم بعد ذلك جاء مشروع العقوبات الذكية وهو مشروع أمريكيّ بريطاني يقوم على تخفيف معاناة الشعب العراقي من خلال إزالة العراقيل التي تتعرض وصول البضائع المدنية و السلع الإنسانية و هذا ما أعتبر جانبا ذكيا لهذه العقوبات .

جاءت أحداث **11 سبتمبر 2001** لتعيد منطق الأمن الواقعي كأسبقية على الأمن الإنساني في العلاقات الدولية ، وهو ما كانت تحتاجه إدارة بوش لتطلق مشروعها الاستراتيجي القائم على تنفيذ أجندة السياسة الخارجية بواسطة الحرب ، مع عدم إهمال لدور المحافظين الجدد في هذه السياسة نجد أن العزم الأمريكي كان واضحا لإسقاط نظام صدام حسين في العراق .في إطار تحول فكري عميق في الفكر الاستراتيجي الأمريكي[1] ، اعترف الرئيس بوش بأنه سيتم محاربة الأنظمة والقوى المعادية ، حتى لا تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى .ومن بين الأسباب التي دفعتالو لايات المتحدة للقيام بغزو العراقوإسقاط نظام الرئيس صدام هو:

-تأكيد السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج ، حيث أن العراق يمثل دولة مركزية في هذه المنطقة.

-امتلاك العراق لاحتياطي نفط معتبر.

بالرغم من كل الجهود الدبلوماسية لعدم إقدام الولايات المتحدة على الحرب العراق إلا أن الإدارة الأمريكية كانت قد عقدت العزم على إسقاط النظام و لو من دون أي قرار أممي فبعد عمليات نقل السلاح إلى الخليج من حاملات الطائرات إلى آلاف الجنود و المعدات و الوسائل العسكرية بدأت الحملة العسكرية ضد العراق يوم 20 مارس 2003 وانتهت يوم 09 أفريل 2003 بسقوط النظام تماما وتلاشي دور الوحدات القتالية العراقية .إن الرهانات الإقليمية في الخليج دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمال القوة من أجل فرض سياسات وفق ما يخدم مصالحها .[2]

لقد أدركت رأسمالية المركز الأمريكي أن السبيل الأمثل لتجاوز أزمتها الداخلية تكمن في امتصاص الفوائض النفطية وتوظيفها في تأمين حراك رأسمالي تراكمي، ذلك أن قانون الرأسمالية

---

[1] أحمد إبراهيم محمد، حرب العراق تحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي،**السياسة الدولية**،ع 153 (القاهرة:مؤسسة الأهرام ، 2003)، ص ص 112 – 117 .

[2] عبد الكريم ياسماعيل ، السياسة الامريكية في الخليج بعد الحرب الباردة – جدلية النفط والقوة- ، **دفاتر القانون والسياسة** ، ع6 ،{ب.م}، (جانفي 2002) ، ص 294 .

يعتمد المراكمة كشرط لازم لاستمرار النظام الرأسمالي ، وصموده بوجه الازمات التي يمكن ان تعصف به من الداخل والخارج على حد سواء .[1]

لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط ومنذ ذلك التاريخ حلقة أساسية في مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على العالم برمته ، ويرى الكثير من الباحثين أن الولايات المتحدة تتدخل اليوم عسكرياً من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس فالعراق و أفغانستان، ينسجم احتلالهما مع نظرية جغرافية القوة التي نادى بها ماكيندر والتي تربط بين السيطرة على قلب العالم و السيطرة على كل العالم ربطاً عضوياً فهما يقعان على خط القوة داخل آسيا ،وهما لا يوفران للاحتلال الأمريكي قوة الأمن العسكري والسياسي الاستراتيجي فقطوا إنما قوة الأمن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال وجنوب العراق من جهة أخرى إن سبب اهتمام الولايات المتحدة بنفط المنطقة يعود الى تزايد الحاجة الأمريكية الى استهلاك الطاقة ،لا سيماو أن عجزا تصاعدياً بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطالع السبعينيات من القرن الماضي ، و أن هناك ثلاثة عناوين رئيسة تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزا جيو اقتصادياً بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي،هذه العناوين هي: **أولا** حماية الاقتصاد الامريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين و أوربا واليابان ، **ثانيا** الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة. **ثالثا** التحكم بأسعار النفط وتوزيعه ومن ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان و أوربا أو بمعنى آخر ،حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالميا ،من خلال استعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية المتفوقة لديها وهو ما يرتبط بالمرتكز الجيو –عسكري.[2]

المطلب الثاني :الأهداف السياسية و الأمنية(أمن اسرائيل و حماية الأنظمة الموالية لها)

تبذل الولايات المتحدة جهوداً مستمرة من أجل المحافظة على توازن القوى بين دول المنطقة، لكن التوازن الذي يخدم مصالحها وأهدافها ومصالح حلفائها ولاسيما" إسرائيل" .وقد أثبتت التجربة أن هذا الأنموذج من توازن القوى المتحيز ضد المصالح العربية لم يحقق الغرض منه وهو

[1] محمد مراد ، مرجع سابق ، ص 305.
[2] حسين حافظ وهيب ، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، ع 46،(جامعة بغداد:مركز الدراسات الدولية)، {ب.ت}، ص 62.

الأمن والاستقرار فقد شهدت المنطقة على مدى خمسين عاما ونيفا ما يزيد على عشر حروب حدثت. سبع منها في محيط العالم العربي في مطلع الثمانينيات دخلوا في معركة طويلة لوقف صفقة الأواكس للمملكة العربية السعودية ، وحدثت ضجة أخرى في صيف 2007 مع الإعلان عن عزم واشنطن تزويد دول الخليج بجيل متطور من الطائرات الحربية والقنابل الذكية .وللقفز على واقع العلاقات الأميركية الخليجية الوثيقة ، تعمدت إسرائيل على نحو متكرر القول باحتمال وقوع هذه الأسلحة في يد قوى راديكالية ،أو بتغيّر الظروف في الخليج على نحو يجعلها في مواجهة مباشرة معها.وقد نجحت إسرائيل في تجريد كثير من الأسلحة الأميركية الموجهة للخليج من طابعها الهجومي ونجحت على نحو حاسم في منع وصول عدد من الأنظمة الدفاعية للمنطقة واستطاعت تشكيل حظر أميركي ضمني على تزويد دول الخليج بصواريخ قادرة على الوصول إلى التخوم الإسرائيلية.

كذلك سعى الإسرائيليون على نحو دائم للتذكير بأن العلاقات الأميركية الخليجية لا تستند إلى عمق حضاري ، ومن ثم فهي علاقات لا جذور لها ، وبأن إسرائيل هي أنموذج الحضارة الغربية في المنطقة و"واحة الديمقراطية فيها ، وقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لترفع عاليا من وتيرة الدعاية الإسرائيلية هذه[1].

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إداراتها المتعاقبة سياسة واضحة وثابتة تمثلت بسياسة دعم وضمان أمن الكيان الصهيوني مادياً ومعنوياً،وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق"إسرائيل" العسكري على الدول العربية مجتمعة ، وتمكينها من الاستمرار في الإنفراد بامتلاك السلاح النووي في المنطقة،فضلاً عن التزام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في المحافل الدولية والحيلولة دون صدور قرارات ضدها من مجلس الأمن لانتهاكها المستمر للقانون الدولي. فضلاً عن وجود تحالف إستراتيجيو إتفاقات للتعاون العسكري بين الجانبين،توجد في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية .كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إتمام عملية السلام بين الدول العربيةوإسرائيلو إنهاء عزلتها من خلال الضغط الأمريكي على دول المنطقة بإنهاء المقاطعة العربية لها. وفي هذا الصدد فقد أشارت الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض عام 2000 الى أن :" للولايات المتحدة مصالح كثيرة من وراء مساعيها الرامية لإحلال السلام العادل الشامل للصراع المستمر في الشرق الأوسط ، وينبغي أن يتم هذا السلام بالشكل الذي يؤمّن أمن إسرائيل واستقرارها. ويديم تمتع العالم بمصادر الطاقة الحيوية المهمة "، وهكذا يتضح أن أحد أهم دوافع التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي إنما

[1] محمد كريم كاظم ، مرجع سابق ، ص 74 .

يتمثل بمنع بروز أية قوة إقليمية في المنطقة ، لأن وجود مثل هذه القوة يجعل التوازن الإستراتيجي لصالح الدول العربية ،وهو ما لا يتفق مع السياسة الأمريكية ومصالحها والتي تتجه نحو جعل إسرائيل القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ربما قد تحقق لإسرائيل ما أرادت خاصة ،وأنها سعت إلى استثمار أزمة الخليج الثانية لتكريس التحالفات التي أنشأتها هذه الأزمة ولتوظيف تلك التحالفات لصالحها. فقد أفرزت أزمة الخليج تراصاً للقوة يضم في صف واحد الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والدول الخليجية ومصر وسوريا في مواجهة العراق والأردن. وعددا من الدول العربية الراديكالية ومنظمة التحرير الفلسطينية. من هنا تسعى اسرائيل إلى فصل مفاوضاتها مع الدول العربية عن مفاوضاتها حول القضية الفلسطينية ، وهي تعني بالدول العربية تلك التي ضمها خندق واحد مع قوات التحالف ، بينما تقصد بالقضية الفلسطينية أمراً واحداً لا غير هو استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات التسوية النهائية.[2]

في مرحلة التسعينات وبعد حرب الخليج الثانية،اكتسب التعاون الاسرائيلي– الأمريكي أهمية خاصة ارتباطا بواقع تأثيرها على مستقبل الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي على وجه التحديد وحقيقة النمو المطرد غير المسبوق في العلاقات بين كلتا الدولتين على مختلف الأصعدة،والتي ساهم في تشكيلها طبيعة المتغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية وأدت إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي وترتيب مستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط بصيغ خاصة بعد انحسار النفوذ الشيوعي ، وتقلص تأثير ردود الفعل العربية على المصالح الأمريكية بالمنطقة،خصوصا مع انطلاق مسيرة التفاوض العربي الإسرائيلي وفي الوقت نفسه أكدت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على منابع البترول في الخليج العربي عقب حرب الكويت بالوجود الفعلي،الذي كان أملا لها ، خططت له منذ العام 1957 من جهة أخرى نجحت اسرائيلفي تصدير هواجسها الأمنية للقيادة الأمريكية والتي ساهمت بدورها في ترسيخ وضعها كحليف استراتيجي رئيسي لتحقيق الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط من منطلق وحدة المصالح في مجابهة العدائيات المشتركة لمصالح كل منها في المنطقة.انطلاقا من حرص اسرائيل على تنامي حجم الالتزام الأمريكي، بالحفاظ على أمنها القومي فقد وضح سعيها المستمر لمحاولة تطوير المنظور الامريكي اتجاهها،باعتبارها"ركيزة وثروة استراتيجية "[3]تتبوأ

---

[1] سليم كاطع العلي ، مرجع سابق ، ص 140 .

[2] درية شفيق بسيوني ، مرجع سابق ، ص 89.

[3] التعاون العسكري الاسرائيلي – الأمريكي خلال التسعينات ، متاح في الموقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec04.doc_cvt.htm

وضع مميزا في إطار الإستراتيجية الأمريكية ،على مستوى دول المنطقة مستغلة في ذلك قنوات ومحاور تأثيرها المختلفة ، وتستهدف من وراء ذلك الحصول على العديد من العوائد و الإيجابيات التي تنحصر في :

1. الاشتراك المؤثر في الاستراتيجية الامريكية بالمنطقة .
2. ضرورة النظرة المنفصلة ، و المتميزة لإسرائيل في إطار الدعم الامريكي للمنطقة ، لكفالة استمرارية تفوقها النوعي و العسكري ، و مواجهة المخاطر ، و التهديدات الحالية و المتوقعة .
3. ضمان ركائز عناصر حماية الأمن القومي الإسرائيلي في أوقات الطوارئ .[1]

أمّا فيما يتعلق بحماية الأنظمة الموالية لها ، فقد شكّل المسعى الأمريكي للمحافظة على الأنظمة السياسية الحليفة والصديقة لها في منطقة الشرق الأوسط عموما ، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص هدفاً مهماً ، لأن التغيير مهما كان نوعه سواء كان سياسياً أو اقتصاديا أو اجتماعيا غالباً ما يؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار الذي يؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة. ولاشك فإن شعور الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والنفوذ على الصعيد العالمي اللذين طبعا السياسة الخارجية الأمريكية ، ولا سيما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي سابقا ، قد نتج عنها مستويين من ردود الفعل هما :

1. على مستوى الحكومات والأنظمة: إذ كان الخضوع الكامل للسياسة الأمريكية هو الطابع المميز لمواقف الكثير منها ، مما منح قوة استثنائية للولايات المتحدة في المنطقة ، كما وفّر لهذه الأنظمة قدرات كبيرة لممارسة أعلى قدر من القمع و الاستبداد بحق شعوبها في ظل الغطاء الأمريكي الواضح لها.
2. .على مستوى شعوب المنطقة: إذ تختزن أعلى مشاعر الكراهية والإحساس بالقهر والرغبة بالتحدي ، وهي مشاعر تشمل أغلب شعوب العالم ، ولا شك أن هذه المشاعر تُعد المصدر الرئيس لكل أشكال العنف والتمرد بوجه الهيمنة الأمريكية.

وعليه فإن الولايات المتحدة تخشى من أن يؤدي تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة الى نتائج عكسية خوفاً من أن يكون البديل قوي ذو توجهات معادية لها، أو نظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة وذات سياسات متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي[2]. خاصةً وأن الولايات المتحدة لديها

---

[1] التعاون العسكري الاسرائيلي – الأمريكي خلال التسعينات ، متاح في الموقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec04.doc_cvt.htm

[2] أشرف محمد كشك ، أمن الخليج في السياسة الأمريكية ، **السياسة الدولية**،، ع 164 ، (القاهرة:مؤسسة الأهرام ،أبريل 2006)،ص 170- 171 .

علاقات جيدة مع نظم الحكم العربية ، ولديها تجربة طويلة في كيفية التعامل معها ، ووسائل الوصول إليها وأساليب الضغط عليها .

إن ما تقدم يمثل من وجهة النظر الأمريكية مصلحة حيوية لا يمكن تهديدها أو المساس بها الأمر الذي جعل الخليج العربي محاطا بحزام عسكري أمريكي ، مما ترتب عليه خروجه من معادلة الأمن الهشة ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي ، والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق [1]، وهو ما دفع الولايات المتحدة الى إعادة انتشار القوات الأمريكية ، والدور الأمريكي في العالم عِبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في جميع أنحاء العالم ، وخاصةً في الخليج العربي للحيلولة دون تهديد تلك المصالح ، ومن ظهور منافسين لها في الوقت نفسه.

لقد تركزت أهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج، منذ بداية اهتمامها بالمنطقة وإدخالها ضمن نفوذها ، والتفرد بها ،وإقامة علاقات قوية مع معظم دول الخليج العربية حول ثلاثة نقاط رئيسية تمثلت في ضمان مرور النفط إلى العالم الغربي ، و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص وضمان أمن اسرائيل في محاولة لعزل المنطقة الخليجية عن الصراع العربي– الاسرائيلي ، ناهيك عن حماية الأنظمة الموالية لها في منطقة الخليج من خلال إقامة القواعد العسكرية ، واعتبار تدخل أي من القوى الإقليمية أو الدولية في منطقة الخليج تهديدا للأمن القومي الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة ، من منطلق أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يعتبر أحد الملامح الأساسية التي تشكل واقع الشرق الأوسط ، والخليج العربي ، و عنصرا فاعلا من عناصر المعادلة الإستراتيجية الحاكمة لتفاعلات هذه المنطقة [2] .

و هو ما يعني أن منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي منطقة نفوذ أمريكي بامتياز منذ إعلان مبدأ كارتر ،و الاعتماد على التدخل المباشر في المنطقة بدل سياسة الدعامتين التي كانت قبل سقوط نظام الشاه و قيام النظام الاسلامي في ايران ، المعادي لأمريكا .

[1] أشرف محمد كشك ، ص 170 171.
[2] طلعت أحمد سليم ، مرجع سابق ،ص ص 119 125.

المبحث الثاني : مجالات التعاون الاستراتيجي الأمريكي مع دول الخليج العربي

اتسمت علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج العربية بكونها إحدى العلاقات الاستراتيجية الأمريكية المركزية لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا وقد جعل مزيج المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية الأمريكية في منطقة الخليج من هذه العلاقة إحدى أهم الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية ، سواء في عهد الحرب الباردة أو المرحلة التي أعقبتها. ويتمحور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة حول النفط. والأهمية المركزية للخليج في سوق النفط العالمي هي التي تفسر متانة وديمومة وعمق الانغماس الأمريكي في شؤون منطقة الخليج على امتداد الستين عاماً الماضية ، كما لعبت المملكة العربية السعودية دائماً الدور المحوري في المفاهيم والتصورات الأمريكية حول دول الخليج العربية. والأهم من ذلك كله أن لدى السعودية أكبر احتياطيات نفطية وتنتج أكبر كمية من النفط في المنطقة ، فضلاً عن الدور الذي لعبته شركات النفط الأمريكية من خلال استحواذها على حقوق تطوير صناعة النفط السعودية، وذلك بسبب الدور البريطاني المحوري في دول الخليج الأخرى إلى أن نالت تلك الدول استقلالها.وتشكل العلاقات الأمريكية مع الأنظمة الملكية العربية في الخليج جزءاً من السياسة الأمريكية الأشمل تجاه الخليج ككل بما فيه العراق وإيران. ويتعين لفهم وجهة نظر الولايات المتحدة ومواقفها من الأنظمة الملكية في الخليج وضع علاقات الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون الخليجي في ذلك السياق الخليجي الأكبر و الأشمل ، فأحداث الخليج الإقليمية خارج نطاق هذه الأنظمة كان لها وما يزال، آثار عميقة جداً على طبيعة العلاقة الأمريكية مع هذه الدول.

المطلب الأول : على المستوى الأمني و الاستراتيجي

يتفق المؤيّدون والمعارضون الأمريكيون على أن للولايات المتحدة اهتمامات إستراتيجية في الخليج منذ ما يزيد على نصف قرن،حيث عملت على منع وقوع مضيق هرمز ومصادر النفط في يد قوى غير صديقة،كما عملت وحلفاءها على الحصول على النفط بأسعار معتدلة،وعلى حفظ سيادة دول المجلس واستقلالها،ومنع قيام ما يعكر السلم في المنطقة،بالإضافة إلى الحصول على دعم من هذه الدول لجهودها في سبيل إحلال السلام في الشرق الأوسط .

لكن بداية هذا التعاون_كما يقول من لا يرى جدوى في الاعتماد على دول الخليج_ شهد رفض المملكة العربية السعودية في الخمسينيات الانضمام إلى حلف بغداد،وحلف المعاهدة المركزية،ضمن الجهود الغربية الرامية لإقامة نظام دفاع إقليمي. وكانت المملكة هي البلد الوحيد المستقل في ذلك الوقت،وكان استقلال البقية لا يمنعها من رفض الوجود الأمريكي على أراضيها

في زمن الحرب العراقية الإيرانية 1980ـ 1988. وفيما عدا التسهيلات البحرية في عمان والبحرين، رفضت دول المجلس الكثير من العروض الأمريكية لتخزين معدات حرب لها في المنطقة،كما رفضت وجود هذه القوات بأي اسم كان،برغم نجاح الولايات المتحدة في الدخول إلى أراضي أصدقائها الآخرين عبر المناورات العسكرية ،التي منها مناورات النجم الساطع Bright Star exercises في مصر منذ عام 1980 ، يضاف إلى ذلك فشل دول مجلس التعاون في إيجاد قوة تدخل محلية ذات قيادة موحدة ، وأساليب قتال تتناسب مع القوة العسكرية الأمريكية التي ستأتي للعمل معها جنبا إلى جنب .[1]

من الجوانب المكلفة للخزانة الأمريكية من جراء تلك العلاقات في الثمانينيات ، الأموال التي تنفق سنويا لإبقاء الأسطول الخامس هناك ، بدون مشاركة دول المجلس في تحمل شيء من العبئ المالي،بينما تحملته في التسعينيات عندما وجدت لتنفيذ مناطق الحظر الجوي على العراق،صحيح أن ظروف الثمانينيات تختلف؛لأن دول الخليج كانت هي من قطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية ،وهي من دفع بقية دول الأوبك إلى رفع الأسعار وهي بذلك من أرهق الخزانة الأمريكية ومن سيرهقها،إن تكررت أحداث عام 1973 ، ولهذا تعالت صيحات من يطالب بوقف الاعتماد الكلي على نفط الخليج،وإيقاف الإهدار لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية رأي في قلة جهود دول مجلس التعاون،لترسيخ الاستقرار في منطقة الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة. وهو أنّ هذه الدول عاجزة عن حل الخلافات الحدودية فيما بينها،كما أن جهود دول المجلس تعارض ما تعتقد به الإدارة الأمريكية حيال حل مشكلة الشرق الأوسط. وظلّت نقاط الإختلاف مستمرة تشمل موضوعات المستوطنات،والقدس والمناطق المحتلة.كما أن دول الخليج كانت ضد اتفاقية كامب دافيد ،ولم تساعد الولايات المتحدة في دفع دول المواجهة؛لتسير في درب مصر،عندما وقعت اتفاقية الصلح مع إسرائيل. واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج في الثمانينيات صعوبة وفشلاً ،لأنها كانت تجد أن نقل قواتها إلى الخليج العربي هو الصعوبة الاستراتيجية الأولى،كما أن الحرب العراقية الإيرانية كانت الفشل الوحيد،أما غير ذلك فترى الخارجية الأمريكية أنها ذات سياسة استراتيجية ناجحة في تلك المنطقة.

أما من يرى فائدة العلاقات الأمريكية الخليجية ،فيرى أهمية دول المجلس ، وما مثلته من ثقل أدى إلى التوازن الاستراتيجي في المنطقة،ويمكن احترام وتقدير دول المجلس على قدرتها على لعب دور الموازن في أثناء الحرب العراقية الإيرانية ،برغم صغر حجمها سكاناً وقوة عسكرية[2]،وبرغم انكشافها لكبر مساحتها،وكيف أنها حفظت استقلالها وحدودها آمنة طوال الحرب

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 586 .
[2] المرجع السابق .

التي امتدت ثماني سنوات،ولقد حفظت دول مجلس التعاون كيانها خلال الحرب من جر اء الصدق مع النفس وعدم التردد- كما يقول عبد الله بشارة- في استعارة القوة التي لا تملكها من أصدقائها،حتى أن تبنيها لهذه الاستراتيجية الناجحة ، جعل أصدقاءها يعتقدون أنها كانت من بنات أفكارهم ، بالرغم من أنها كانت مطلبنا قبلهم . ومما يدل على أهمية دول المجلس للولايات المتحدة ويفند زعم القائلين بعدم قدرة هذه الدول على لعب دور الشريك المفيد للولايات المتحدة،أن هذه الدول قد أدارت بنجاح ثروتها النفطية،من مرحلة الاستكشافات إلى مرحلة التصدير،بالإضافة إلى إدارتها لقواتها العسكرية بما تملك من مطارات ومعسكرات وموانئ.[1]

إن الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيواستراتيجي للشرق الأوسط عموما و الخليج العربي خاصة ، قد ظهرت في تصريح أدلى به الفريد ماهان القيادي في البحرية الامريكية والذي ترجع اليه التوصيفات الاولى لمنطقة الشرق الاوسط والذي جاء فيه ، أن الشرق الاوسط سواء كمفهوم استراتيجي أم كموقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط واسيا ،هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة. [2]

لقد تدخلت الولايات المتحدة فيما قبل حرب 2003 ضد العراق في صراعات وقعت في الخليج للتصدي لاعتداءات من جانب إيران أو العراق والتحكم في التصعيد الإقليمي لهذه الصراعات.ففي الحرب الإيرانية . العراقية ، قامت العراق بحربها ضد إيران وذلك في عهد صدام في 22 سبتمبر 1980 حتى 20 أغسطس 1988بما ألحق الضرر بأمن دول الخليج (الملكية) والتي قامت بصورة جماعية بمساندة العراق. وبنفس الكيفية ، فإن الولايات المتحدة انحازت إلى صف العراق في تلك الحرب من أجل إلحاق الهزيمة بالتهديد الإسلامي الراديكالي الذي كانت تشكله الحكومة الثورية الإسلامية في إيران ، والتي أتت إلى السلطة في فبراير 1979 بعد الإطاحة بالشاه الذي كان يحظى بدعم الولايات المتحدة. ولقد اشتبكت كل من إيران والولايات المتحدة في صدامات بحرية صغرى في الفترة 1988-1987في أواخر الحرب الإيرانية . العراقية. وأثناء واحدة من هذه الصدامات (في 8 أبريل 1988) خاضت الولايات المتحدة معركة بحرية بطول اليوم تم فيها تدمير نحو نصف السفن البحرية الإيرانية. وفي 3 يوليو 1988 أصابت الولايات المتحدة- بطريق الخطأ [3]إحدى طائرات الركاب الإيرانية التي كانت تمر عبر الخليج

[1] محمد ظافر العجمي ، مرجع سابق ، ص 586 587 .
[2] مروان بحيري ، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر في السياسة الامريكية والعرب- ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991)، ص 49 .
[3] فوزي درويش ، السياسة الامريكية اتجاه دول الخليج ، **مختارات ايرانية** ، ع 80 ،{ب.م}، (مارس 2007) ص 3.

مما أسفر عن مقتل كافة من كان على ظهرها وهم 290 راكباً ، وبعد خسائر قدرت بنحو 400.000عراقي ، ونحو مليون إيراني انتهت الحرب الإيرانية العراقية في أغسطس 1988 بعد أن انهارت القوات الإيرانية خلال سلسلة من الهجمات العراقية ، وقبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم 598بما يمكن القول بأنه كان نصر اً عراقياً في هذه الحرب .وهذه الانتصارات في الحرب الإيرانية . العراقية شجعت صدام حسين على أن يعتبر نفسه الرجل القوي في الخليج. وقام بغزو الكويت واحتلالها في 2 أغسطس 1990 مؤكداً أنه قام بذلك لأن الكويت (والإمارات المتحدة) كانت تنتج نفطاً زائداً، ومن ثم خانت العر اق (بتخفيض الثمن العالمي للبترول) .ويعتقد آخرون أن صدام حسين ،كان يضع العراق في موضع للسيطرة المباشرة وبطريقة غير مباشرة على صادرات الخليج من النفط[1]. ومن أجل تحرير الكويت أرسلت الولايات المتحدة 500.000 من قواتها ومعهم 200.000 من القوات الأخرى من 33 دولة أخرى . وهذه الحرب التي أطلق عليها عاصفة الصحراء (من 16 يناير . 27فبراير 1991) أسفرت عن مقتل 148 من جنود الخدمة الأمريكيين ، ونحو 138 لقوا مصرعهم في غير أرض المعارك . بالإضافة إلى 458 من الجرحى خلال العمليات. والواقع أن حرب الخليج 1991 قللت قدرات العراق بالنسبة للأسلحة التقليدية بنحو النصف. ولكن قبل عملية ما يسمى "**بحرب تحرير العراق** " في مارس 2003كان العراق لا يزال متفوقاً على إيران والدول الخليجية بالنسبة للقوات الأرضية[2].

لقد كان حجر الزاوية في العلاقات الدفاعية الأمريكية . الخليجية يتمثل في معاهدات ثنائية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وكافة دول الخليج فيما عدا المملكة السعودية. على أن نصوص هذه المعاهدات والتي تم عقدها في أغلبها بعد أزمة العراق وجرى تصنيفها وعلى أية حال فإن المراقبين يقولون أن هذه المعاهدات تنص على السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى أراضيها وكذلك لتلقي النصح والمشورة من جانب الولايات المتحدة ، والتدريبات لا مشترك والأجهزة والتجهيزات التدميرية وغير التدميرية ، وكذلك مبيعات الأسلحة. غير أن هذه لمعاهدات لا تتضمن ضمانات الأمن . الأمر الذي يتطلب الطلب رسمياً من الولايات المتحدة أن تهب لمساعدة أي من دول الخليج ، في حالة تعرضها للهجوم.

في أواخر عام 2005. وأثناء عمليات الحصار الذي تزعمته الولايات المتحدة ضد العراق خلال التسعينيات ، كان هناك نحو 20.000 فرد عسكري متمركزين في الخليج غالبية الوقت ، ولو أن

[1] فوزي درويش ، مرجع سابق ، ص 3.
[2] المرجع السابق .

60 % من هؤلاء العسكريين كانوا على ظهر السفن. ورغم أنه كانت هناك قوات أمريكية أقل في غالبية دول الخليج عما كان هناك في قمة "حرب التحرير المستدامة " ضد القاعدة ، و"حرب تحرير العراق " ، فإن العدد المتجمع لا يزال أكثر من 20.000 جندي متركزين على الخط الأساسي أثناء التسعينيات. ويرجع ذلك في الأغلب إلى وجود عدد ضخم بين الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين بقوا في الكويت من أجل دعم "قوات تحرير العراق ". وفيما يلي نظرة شاملة على التعاون الدفاعي مع دول الخليج. فالسعودية والتي تنتابها المخاوف من المعارضة الداخلية للتواجد الأمريكي ، لم توقع مع ذلك على أي اتفاقية دفاعية رسمية مع الولايات المتحدة. وعلى أية حال فإنها وقعت عدداً من الاتفاقيات الخاصة للتدريبات)سواءً بالنسبة للأفراد العسكريين النظاميين أو الحرس الوطني السعودي) مع الولايات المتحدة. وأثناء الفترة 1993- 2003 كانت الطائرات المقاتلة الأمريكية المتمركزة في المملكة السعودية تحلق في طلعات استكشافية للحراسة من أجل تنفيذ ما أطلق عليه "المناطق غير المسموح بالطيران فوقها No Fly Zone "فوق جنوب العراق. لكن السعودية لم تكن تسمح بالضربات الجوية المعدة سلفاً preplanned ضد الدفاعات الجوية العراقية ، وإنما بالضربات الانتقامية فقط .انتهت عملية مراقبة جنوب العراق Operation Southern Watchبسقوط صدام وتم انسحاب 6000 جندي أمريكي كانوا متمركزين في السعودية ،وكافة الطائرات الأمريكية المقاتلة المتمركزة في السعودية في شهر سبتمبر فقد قُدّمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية من طرف المملكة في الدمام والهفوف والخبر وتبوك وقاعدتي الرياض و الطائف العسكريتين [1] ، أما بالنسبة "لعملية الحرب في أفغانستان "، فإن السعودية لم تقدم أية تسهيلات للسماح للطيارين الأمريكيين بطلعات لأفغانستان انطلاقاً من السعودية. لكن التقارير تقول بأنها سمحت للولايات المتحدة باستخدام مركز العمليات المشتركة The Combined Air Operation في قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوبي الرياض ، وذلك للتنسيق في عمليات السلاح الجوي الأمريكي في أجواء أفغانستان. ورغم التحفظات التي تبديها المملكة حول الحرب ضد العراق ، فإنها سمحت وبهدوء باستخدام "مركز العمليات المشتركة " بالنسبة "لحرب تحرير العراق "، كما سمحت ببعض العمليات الخاصة للأمريكيين للقيام من هناك إلى العراق.وبالنسبة للبحرين ، فإنها كانت تتمركز فيها القوات البحرية الأمريكية في الخليج منذ 1948 وقبل أن تصبح الولايات المتحدة هي القوة الغربية الكبرى في منطقة الخليج (وأثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان التواجد الأمريكي له قواعده على شواطئ البلاد)[2]. وقد وقعت البحرين اتفاقاً دفاعياً منفصلاً للتعاون مع الولايات المتحدة في 28 أكتوبر 1991، ولا يزال هذا

[1] طلعت أحمد سليم ، مرجع سابق ، ص ص 83- 92.
[2] فوزي درويش ، مرجع سابق ، ص 3 .

الاتفاق ساري المفعول. وفي يونيو 1995 تمركز الأسطول الأمريكي الخامس المسئول عن منطقة "الخليج الفارسي " مرة أخرى متخذاً قيادته في البحرين. وقد سمحت البحرين بطلعات قتالية جوية من البحرين في كل من "الحرب على أفغانستان " ، "عملية تحرير العراق " ، كما أنها زودت بشكل علني الفرقاطات في كلتا العمليتين طبقاً لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية .وكانت البحرين هي الدولة الوحيدة التي أرسلت قواتها الذاتية من أجل تقديم مساعدات إنسانية داخل أفغانستان[1].

وأمّا عُمان ، فإنها بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 قامت في 21 أبريل 1980 بتوقيع اتفاقية لتقديم التسهيلات لدخول القوات الأمريكية إلى القواعد الجوية في عمان لتزويد القوات الأمريكية الجوية بما يلزم من قواعد لتجهيزاته العسكرية. وتم تجديد الاتفاقية في الأعوام 1985 1990 ، 2000، وطبقاً لما تم الاتفاق عليه بالسماح بدخول الأراضي العمانية ، وتجديد الاتفاقية قدمت الولايات المتحدة مبلغ 120 مليون دولار كسلفه لتحسين أوضاع القاعدة الجوية بالقرب من "المثنى." وبالنسبة للكويت ، فإنه في 19 سبتمبر 1991 كانت ترى أنها أكثر هذه الدول عرضة للعدوان العراقي لذا فقد وقعت اتفاقية مدتها 10 سنوات مع الولايات المتحدة ، تم تجديدها في 2001 لمدة عشرة سنوات أخرى بما يسمح للولايات المتحدة بأولوية التزويد بما يلزم من معدات لتجهيز كتيبتين أمريكيتين[2]. كذلك كانت تتم تدريبات عسكرية أمريكية . كويتية مشتركة بصفة دائمة تقريباً.كما كان هناك نحو 4000 جندي أمريكي في الكويت في كافة الأوقات أثناء عقد التسعينيات. وأنشأت الولايات المتحدة مراكز للقوات المشتركة Joint Task Force في الكويت وأنفقت الولايات المتحدة نحو 170 مليون دولار في الفترة من 1999 ـ 2001 من أجل تحسين قاعدتين جويتين في الكويت (علي السالم ، وعلي الجابر) تمركزت فيهما القوات الأمريكية أثناء فترة التسعينيات التي مثلت فترة الحصار Containment ضد العراق . كذلك أغلقت الكويت نحو ثلث أراضيها في الشمال لكي تكون قاصرة على وجود القوات التي قامت بما يسمى "حرب تحرير العراق [3]." تكتسب العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة طابعا استراتيجيا انطلاقا من خبرات الماضي و مقتضيات الواقع الراهن ، و احتمالات المستقبل. ففي الماضي قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا دوليا عام 1991 ، لتحرير الكويت من الغزو العراقي لأراضيها فضلا عن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 .الذي أنهى هاجسا أمنيا ظل

[1] فوزي درويش ، مرجع سابق ، ص 3 .
[2] أشرف محمد كشك،الخليج والمحيط الدولي" البحث عن استراتيجية موحدة"، **السياسة الدولية** ، (القاهرة:مؤسسة الأهرام ،2008)، ص 82.
[3] المرجع السابق .

يؤرق الدول الخليجية الست .و على الرغم من اعتبار الدول الخليجية أن الولايات المتحدة هي الضامن الرئيسي لأمن المنطقة ، فإن تلك الرؤية قد شهدت تغيرا نسبيا و ذلك على النحو التالي :

أولا : في الوقت الذي أشار فيه وزير الدفاع الكويتي في جوان 2003 ، إلى أن الوجود الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقيات أمنية موقعة بين البلدين ، و لا علاقة له بما يحدث في العراق يجيء تصريح وليّ العهد البحريني لصحيفتي " التايمز و الديلي تلغراف " في 02 نوفمبر 2007 بالقول:[إن دول الخليج لم تتم استشارتها حين تمت الإطاحة بالنظام العراقي السابق]و أضاف [نريد أن نكون طرفا مشاركا في أي قرار يُتخذ ضد ايران] ، بما يعني أنه بالرغم من سيادة توجه خليجي يرى أن هناك دورا محوريا للولايات المتحدة اتجاه أمن الخليج ، فإن تلك الرؤية تكتنفها مخاوف بشأن تطورات المستقبل ، و بخاصة في ظل تردّي الأوضاع الأمنية في العراق وتمسك ايران ببرنامجها النووي .

ثانيا : إذا كان للولايات المتحدة مصالح عديدة في منطقة الخليج ، من بينها النفط الذي تشير التقارير الدولية إلى أن هناك الاستهلاك الأمريكي يبلغ 17 مليون برميل يوميا تنتج منه 8 ملايين برميل ، ومن ثم تستورد 9 ملايين برميل يوميا ، فإن هناك حرصا خليجيا على تأمين تلك الإمدادات للأطراف الدولية عموما ، و من بينها الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمن الخليج منبثق من الحرص على حماية المصالح الحيوية في المنطقة. و على هذا الأساس فقد مثل الهدف الرئيسي للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي ، تأمين احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية و احتياجات حلفائها في الغرب ، من موارد الطاقة ، و المحافظة على أمن الممرات المائية و انسياب الحركة الملاحية بمضيق هرمز ، ضمن استراتيجية أمنية للإمساك بالمفاصل الملاحية الحيوية التي تؤثر على مصالحها حول العالم [2]. كما سعت إلى إقامة بناء أمني مشترك مع دول المنطقة على أساس ثنائي بالدرجة الأولى ، وبالتعاون مع حلفائها . إضافة إلى مضاعفة الجهود الأمريكية لتدريب القوات المسلحة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي و رفع مستواها القتالي .

[1] أشرف محمد كشك ، الخليج والمحيط الدولي" البحث عن استراتيجية موحدة"، مرجع سابق ، ص 82.
[2] محمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 21 .

المطلب الثاني : على المستوى الاقتصادي

تعد المصالح الاقتصادية ،والتي تتمثل بالحفاظ على تدفق البترول من تلك المنطقة ليس فقط من اجل السيطرة على البترول بل من اجل استخدامه كورقة ضغط للحصول على امتيازات وتنازلات من حلفائها . لقد شكلت تلك المعطيات مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة لفتت انظارها الى المنطقة العربية وخاصة النفط ،حين أدركت الولايات المتحدة في عام 1943 اثناء الحرب العالمية الثانية انها لا تستطيع ان تستمر في تعويض نقص النفط الذي واجهته اوروبا وعلى اثر ذلك اتجهت الولايات المتحدة بأبصارها الى المنطقة العربية ومنذ ذلك الوقت اصبحت المنطقة العربية ذات ضرورة حيوية للأمن القومي الأمريكي .[1]

لدى الولايات المتحدة ودول الخليج الجنوبية مصلحة اقتصادية مشتركة في الحد من قوة ايران والتهديد الذي يمكن ان تشكله ، وإبقاء منطقة الخليج مستقرة وآمنة. ويسعى الجميع للحد من القدرة الإيرانية على عرقلة الشحن والتصدير في منطقة الخليج ، ولاستخدام التهديدات لكسب "حروب الترهيب "وتجنب أي شكل من أشكال الصراع العسكري. وقد أدى ذلك إلى تعاون الولايات المتحدة مع دول الخليج الجنوبية ولا سيما المملكة العربية السعودية في استخدام الحوافز الاقتصادية ونزاعات تسعيرة النفط في محاولة لتغيير السياسة الايرانية.

فالسعوديون قوة كبيرة في هذا الصدد، كما أنها أكبر مورد للنفط الى اثنين من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم : الصين والهند. ويفضل السعوديون أيضا النهج الاقتصادي الذي من شأنه الحفاظ على اعتدال الأسعار على المدى القريب ، والذي ينسجم أيضا مع المصالح الاقتصادية الغربية. وتعتمد إيران ، وكذلك العراق ، على ارتفاع الأسعار لأغراض مختلفة .[2]

لقد اتخذت دول الخليج العربية قرارا استراتيجيا بتركيز جهودها على تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير مؤسسات الحكم دون الإنفاق في مجال التصنيع العسكري كما فعلت العراق وايران ، مما منحها فرصة الاستحواذ على الهيمنة الاقتصادية بالمنطقة دون منازع .

---

[1] عبد المنعم سعيد ،رؤية لمستقبل العلاقات العربية الامريكية ، **السياسة الدولية** ، ع 75 ،(القاهرة : مؤسسة الاهرام ، 1985) ع 75،ص 106 .

[2] أنتوني كوردسمان ، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في دول الخليج، ترجمة سعد المبارزي {ب.م}،(مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، 2011)، ص 12 .

تشير الإحصائيات الاقتصادية للربع الأول من عام 2012، أنّ ناتج الفرد المحلي في دول الخليج العربية يتراوح بين 24.200 دولار في السنة إلى 79.000 دولار في السنة ، في مقابل ايران التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 11.200 ، ويتراوح معدل البطالة بين 10 و 2 بالمائة في دول مجلس التعاون ، في حين يرتفع المعدل في ايران إلى 14.6 في المائة ، أما معدل نسبة التضخم في دول مجلس التعاون في دول المجلس ، فإنها تُقدر بنحو 3 بالمائة في حين ترتفع في ايران إلى نسبة 11.8 بالمائة .[1] لذلك و بناء على إحصائيات البنك الدولي لعام 2011 فإن البنية الاقصادية لدول مجلس التعاون كانت الأقل تأثرا بالأزمة المالية بين دول العالم .حيث مكنتها ايرادات النفط من تجاوز هذه الأزمة دون خسائر كبيرة كالتي تعرضت لها الأسواق الأوربية و الآسيوية .

إن الاستقرار النسبي في اقتصاد الدول الخليجية جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة الخليج شريكا استراتيجيا على المستوى الاقتصادي ، من خلال استثماراتها في المنطقة ومن جانبها يرغب القطاع الخاص والحكومي في دول مجلس التعاون في زيادة التعاملات التجارية و الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنهم لا يتخلون عن ربط ذلك بقيام الولايات المتحدة باستخدام ثقلها لتوجيه عملية السلام لحل يرضيهم .و اذا كانت صفة الشريك الاقتصادي المفضل متبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون ، فدول الخليج مازالت لا توافق على تملّك الأمريكيين للعقارات ، أو الشركات التجارية ، بل تفرض أن تكون نسبة الشراكة في يد الخليجي أكثر مما في يد الأمريكي ، كما أنّ آلية حلّ المنازعات التجارية مغرقة في البيروقراطية و لا تلائم المصالح الأمريكية .أما الجوانب الايجابية للعلاقات الخليجية – الأمريكية ، فتظهر في أوضح صورها في وجود الشركات النفطية الأمريكية منذ الربع الأول من القرن العشرين متفردة باستغلال نفط الخليج .حيث حصلت هذه الشركات على ميزة تطوير الصناعة النفطية في الخليج وحدها بعد أن انتبه الخليجيون أن النفط ليس سائلا يستخرج و يُصدّر فقط . فمجلس التعاون منذ قيامه ، و على رغم تفاقم الأزمات المحيطة بالمنطقة . إلاّ أن شبح انقطاع النفط لم يعد يظهر في الأفق ، وذلك راجع إلى النجاح الذي حققته الحكومات الخليجية في الحفاظ على الثروات النفطية في عقودها النفطية مع مع شركات النفط العالمية التي كانت و ما زالت مسيطرة إلى حدّ كبير على الصناعة النفطية ابتداء من التنقيب والاكتشاف[2] ، مرورا بالإنتاج والنقل ، وانتهاء بتسويق

[1] ايمان أحمد رجب ، اللاعبون الجدد: أنماط و أدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية ، **السياسة الدولية**، ع 187، (القاهرة:مؤسسة الأهرام ،جانفي 2012) ، ص ص 43- 47 .

[2] يوسف خليفة اليوسف ،مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص 125.

المنتجات النفطية بأنواعها. لقد استشاط الخليجيون غضبا من الغطرسة الاسرائيلية عندما أغارت المقاتلات الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في عام 1981 . وعند ظهور فضيحة "ايران جيت"، و عندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية خفية وغيرها .فقد كان لهم دور في القرارات الدولية التي تشجب الأعمال الاسرائيلية ، لكن من دون أن ينقطع النفط عن الولايات المتحدة و الغرب ويظهر دور دول الخليج الايجابي تجاه الاقتصاد الأمريكي من خلال لعبها دور الدول المعتدلة في منظمة الأوبك. فقد حافظت على الأسعار معتدلة ومتقاربة بما يمنع حدوث تضخم في الاقصاد الأمريكي .حيث تقوم المملكة العربية السعودية في هذا الصدد بدور المنتج المرن ،حيث أنها قامت بتخفيض إنتاجها بحوالي 7 ملايين برميل يوميا ، للحفاظ على أسعار النفط ، فقد خفّضت إنتاجها من 10 ملايين برميل يوميا إلى 3 ملايين برميل يوميا في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، و هو أدنى معدل خلال الثمانية عشر سنة الماضية وقد صدرت تقديرات عن مكتب الموازنة التابع للكونغرس الامريكي،عن أهمية البترول السعودي التي اعتبرت أن فقدان أمريكا للبترول السعودي لمدة سنة واحدة ، سيخفض الناتج الإضافي الوطني الأمريكي بما قيمته 272 مليار دولار ، ويزيد معدل البطالة ب2 في المائة ، ويسارع بالتضخم بشكل حادّ،كما يؤدي إلى فوضى أعظم في أوربا و آسيا .

خلال 25 سنة الماضية، ساعدت سياسة السعودية النفطية عموما على منع انزلاق الأسعار و عملت على تخفيض الاسعار عندما ترتفع بشكل كبير ، كما حدث في عام 1990 .[1]

تأتي دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الخمس الأوائل من شركاء الولايات المتحدة الأمريكية المفضلين. في مجال الشركات الدولية المتعددة الجنسية، نجد أن هناك عددا من هذه الشركات بين الولايات المتحدة ودول المجلس أكثر مما بين الولايات المتحدة، ودولة أو مجموعة إقليمية أخرى. وبفضل تخرج العديد من أبناء دول مجلس التعاون في الجامعات الأمريكية، فإن الكثير من الأعمال الخليجية تُدار فنيا وإداريا بالمفاهيم الأمريكية.مما يوحدّ المعايير و مقاييس الجودة ويجعل فرص التقارب أكثر من فرص التنافر.

يرى الخليجيون أن الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية هي البديل الاستراتيجي الأفضل فمنها يتم سدّ عجز الميزانية عند تدهور أسعار النفط ، ومنها أنفقت الكويت على مواطنيها في الخارج إبان الغزو العراقي . وفي الجانب الآخر نجد أن للاستثمارات الخليجية في

[1] عامر مصباح ، العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات ،(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008)، ص 82 83 .

الولايات المتحدة أثرا حتى على حياة المواطن الأمريكي العادي ،فعقود الدفاع الخليجية يذهب الكثير منها ضرائب إلى الخزانة الأمريكية[1].

يعمل آلاف الأمريكيين في دول مجلس التعاون الخليجي في قطاعات الدفاع،و الاتصالات و الكهرباء والنفط ، وتمثل دول مجلس التعاون بعد اليابان أكبر مشتر لسندات الخزانة الأمريكية. كما يمثل ارتباط عملات دول مجلس التعاون مع الدولار دعما غير محدود للاقتصاد الأمريكي.من جانبها ترتكز السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي على إشراك بعض دول المنطقة في نظام للتنمية الاقتصادية ، وتشجيع التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنطقة الخليج العربي ، ولو أن هذا الهدف لا يزال بعيد التنفيذ ، فالعلاقات الأمريكية – السعودية على سبيل المثال عمرها أكثر من نصف قرن ، إلا أنها علاقات قائمة على بيع النفط واستيراد الاسلحة و البضائع الاستهلاكية .[2]

المبحث الثالث : حدود التنافس الدولي و الإقليمي على منطقة الخليج العربي

إن ظاهرة التنافس تمثل جوهر السياسة الدولية ، حيث ينشأ الصراع بين الدول الكبرى نتيجة للتنافس على بسط السيطرة و النفوذ في المناطق التي تؤثر على استراتيجية ،كل منها في مواجهة الأخرىكما يشتد الصراع أو تخف حدّته من منطقة إلى أخرى تبعا لأهمية المنطقة التي يدور حولها هذا الصراع ولقد أصبحت منطقة الخليج مسرحا للتنافس،بل أضحت مرشحة للصراع الدولي بين القوى الكبرى بشكل عام والولايات المتحدة و روسيا على وجه التحديد [3].

فقد ظلت منطقة الخليج العربي على امتداد عصور التاريخ – قديمة و حديثة – نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الدولية الطامعة في السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية و التحكمفي موقعها الاستراتيجي ، و الاستفادة من خصائصها الجيوبوليتيكية . انطلاقا من ذلك فقد شهدت المنطقة تنافسا حادّا منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت في قلب التنافس البريطاني– الأمريكي ثم كانت أحد فصول الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، و حاليا تشهد المنطقة تنافسا حادا بعد دخول الصين على خط التنافس من خلال استثماراتها ، و تركيا .

---

[1] ظافر محمد العجمي ، مرجع سابق ، ص 589 590 .
[2] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 260 .
[3] عبد الناصر سرور ، الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة : 1991 2007 ،**مجلة جامعة الأزهر** ،ع1 ،(غزة ، 2009) ، ص 51 .

المطلب الأول : التنافس الدولي

في ضوء التغيرات التي شهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة ، خاصة ما يتعلق بالخلل الذي أصاب هيكل هذا النظام بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991 بصورة نهائية ، وتراجع الالتزام بالأيديولوجية ،مقابل سيادة عنصر المصلحة كمحور رئيسي في إدارة العلاقات الدولية ، فقد أوضحت الدراسة أنماط التعامل للقوى الدولية الرئيسية المتنافسة في الخليج العربي، وهي الولايات المتحدة وروسيا و الصين. كما اتضح أن الالتزام الايديولوجي ، كان هو المحدد لسلوك الدولتين (الاتحاد السوفييتي و الصين)، اتجاه دول الخليج . ولم تفرطا في هذا الالتزام تحت أي سبب،أو مقابل أية اغراءات .غير أن هذا النمط في التعامل الذي يستند إلى المحدد الايديولوجي ، شهد تغيرا حادا في سياق التغيرات التي شهدها النظام الدولي ، و الظروف التي مرّ بها النظام الإقليمي و منطقة الخليج التي شهدت حربا شبه عالمية .حيث أصبحت الدولتان تديران سياستهما الخارجية استنادا إلى عامل " **المصلحة** ".تضع روسيا لنفسها استراتيجية مستقلة بحيث تكون منافسة للإستراتيجية الأمريكية،وليست بالضرورة مواجهة لها .فهي تتبنى استراتيجية مزدوجة ذات ذراعين .الذراع الأولى دفاعية في أوربا لصدّ الاختراق الأمريكي ، الذي يحاول توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي شرقا . أما الذراع الثانية فهي هجومية تحاول الاختراق في آسيا بتوطيد علاقاتها مع ايران ، وفي الوقت نفسه عدم تخليها عن العراق –حليفها القديم في المنطقة– وإقامة علاقات عسكرية واقتصادية إن أمكن مع الدول الخليجية العربية ، ومدّ جسور الثقة و بحث سبل تدعيم التعاون الاقتصادي مع اسرائيل و على الجانب الآخر،ورغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدةفي إدارة أزمة الخليج الثانية والتحكم في مخرجاتها ، والاستمرار في الهيمنة على منطقتي الخليج و الشرق الأوسط في ظل قيادة أمريكية شبه منفردة فيما بعد تفكك الإتحاد السوفييتي مطلع التسعينات،إلا أن السؤ ال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: هل يشكل الوجود المتزايد لكل من روسيا[1] و الصين فيما بعد أزمة الخليج الثانية و حتى الآن ، تهديدا للولايات المتحدة وقيدا على هيمنتها على منطقة الخليج العربي ؟ وبالتالي على استقلالها واستقرارها و أمنها؟.

لقد أصبح التحدي الكامن أمام السياسة الروسية في ضوء التغيرات الدولية ،هو كيفية إدارة المعادلة الصعبة في هذه المنطقة الحساسة ، مع كافة الأطراف الدولية المتنافسة ، ومع كافة الأطراف في تحقيق توازن دقيق متصادم. فعلى المستوى الدولي ، تدير روسيا هذه المعادلة ليس فقط في مواجهة القوى الغربية الموجودة بالفعل في المنطقة .بل أيضا في مواجهة القوى الجديدة

[1] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 38 .

التي تسعى لإيجادموطئ قدم تضمن به مصالحها ، و هي الصين واليابان. فهاتان الدولتان تريدان أن تؤمّنا تسويق منتجاتهما و تدفق البترول إليهما ، و منطقة الخليج – بلا شك – تمثل سوقا كبيرة لا يمكن تجاهلها .[1]

على المستوى الإقليمي لا تستطيع روسيا أن تتجاهل طرفي المعادلة الرئيسيين"ايران والعراق"،ومن ثم فإنّ علاقاتها بهما مستمرة ، وتتقدم تقدما ملموسا خاصة على الجانب الإيراني .هذا النهج الروسي – في إدارة المعادلة الصعبة – نستطيع أن نثبته من خلال تصريح لأحد مستشاري الرئيس يلتسن في شؤون العالم العربي ، إذ يقول " لا نريد أن يكون أحد محاور سياستنا في الخليج نقيضا للآخر "وتضع روسيا ضمن أولوياتها تحقيق المزيد من الانفتاح على منطقة الخليج الغنية ببترولها و أسواقها ، و الاهتمام بالمنطقة على جميع المحاور وفي جميع المجالات خاصة مجالي الأمن و الدفاع . وروسيا أقرب جار لدول الخليج ، وبكونها دولة بحرية عظمى و عضوا دائما في مجلس الأمن ، مهتمة بأن تكون أحد ضامني الأمن في منطقة الخليج " .

بالنسبة للصين ،فعلى الرغم من العلاقات التاريخية الموغلة في القدم،والتي تعود لعدة قرون خلت إلا أن منطقة "الشرق الأوسط لم تكن يوماً ما محور اهتمام في الإستراتيجية الصينية كما هي عليه اليوم ،كما أن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يمكن الاعتماد عليه فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية ولم تسعَ بكين إلى وجود فعلي أو إلى إقامة مناطق نفوذ لها في المنطقة أسوة بالقوى الدولية الأخرى. كانت الصين دائماً تنظر إلى الشرق الأوسط بثرواته وموقعه الإستراتيجي باعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ وترى أن حسم الصراع لصالح أية قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة.

إن أمن الطاقة من حيث المصادر وطرق الإمداد سيظل المحرك الرئيسي للسياسة الصينية تجاه المنطقة ولهذا فإنه لا يمكنها أن تتخلى تماماً عن النفط الإيراني وتضع كل ثقلها في الخليج لأنها تدرك أن دول الخليج ستكون أكثر تكيفاً مع المطالب الأميركية عندما تستدعي الظروف. وهي كذلك لا يمكن أن تعتمد بشكل كامل على النفط الروسي حتى وإن نجحت بمدّ أنابيب بين الجانبين وذلك لأسباب إستراتيجية . قد تسعى الصين إلى تعزيز حضورها في القطاعات الإنتاجية

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، (الإمارات:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 1997)، ص 24 .

للنفط في مناطق مختلفة معتمدة في ذلك على أسعارها التنافسية وشروطها المقبولة بشكل أكثر من الشركات الغربية . يمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا و الشرق الأوسط في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته حربا على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقا وأخرى تريد تحويله إلى الغرب،و هاتان الدولتان (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) ،هما أكبر المستهلكين للنفط في العالم حاليا ، لقد أعرب بعض رؤساء الشركة الصينية (CNPC) ، عن تخوفاتهم عندما قالوا : " حينما تزرع الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها في آسيا ترهب حكومات المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج و نقل النفط مع شركات غير أمريكية و بصفة خاصة مع شركات صينية. لذلك يتابع الخبراء العسكريون في البنتاجون ، و مجلس الأمن القومي الأمريكي، ووكالة المخابرات المركزية بقة متناهية التحركات الصينية ، و المحاولات الدؤوبة التي تبذلها الصين لتأمين احتياجاتها النفطية .[1]

أما بالنسبة لتركيا فإنها تتطلع من خلال تبني هذا التصور لمفهوم الأمن – إلى ايجاد أرضية ممهدة لدخولها كقوة اقتصادية إلى منطقة الشرق الأوسط ، كما تأمل من تأكيدها على أحقية دول المنطقة في اتخاذ الترتيبات التي تراها مناسبة ، إلى إزالة أية مخاوف او شكوك خليجية عربية اتجاه احتمالات ممارسة أي قدر من الهيمنة أو التأثير التركي على شؤون المنطقة ، و تهدف تركيا – من دعوة دول المنطقة لتفعيل الممارسة الديمقراطية – إلى مغازلة دول الغرب ،كي تضمن تأييدها للتصور التركي لأمن المنطقة .أما الولايات المتحدة الأمريكية التي تتفرد بهذه المنطقة وثرواتها وعلى علاقة استراتيجية واقتصادية قوية بمعظم دولها ،حيث يمثل النفط المصلحة الاولى والأهم في المنطقة . و تتلخص المصالح الأمريكية في المنطقة كما يلي :

أولا : ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه و معابره .

ثانيا : أمن الممرات المائية الرئيسية في المنطقة .

ثالثا : استمرار اسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة ، وضمان تفوقها العسكري و التكنولوجي على جيرانها .[2]

رابعا : مواجهة المدّ السياسي الإسلامي .

[1] عمر كمال حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الامريكية ، **السياسة الدولية**، ع 164 ،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،أفريل 2006) ، ص 52. ، ص 52.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سابق ، ص 20 21 .

خامسا : العمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة " باستثناء السلاح النووي الاسرائيلي".

سادسا :نمو العلاقات التجارية و ازدهارها بين الاسواق العربية عامة والخليجية خاصة وبين الاقتصاد الامريكي .

خلال الأعوام الأخيرة الماضية ، ظهر عامل جديد وخطير أقحم نفسه في مسألة 'أمن الخليج'ألا وهو اسرائيل ،حيث أن هناك دراسة حديثة نشرها " دوري جولد " المستشار الرئيسي للسياسة الخارجية لرئيس الوزراء الاسرائيلي ، بعنوان <<إسرائيل و الخليج : إطارات أمنية جديدة للشرق الأوسط >> وهذه الدراسة تكشف الكثير عن أطماع إسرائيل في منطقة الخليج ، إذ يفيد دوري جولد أن اسرائيل يجب أن تكون جزءا من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها ، بما في ذلك دول الخليج .[1]

إن ضمان مصالح جميع القوى الكبرى المتنافسة على الخليج ، من خلال شبكة الاتفاقيات كما فعلت الكويت و غيرها ، يمكن أن يسهم في تجنب المشاكل أو الصراعات في المنطقة ، بل قد يسهم في تجنب أية قوى إقليمية من التفكير مرة أخرى في الدخول في مواجهات مع بعضها بالبعض ، مثلما حدث من قبل العراق وايران ثم بين العراق و الكويت .و تعتبر النواحي الأمنية كما تضمنتها العديد من الاتفاقيات بين دول الخليج وبعض الدول الكبرى المتنافسة ،غير كافية لتعز يز العلاقات وتجنب المواجهات وضمان الأمن في الخليج العربي . وذلك في ضوء الإصرار الأمريكي على الهيمنة و الإنفراد . وهو ما يقود إلى ضرورة تعميق العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول الكبرى و خاصة مع الصين و روسيا بدرجة تتقارب مع الغرب ، تعميقا للمصالح المتبادلة التي من شأنها الحد من الهيمنة الغربية على الخليج . حيث يسهم في تحقيق التوازن الدولي في المنطقة .

إن كلا من روسيا و الصين ، يمكن أن تشكلا في المستقبل مشكلة في اتجاه إمكانية تحقيق توازن دولي يؤدي إلى الحفاظ على أمن واستقرار الخليج ، ولتجنب ذلك و جعلهما باستمرار دعامتين لهذا الأمن والاستقرار ، وعليه فإن منطق الأمور الذي يتفق مع مصلحة دول المنطقة ، يقود إلى ضرورة توسيع شبكة الاتفاقيات لتتجاوز النطاق الأمني إلى الدوائر الاقتصادية المختلفة . وبهذا يمكن جعل هاتين الدولتين أداة لتحقيق التوازن الدولي في الخليج حفاظا على الاستقرار

[1] خالد بن سلطان بين عبد العزيز آل سعود، مرجع سابق ، ص 20 21 .

و الأمن في المنطقة كلها. ومما لاشك فيه أن ذلك يُعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل دولة من دول الخليج العربي دون استثناء .فالتنافس الدولي مرهون بالقدرة على توازن العلاقات بين دول الخليج العربي من جانب وبين الدول الكبرى المشار إليها من جانب آخر .

المطلب الثاني : التنافس الإقليمي

يعد الجوار الجغرافي عاملا تكامليا أو عاملا صراعيا بين الأطراف المتجاورة حسب طبيعة العلاقات التي ينتجونها وحسب طبيعة المحددات التي تنطلق منها السياسات وقوة تأثيرها. فبالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي في علاقته بالقوى المحيطة به ، فإنه لا يختلف عن هذه القاعدة حيث تحكمه علاقته معها مجموعة من العوامل ، والمحددات كالعامل التاريخي والجغرافي والدولي والثقافي والاقتصادي خصوصا بالنسبة لإيران ،على خلاف الكيان الصهيوني الذي تنطلق محددات التفاعل معه من منطلقات عدوانية بحتة. ونتيجة لارتباط العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي وهذه القوى بالمحدد الدوليو البيئة الدولية التي تعد أقوى في التأثير من المحددات سابقة الذكر ، ونظرا لما شهدته الأخيرة من متغيرات ذات تأثير سلبي على النظام الإقليمي الخليجي لعل أهمها الخلل الكبير في موازين القوى لصالح القوى الإقليمية غير العربية الأمر الذي أغراها لممارسة أدوار جديدة داخل النظام الخليجي بشكل خاص ، والنظام العربي بشكل عام تتسم بنوع من التدخل المباشر ، والسعي المتعاظم نحو تحقيق مصالحها على حساب المصالح الخليجية و العربية .لقد عملت إيران على إتباع سياسة انفتاحية تجاه جيرانها بغرض كسر العزلة السياسية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها عليها . و للبحث عن دور فاعل في الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج ، ركزت إستراتيجية إيران تجاه أمن الخليج منذ بداية عقد السبعينات على **ثلاثة مبادئ:**

1 أن إيران دولة إقليمية قوية في المنطقة يجب أن تشارك في أي ترتيبات إقليمية مستقلة لأمن الخليج.

2 رفض أية مشاركة أجنبية في الترتيبات الإقليمية الخاصة بترتيبات أمن الخليج.

3 العمل على إخراج القوات الأجنبية من الخليج واعتبار أمن الخليج يخص الدول المطلة عليه.[1]

[1] علي فايز يوسف الدلابيح ، مرجع سابق ، ص ص 75 ، 84 .

تكتسب الإستراتيجية الإيرانية الحالية **أربع أولويات رئيسية هي** : المحافظة على النظام الإسلامي الحفاظ على السيادة الايرانية ، والدفاع عن طموحاتها النووية ، والتوسع في نفوذها في المنطقة والعالم الاسلامي. وهناك العديد من العوامل التي تشكل أفعالها تجاه جيرانها من دول الخليج العربية.

إنّ معظم القادة في النظام الايراني ، لا يزالون يؤمنون في تبرير الثورة الإيرانية وهذا الاعتقاد ينطلي على افعالهم وسياساتهم المتعلقة بجيرانهم السنة. وقد سعت إيران لردع العمل العسكري للولايات المتحدة ، و الحد من نفوذها، ووضع نفسها القوة المهيمنة في المنطقة . ففي السنوات الأخيرة أعقبت إيران هذه الاستراتيجية ببناء قدراتها لتتظاهر بالتهديد الصاروخي والنووي الغير متماثل. واستغلت ايران الصراع العربي الإسرائيلي ، وتعرية الوجود الأمريكي في المنطقة وتوسيع نطاق نفوذها على الجماعات التي تعارض الولايات المتحدة الأمريكية .

إن المنافسة الإيرانية والأمريكية من أجل القوة والنفوذ في منطقة الخليج العربي ، تتركز على المملكة العربية السعودية والعراق ، كدول كبرى أخرى في منطقة الخليج [1]، فإنها تلعب وبشكل مختلف في كل دولة خليجية بما فيها البحرين الكويت ، عمان ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة اليمن والعراق ، و المملكة العربية السعودية التي كانت محط أنظار السياسة الأمريكية وذلك راجع إلى أن شواطئها تمتد على ساحلي الخليج العربي ، و البحر الأحمر لمسافات طويلة فالخليج كان و لا يزال مركزا لتنافس القوى باعتباره امتدادا للمحيط الهندي ، و على الشاطئ الغربي للسعودية البحر الأحمر الذي تمنحه الولايات المتحدة الامريكية اهتماما متزايدا باعتباره ممراً استراتيجيا حيويا.[2]

لقد لخّصت المنافسة الأمريكية- الإيرانية كالتالي :

البحرين : تدعم ايران مواجهة الاغلبية الشيعية مع النخبة السنية الحاكمة،وتمركز الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين يجعل البلاد حليفاً رئيسياً.[3]

[1] وليد حمدي الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية و أمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965- 1991) ط1 ، (بيروت : دار الحكمة ، 1992)، ص 102 .
[2] **المرجع السابق**.
[3] أنثوني كوردسمان ، ترجمة سعد المبارزي ،مرجع سابق ، ص 8 .

الكويت : تعزز النفوذ الايراني بالسكان الشيعة ، فضلا عن دول الجوار الجغرافي. الولايات المتحدة هي الضامن الرئيسي للأمن الكويتي فلديها أعظم قاعدتين عسكريتين في الكويت. تم من خلالها تحرير الكويت من قبل الولايات المتحدة من صدام في أزمة الخليج الثانية .

عُمان : حافظتسلطنة عُمان على علاقات إيجابية مع كل من الولايات المتحدة وإيران .فالولايات المتحدة لديها قواعد الطوارئ في عُمان (مصيرة والسيب) التي تواجه النفوذ الإيراني. غالبية العُمانيين شيعة ، ولكن ليسوا " إثني عشرية "كما هو الحال في ايران .

قطر : تحتفظ قطر بعلاقات جيدة مع إيران للمحافظة على أمن نفطها البحري وحقول الغاز ولاكتساب النفوذ الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية. ولدى الولايات المتحدة قاعدة جوية رئيسية ومرافق الإمدادات للجيش الأمريكي في قطر ، لا توجد أغلبية سكان شيعية في قطر .

الإمارات العربية المتحدة : يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة أعدادا كبيرة من الايرانيين الذين يعيشون على أراضيها ، لا سيما في دبي ، وتعتبر دبي مركزا تجاريا رئيسيا ، وكذلك مصدرا لإعادة تصدير الأسلحة والتكنولوجيا. الولايات المتحدة ، مع ذلك ، نمت علاقاتها الأمنية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولا سيما أبو ظبي ، والإمارات العربية المتحدة ككل تنازع استيلاء ايران على السيطرة على جزيرة أبو موسى و الطنب (جزر رئيسية في قنوات الشحن الرئيسية الى الغرب من مضيق هرمز).[1]

المملكة العربية السعودية : تتنافس إيران والسعودية للحصول على مكانة كقوة بارزة في الخليج. لم يعد لدى السعودية العربية قوات قتالية امريكية مقرها في المملكة ، ولكن لديها البعثات الاستشارية الكبرى وعلاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة. وحاولت ايران منذ فترة طويلة لاستخدام الدين بما في ذلك الحج ، لإحراج النظام السعودي لعلاقاتها مع الولايات المتحدة وأحيانا على أساس ان النخبة الحاكمة ليست إسلامية بشكل صحيح. ومعاملة الأقلية الشيعية الكبيرة في المنطقة الشرقية هي نقطة إضافية للخلاف.

إنّ الخطوط العامة للتصور الإيراني لأمن منطقة الخليج ، كما تعلنه ايران في كل مناسبة فتتلخص فيما يلي : إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة يتضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها،على أن تستند هذه الترتيبات إلى العلاقات التاريخية ، و الدينية

[1] أنثوني كوردسمان ، ترجمة سعد المبارزي ،مرجع سابق ، ص 8 .

و الاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، و[1] أن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثمانية المطلة على الخليج ؛ وهي ايرانالعراق و الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال . وإخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية فضلا عن الأسلحة النووية و الكيماوية والبيولوجية.[2]

وفي هذا الصدد تحاول ايران حماية دورها الإقليمي ، من خلال امتلاك السلاح النووي و تعزيز وجودها في الخليج العربي ، و توسيع نفوذها السياسي و الأمني و الاقتصادي في منطقة الخليج العربي[3] .ثمة مبررات كانت تقف وراء سعي ايران للحصول على السلاح النووي يمكن تناولها كما يلي :

1. **الدوافع الاقتصادية** : فقد هدفت ايران إلى توظيف القدرة النووية في تأمين 20 بالمائة من طاقتها الكهربائية ، مما يخفف من استهلاك الغاز و النفط في ظل الزيادة السكانية المستمرة .

2. **الدوافع العسكرية** : يستند الفكر الاستراتيجي الإيراني على الاستعداد لأية احتمالات في المستقبل كما ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الايرانية ، و التهديدات الأمريكية الاسرائيلية لإيران .[4]

3. **الدوافع السياسية** : تعاني ايران من العزلة الإقليمية و الدولية بالإضافة الى أن التفكير القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء الحصول على السلاح النووي . و مما لاشك فيه أن التسلح الإيراني الكثيف و المستمر ، يثير القلق في إقليم منطقة الخليج العربي ، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدى العملية الدفاعية وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى ،كما أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الاستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط ، فهو اضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة يفرض تهديدا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكيةومصالح حلفائها في المنطقة ، ويعتبر

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص 18 .

[2] المرجع السابق .

[3] ياسر إبراهيم ، خيارات ايران النووية وتوازن القوى في العالم ، **مجلة سلسلة قضايا استراتيجية**، ع125 ،(الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي ،2006) ، ص 30 .

[4] أشرف محمد كشك ،أمن الخليج العربي بعد الحرب ، **السياسة الدولية**، ع155، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، 2004) ص2.

البرنامج النووي الايراني بالنسبة للدول الخليجية أمرا مرعبا رغم ادّعاء ايران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط .

إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين ايران و"دول الخليج العربية الست "، بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة اتجاه الملف النووي الايراني .[1]

إن التنافس الحاد بين ايران و الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، أعطى احتمالات عديدة منها، أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين ايران و الولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة ، ومنها إمكانية قيام ايران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة ، و هو ما أكده سابقا شكر عطا الله ، نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الايراني أنه:" إذا فرضت عقوبات على ايران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية ، فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة "، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج العربي،ومن ثم على استقرار الاسواق النفطية ، وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ،التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي .

إن الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني في منطقة الخليج متعددة ، قد تكون أمنية من خلال تهديد استقرار منطقة الخليج العربي ، وقد تكون بيئية نتيجة للتسلح النووي الايراني حيث لا يبعد مفاعل بوشهر سوى 280 كلم عن مدينة الكويت .[2]

لقد باتت منطقة الخليج العربي ، بمثابة ساحة تنافس بين عدد من القوى الدولية والإقليمية ،على وجه الخصوص ين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا من جهة ، و ايران من جهة أخرى. فالمشروع الذي تسعى فيه ايران لانتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة الأمريكية يأتي باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي،وتخبط السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة. ويقدم مضمونا جديدا على مستوى العلاقات الدولية لا يستند في طموحاته على قوى عظمى بقدر ما ينتزع دوره الإقليمي الذي حقق نجاحات بارزة في تثبيت حضوره بالمنطقة ،في ظل

[1] أشرف محمد كشك ،أمن الخليج العربي بعد الحرب ، **السياسة الدولية**، ع155، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، 2004) ص2.

[2] هنيدة بومدين ، يوسف عبد الرزاق ، أزمة الملف النووي الايراني و انعكاساتها على منطقة الخليج العربي ، (الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، 2006)، ص 43 .

نظام عالمي أحادي القطبية تقوده استخدام القوة العسكرية المفرطة ،دون الأخذ بعين الاعتبار حساسية المنطقة أو القانون الدولي .[1]

إن العنصر الديني في السياسة الخارجية الإيرانية ، ذو أهمية خاصة في تحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية ،وسبب ذلك،أن الأسس الدينية الخاصة للنظام السعودي قوية لأنها موطن أقدس الأماكن الإسلامية. وهذا يعطي النظام الإيراني فرصة لانتقاد ارتباط السعودية بالولايات المتحدة بطريقة ذات صدى شعبي ، وبالتالي يضعف من أوراق الاعتماد الاسلامية للنظام الملكي السعودي والتأثير السياسيو على نطاق أوسع تسعى إيران لبسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في الخليج بينما تحد من نفوذ الجهات الأجنبية ،لا سيما الولايات المتحدة .فقد استخدم الزعماء الايرانيون نفوذهم الشعبي ونهج "الشارع العربي" لتجاوز الأنظمة العربية ، والتحدث مباشرة مع شعوبها استغلالاُ لبعض القضايا مثل سوء معاملة الفلسطينيين والوجود الأميركي في الخليج وتصوير بعض الحكام على أنهم تابعون لواشنطن. حيث يعتبر هذا النهج أكثر تهديدا للأنظمة التي تواجه تهديدات طائفية خطيرة وثورات شعبية في الداخل ، مثل البحرين والكويت.

انطلاقا من ذلك تعتبر المملكة العربية السعودية ، الغريم الايديولوجي والجيو- استراتيجي المركزي لإيران وتحاول مجابهة صعودها .هذا التوتر والعداء بين الدولتين تدعمه المصالح الأمريكية في المنطقة فليس من مصلحة الولايات المتحدة حدوث تقارب في العلاقات السعودية – الإيرانية .

تمهيدا لدراسة حالة التوتر السعودي الإيراني ، نطرح التساؤل التالي : هل يعتبر التوتر الحاصل في العلاقات السعودية- الايرانية من ضمن الإستراتيجية الأمريكية القائمة على عزل القوى الدولية و الإقليمية عن المنطقة ؟ وما مستقبل هذا التوتر في ظل التقارب الإيراني – الأمريكي ؟ .

[1] مصطفى اللباد ، قراءة في مشروع ايران الاستراتيجي اتجاه المنطقة العربية ، **شؤون عربية** ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، {ب.م}، ع 129، (2007)، ص 37 .

تمهيد :

تبنت الجمهورية الإسلامية الايرانية سياسة اقليمية تتعارض جذريا مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، أبرز مظاهرها الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموما والوجود الأمريكي على وجه الدقة في المنطقة . فالخليج يمثل بالنسبة لإيران واحدا من أهم ثوابت سياستها الأمنية ، التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الايرانية .و على هذا الاساس العدائي الايراني للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على خلق نوع من التباعد في العلاقات السعودية – الإيرانية من خلال اللعب على وتر العامل الديني كون السعودية دولة سنية بها اماكن مقدسة (مكة المكرمة ، و المدينة المنورة) ،ولكون ايران مركز النهج الشيعي و المصدر الروحي له. فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المدّ الشيعي خطرا على منطقة الخليج العربي ذو الحكومات السنية ، في محاولة منها لعدم تحالف القوتين الاقليميتين في المنطقة ، باعتبار أن ذلك يهدد مصالحها الاقتصادية وقواعدها العسكرية بشكل أساسي . ولكون التقارب السعودي الايراني يعني عدم للحاجة للقواعد الامريكية ، و السلاح الأمريكي في المنطقة .

لقد أدت الثورة الإيرانية عام 1979 إلى قطيعة كاملة وعداوة مستحكمة بين الولايات المتحدةوإيران وعداوة دول الخليج مع إيران بسبب دعمها للعراق ، في حين بذلت إيران جهوداً كبيرة لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها بهدف تغيير قواعد اللعبة ، ونتيجة لذلك فقد نشأت علاقة تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها "المحور"، وبين المملكة العربية السعودية باعتبارها أحد جناحي مثلث التوتر، ونشوء علاقة التوتر هذه بين كل منهما مع إيران . وفي أعقاب أحداث 11سبتمبر 2001 بدأت السياسة الأمريكية تميل نحو ممارسة معادلة جديدة، تقوم على صياغة تفاهمات مع الجناحين وفقاً لمعطيات وتداعيات الأحداث التي وقعت في نيويورك و واشنطن، ولكنها في الوقت نفسه تحرص على إبقاء التنافس والتوتر بين كل من المملكة العربية السعودية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

المبحث الأول : أبعاد التوتر السعودي – الإيراني

لقد كانت الثورة الخمينية عام 1979 و اندلاع حرب الخليج الأولىبين العراق وإيران نتيجة حتمية للتناقضات القائمة بين قطبين يمثلان نوعين مختلفين تماما من أنظمة الحكم، وبينهما صراعات إقليمية وحدودية، وتاريخا حافلا بتدخلات كل منهما في شؤون الأقليات لدى الطرف الآخر. كل ذلك يبرر كيف اعتبرت الخلافات الإقليمية الأخرى مجرد عامل ثانوي في هذه الحروب الدامية والمكلفة. وقد طغت ذكريات هذه الصراعات على القضايا الإقليمية والايدولوجية الأخرى القابلة للانفجار، والتي أدت إلى التنافس الايدولوجي بين إيران و السعودية منذ قيام الجمهورية الإسلامية في ايران. في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجذور التاريخية للتوتر السعوديّ الايراني وعوامله ،ومدى إسهام الولايات المتحدة في تغذية هذا التوتر الذي يخدم مصالحها في المنطقة إضافة إلى التنافس الايراني– السعودي في المنطقة من خلال قضايا عديدة على غرار البحرين سوريا ،ودعم الجمهورية الاسلامية لشيعة السعودية ، وتحريضهم على الثورة ضد النظام الملكي السعودي .

المطلب الأول : رؤية في الجذور التاريخية للتوتر السعودي الايراني و عوامله

إن بداية التوتر بين قطبي منطقة الخليج العربي (المملكة العربية السعودية وإيران) يمكن رصده مع قيام الثورة الإيرانية ، وقطع الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات العسكرية (بيع السلاح) لإيران مع استمرار تقديمه للمملكة العربية السعودية ، ودخلت مرحلة التوتر بشكل أكبر مع دعوة الثورة الإيرانية الشعب السعوديإلى الإطاحة بالنظام الحاكم ، و هو ما أدى إلى تخوف الحكومة السعودية من انتفاضة الأقلية الشيعية المتمركزة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط،ثم وقوف السعودية إلىجانب العراق في حربه مع إيران،وسّع الهوة بين البلدين، ليصل التوتر ذروته عند قطع المملكة العربية السعودية لعلاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام 1988 .إضافة إلى مسألة الحجاج الايرانيين (إثارتهم للشغب أثناء مواسم الحج) ، مرورا بالتحسن النسبي في عهد الرئيس محمد خاتمي ، وصولا إلى فترة رئاسة أحمدي نجاد ، و البرنامج النووي الايراني الذي يقلق النظام السعودي والأنظمة الخليجية بشكل عام . وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد المستفيد الأول من حالة التوتر بين الطرفين [1] (ايران و العربية السعودية) .

[1] محمد عبد الغفار ، مرجعسابق ، ص 18 .

و عليه فإن الجذور التاريخية للتوتر السعودي – الايراني ، بدأت بإعلان ***مبدأ تصدير الثورة*** وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وايران ووقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب العراق في حربه ضد ايران ، فقد حملت تصريحات الخميني التي جاء بها:"أن ايران هي نقطة الانطلاق والنهاية لم تتحدد حدودها بعد"[1]، لتتأزم العلاقات السعودي الايرانية بعدها . فمع انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979، وقف حكّام العرب طيلة ثماني سنوات من الحرب المفروضة علىإيران إلى جانب الرئيس العراقيّ صدّام حسين، وكان الهدف من الوقوف إلى جانبه هو التخفيف من الأخطار التي زعموا أنّها تتهدّد أمنهم القوميّ والوطنيّ بسبب انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.

ثمّ كانت المجزرة السوداء التي ارتُكبت في حقّ الحجّاج الإيرانيّين عام 1978 ، والتي كانت أسوأ ما طرأ على مستوى العلاقات بين إيران والسعوديّة، حتّى أنّها أدّت إلى قطع العلاقات بين البلدين لسنواتٍ عديدة. ولكن مع انتهاء الحرب المفروضة على إيران، واستلام الشيخ هاشمي رفسنجاني سدّة الرئاسة، بدأ عهد من محاولة إنهاء التوتّر والتأّم بين البلدين.
ومع أنّ بعضهم سعى إلى تصوير هذا الحراك على مستوى إنهاء التوتّر بين البلدين إلى شخصيّة الرئيس رفسنجاني نفسه وطريقته ورؤيته الخاصّة في قيادة لمسار الديبلوماسيّ للبلاد ، غير أنّ الواقع مختلف عن ذلك تماماً ؛ حيث أنّ المتغيّرات الأساسيّة الجديدة التي حدثت في المنطقة والإقليم كانت هي التي فرضت هذا التقارب السعوديّ الإيرانيّ[2]. وأبرز هذه المتغيّرات في تلك المرحلة تمثّل فيانهيار الاتّحاد السوفييتي، وشنّ العراق هجوماً على الكويت، والموقف المبدئيّ الذي أخذته إيران إزاء هذا الهجوم، والذي جعل من العراق عدوّاً مشتركاً لإيران والسعوديّة.

في عهد الرئيس **محمّد خاتمي**، والذي انطلق من رؤيةٍ مماثلة لرؤية **رفسنجاني** في التعامل مع العربجاء الأمير عبد الله السعوديّ، وكان آنذاك وليّاً للعهد في المملكة، إلى طهران للمشاركة في اجتماع منظّمة المؤتمر الإسلاميّ. ليتوجّه السيّد خاتمي بدوره إلى المملكة العربيّة السعوديّة لزيارة الملك فهد بن عبد العزيز لكن طيلة مدّة حكمه، التي استمرّت ثماني سنوات بقيت ظلال التوتّر مهيمنةً على العلاقات بين البلدين. أمّا في عهد الرئيس أحمدي نجاد ، فلم ينخفض مستوى التقارب الإيرانيّ . السعوديّ فحسب ، بل زادت التوتّرات والأزمات بين البلدين .ومع أنّ أحمدي نجاد بادرلطرّة الأُولى بزيارةٍ إلى المملكة العربية السعودية للقاء الملك عبد الله الذي

[1] وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الدولة و الثورة، ط1 ،(مصر: دار الشروق، 1997)، ص77.
[2] سيد مهدي نوراني ، في كواليس العلاقات السعودية – الايرانية ، متاح على الموقع :
www.asianewslb.com/vdciz3aqsct.html.

أولاه عنايةً خاصّةً دون سائر الضيوف المشاركين وسار إلى جنبه واضعاً يده في يده، إلاّ أنّ ظلال المتغيّرات الجوهريّة التي حدثت في المنطقة والإقليم كانت أثقل بكثيرٍ من أن تُعطي معنىً حقيقيّاً وجوهريّاً لهذا التقارب الطارئ. بالإضافة إلى أنّ الملفّ النوويّ الإيرانيّ ، وملفّ الأزمة العراقيّة كانا لا يزالان يتفاعلان، وتمّ تفعيل الملفّ اللّبنانيّ أكثر من السابق، وتحوّل لبنان- عمليّاً- إلى ساحةٍ للصراع والاشتباك السياسيّ بين إيران و السعوديّة.

من جانبٍ آخر، فإنّ الدعم الإيرانيّ لحركات المقاومة في المنطقة ، وبالرغم من أنّه كان موجوداً وقائماً أيضاً في عهد الرئيسين رفسنجاني وخاتمي، إلاّ أنّه بات في عهد نجاد أقوى وأكثر وضوحاً الأمر الذي أدّى إلى إثارة حساسية السعوديّة تجاه هذا الدعم أكثر ممّا سبق، إلى أن انتهى الأمر بتوجيه المملكة العربيّة السعوديّة اتّهاماً إلى الجمهوريّة الإسلاميّة ،بمحاولة اغتيال السفير السعوديّ في أمريكا، وهو ما أدّى إلى حدوث شرخ وتوتّر كبير على صعيد العلاقات بين البلدين.ليبلغ هذا التوتّر أوجّه مع بروز التحوّلات الجديدة التي حدثت في المنطقة، بتدخّل السعوديّة عسكريّاً في البحرين، وانخراط قوّاتها ضمن قوات درع الجزيرة ، التي تدخلت لصدّ احتجاجات الشعب البحريني لا سيّما من المسلمين الشيعة وتدخّلها سياسيّاً في اليمن، وعملها على حرف مسار الثورة هناك ودعمها للرئيس المصري حسني مبارك حتّى آخر لحظات حكمه ومساهمتها في تخريب علاقات إيران بمصر الثورة- والأهمّ من كلّ ذلك: دورها في الأزمة السوريّة، التي شكّلت- بحقّ- قمّة الصراع السياسيّ ، بل وحتّى الحضاريّ ، بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، كلّ هذه المتغيّرات الإقليميّة المهمّة كان لا بدّ لها أن تترك أثراً كبيراً على طبيعة العلاقات بين إيران والسعوديّة.

لم يصل التوتر بين البلدين في وقتٍ من الأوقات- لعلّه منذ زمن الحرب المفروضة على إيران حتّى وقتنا هذا- إلى ما وصلت إليه اليوم من التأزّم والتعقيد .كما أنّ الشواهد الموجودة تشير إلى أنّ هذا التوتر ليس قابلا للحلّ على المدى المنظور والقريب. ولا زالت أزمة البحرين تتتابع تداعياتها حتّى على تقدير انتصار ثوّار البحرين في المستقبل القريب، فإنّ هذه التوتّرات عندئذٍ سوف تكون في معرض الازدياد، فكيف- إذا لو ضاعفت السعوديّة مستوى تدخّلها وانحيازها إلى حكومة آل خليفة في البحرين .

إن العلاقات السعودية –الايرانية ، تبدو أكثر تعقيدا وديناميكية ، وذات أبعاد متعددة . حيث أن هذه العلاقات قد تشكلت نتيجة لتحولات وتغيرات سياسية و ايديولوجية (دينية) ، منذ سقوط حكم الشاه في ايران و نجاح الثورة الخمينية عام 1979 .[1]

فالمملكة العربية السعودية ترى أن الهدف الإستراتيجي للنظام الإيراني،هو إقامة زعامة إسلامية تسمح بتعظيم الدور الإيراني في منطقة الخليج على حساب الثقل السعودي بشكل خاص، وأن استخدام شيعة العراق لتقويض دور السنة فيه، ودور حزب الله اللبناني الشيعي– الساعي لتقويض دور السنة أيضا يسير في نفس الاتجاه، وأن المرحلة القادمة ستشهد استحواذا للعناصر الشيعية في الدول ذات الثقل السني، ومن أهمها السعودية. وأكد البعض على أن الدول الخليجية هي الامتداد الإستراتيجي لإيران، وأن طموحها في أن تكون هي القوة الإستراتيجية الفاعلة والمسيطرة على أمن الخليج، وأن ارتباط الدول الخليجية بمعاهدات دفاعية واقتصادية مع أمريكا، يشكل عائقا أمام تحقيق هذه لإستراتيجية الإيرانية ، خصوصا و أنه في السياق الإقليمي تحتل السعودية وضعاً هاما في السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك بامتلاكها لأكثر من ربع الاحتياطات النفطية العالمية[2] ،وأن الحل من وجهة النظر الإيرانية،هو إتباع سياسة التقارب مع هذه الدول، حتى تسهم في إبعاد الأمريكيين عن المنطقة. ورأوا أن السعي الإيراني لامتلاك سلاح نووي،وإن قصد به البعض إحداث توازن مع إسرائيل ، قد يكون في صالح العرب، إلا أن حجم هذا السلاح سيساعد إيران على تحقيق إستراتيجيتها على حساب العرب.

- **<u>البعد الديني (الإيديولوجي)</u>**

إن التماثل بين إيران ما بعد الثورة والمملكة العربية السعودية يبدو مدهشاً للغاية، إذ يطرح كلا النظامين السياسيين نموذجاً معينا ً للدولة الإسلامية ، ويشتركان في تمسكهما بالقيم الإسلامية العامة، وفي كون الشريعة الإسلامية القانون الأساسي للدولة، ولرجال الدين في كليهما دور بارز في تنظيم المجتمع وتوجيهه. ويؤدي "مجتمع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في كلتا الدولتين دور الشرطة الدينية الساهرة على التأكيد من الالتزام الكامل بأوامر الشريعة الإسلامية وحرفية نصوصها .

[1] Frederic Wehrey and others , <u>saudi - iranian relations since the fall of saddam</u> , (national security reserch division , 2009) , p 13 .

[2] ريتشارد بريس ، <u>أمريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل</u>، ترجمة سعد هجرس، (بيروت دار الجيل ، القاهرة:سيناء للنشر ، 1996)، ص 8 .

إن الدور الشامل للدين في إيران والمملكة العربية السعودية لم يؤثر فحسب في الطبيعة شبه الثيروقراطية للنظام السياسي، بل أثر أيضاً في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معينة. ولوجود الحرمين الشريفين على أراضيها، فقد اعتزت المملكة العربية السعودية بقيادتها للدول الإسلامية، وكافحت من أجل تنسيق السياسات الخارجية لكثير من الدول الإسلامية،[1] وتعبئة الرأي العام في هذه الدول لدعم القضايا العربية، مثل دعم الحركة الوطنية الفلسطينية، والدعوة إلى عودة القدس إلى السلطة الفلسطينية، ودعم المجاهدين في أفغانستان، وتقديم الدعم الإنساني والسياسي لمسلمي البوسنة مؤخراً و غيرها .واتبعت السياسة الخارجية السعودية وسيلتين لإدارة هذه السياسة الإسلامية؛ الأولى رسمية عن طريق رعايتها المباشرة لـ "منظمة المؤتمر الإسلامي"، والثانية غير رسمية، من خلال المنظمات غير الحكومية مثل "رابطة العالم الإسلامي"، التي تقدم أعمال الإغاثة الإنسانية للمجتمعات الإسلامية المعدمة في أفغانستان وأفريقيا، كما تعمل في مجال الأنشطة المرتبطة بالدعوة الإسلامية .[2]

في ظل هذه الخلفية وهذا الوعي بوجود خلافات مذهبية وفلسفية تباعد بين الدولتين حاولت إيران _منذ قيام الثورة _تحدي الموقع القيادي المهيمن للمملكة العربية السعودية. ومع أن إيران ما زالت عضواً كامل العضوية في "منظمة المؤتمر الإسلامي "، إلا أنها ارتأت مقاطعة معظم اجتماعات المنظمة. ولم تشارك إلا في اجتماعات مختارة عندما كان لهذه الاجتماعات تأثير في اهتماماتها الأمنية .وهذا ما حدث عندما دُعيت الدول الإسلامية عام **1980** إلى اجتماع "لاهور" ،لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل مناقشة إستراتيجية المنظمة في كيفية التعامل مع الغزو السوفيتي لأفغانستا. لقد ذكر هنري كيسنجر في إحدى كتاباته عام 1961، أن الدول ذات الدوافع الأيديولوجية تميل إلى تطبيق سياسة خارجية نشطة ذات مخططات كبرى، من العسير تحقيقها، كما تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام العالمي القائم. وقد انتهجت إيران. كدولة ثورية . سياسة خارجية ذات مخططات كبرى منذ عام 1979 ففضلاً عن تحديها التوزيع الحالي للقوة والثروة في النظام العالمي، سعت إلى كسب تأييد الجماهير الإسلامية من خلال إيماءات رمزية. فقد اعتبرت الجمهورية الإسلامية ، السعودية " الوهابية " عميلا للأمريكيين وبالنسبة للسعودية فإنها كانت أكثر عداء للفكر الثوري الإسلامي لآية الله الخميني .

[1] جمال سند السويدي ،المأزق الأمني في الخليج و دول الخليج العربية و الولايات المتحدة و إيران في "إيران والخليج:البحث عن الاستقرار،ط1،(أبو ظبي:مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1996) ، ص ص 223، 243 .

[2] جمال سند السويدي ، مرجع سابق 223، 243.

هذا الانقسام الايديولوجي ألقى بظلاله على الانقسام التقليدي بين الشيعة و السنة بين البلدين . حيث أن النظام الإسلامي في طهران كان معاديا للسعوديين ، نظرا للصداقة الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية . هذه العلاقات اعتبرت غير مقبولة منذ أن اعتبرت المملكة العربية السعودية الدولة الحاضنة للمواقع الإسلامية المقدسة ، خاصة مكة المكرمة. معنى ذلك أن الاختلافات الثقافية والقومية باعدت بين الدولتين . المذهب الشيعي في ايران يمثل القومية الايرانية في حين أن المذهب السني الوهابي يوفر الشرعية للسعودية (مركز القومية العربية). [1]

لقد لعب **البعد الديني الايديولوجي (السني – الشيعي)** ، دورا هاما في العلاقات بين جانبي الخليج بشكل عام ، وبين السعودية وايران بشكل خاص. صحيح أن الشيعة لا يشكلون إلا 10 حتى 15 في المائة من عموم المسلمين) ، و لكنهم في الخليج يشكلون نحو 80 في المائة من السكان . وقد اتهمت السعودية في أكثر من مرة ايران بدعم الأقلية الشيعية في نطاقها وتشجيع مظاهرات العنف في أثناء الحج ،في محاولة لضعضة مكانة النظام من الداخل ، ومكانة السعودية في العالم الإسلامي .فمنذ الثورة الايرانية 1979 ، اشتبه في بعض الشيعة السعوديين بقيامهم بأعمال تخريبية ، وخضعوا إلى فترات مراقبة و تحديد سفرهم إلى الخارج . كما أن الحكومة لا تشجع الشيعة لزيارة المواقع المقدسة في ايران ، بالرغم من السماح لهم بزيار ة المواقع المقدسة في العراق . ولازالت الحكومة السعودية تعاقب الشيعة الذين يسافرون إلى ايران ، أو اشتبه بهم أنهم سافروا إليها عن طريق مصادرة جوازات سفرهم لأكثر من عامين . وفي 30 جوان 1999 ، أقرت الحكومة السعودية باحتجاز عدد غير معروف من الشيعة بسبب تفجيرات الخبر[2] . يضاف إلى ذلك تصريحات كبار المسؤولين الايرانيين بالنسبة لعدم قدرة عائلة سعود حماية مكة و المدينة تعتبر في السعودية تحريضا وتهديدا على استقرار المملكة وذات قدرة كامنة على الاظطراب الداخلي ، و أملت السعودية بأن يساعد الحوار مع ايران في كبح جماح قوتها ، والحفاظ عليها كقوة توازن ، حتى وإن كانت خرجت بذلك عن السياسة الأمريكية المتمثلة ' بالصد المزدوج ' .

شعر السعوديون،الذين لا يعرفون بأن الولايات المتحدة ستهرع إلى مساعدتهم عند الحاجة بثقة كافية لتحسين علاقاتهم مع ايران،و آمنوا بأن الأمر سيساعدهم في الحفاظ على هدوء نسبي في أوساط الأقلية الشيعية في نطاقه ،والتي تتجمع في معظمها إن لم تكن كلها في الشمال الشرقي من الدولة .في الأعوام 1979 – 1981 ، وقعت في هذه المنطقة ، لا سيما حول واحة الاحساء والقطيف مظاهرات جماهيرية للشيعة ممن تلقوا 'ريح اسناد'من الثورة الخمينية.حتى ذلك الحين ،لم

[1] Hooshang Amirahmadi , Iran and the Arab World , (Martin's Press , New York) , p 146 .

[2] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 233 .

يعبر الاحساس بالظلم لدى الشيعة عن نفسه عمليا وبثت الثورة الإسلامية حياة في الأقلية الشيعية في السعودية،وبدت لها كبديل عن القمع الذي تشعر به من جانب عائلة آل سعود.مع وفاة الخميني،هدأت المواجهات بين السكان الشيعة والنظام السعودي و اعترف الشيعة في السعودية بقوة المؤسسة الوهابية في المملكة وسعوا بالتدريج إلى ترتيب علاقاتهم مع الحكم تحسينا لمكانتهم ويشار إلى أن التيار الوهابي في الإسلام يشكك بأهلية الشيعة اسلاميا،بل وبأصولهم العربية الأمر الذي دفع السعودية التي تمثل هذا التيار الى فرض قيود متشددة على الشيعة في نطاقها . وذلك انطلاقا من التطلع إلى عزلهم ، ومنعهم من أي تعبير سياسي أو حرية عبادة دينية .[1]

بث الغزو الأمريكي العراق ، وصعود قوة ايران الأمل في قلب الشيعة في السعودية في أن تمنحهم العائلة المالكة حقوقا اجتماعية سياسية ، و لكن عبثا . في نظر السعوديين ، فإن التهديد الايراني خطير ليس فقط بسبب آثاره على ميزان القوة في الخليج ، بل و أيضا بسبب آثار جوهرية له على الأمن القومي للمملكة ، اذا ما كانت يد ايران هي العليا ، فقد تقف شرعية العائلة المالكة السعودسة عند الاختبار ، سواء من ناحية السنة المتطرفين الساعين إلى وقف الشيعة ،أم من جانب الشيعة السعوديين ، الذين قد يدفعهم صعود قوة ايران إلى محاولة استغلال الوضع لهز استقرار المملكة . و بقي الشيعة مشكلة أمنية للسعودية ليس فقط بسبب قربهم الجغرافي و الفكري من ايران ، بل و أيضا في ضوء تواجدهم على مقربة من مخزونات الكبرى في العالم .

من مجمل عوامل التوتر بين قطبي منطقة الخليج العربي ، هو قيادة و أمن منطقة الخليج حيث يعكس التوتر السعودي – الايراني ، ادّعاء كلا الدولتين بقيادة الخليج العربي و أمنه. حيث تعتبر ايران نفسها ولوقت طويل القائد في المنطقة ، لكونها أكبر دولة في منطقة الخليج بأغلبية سكانية تفوق سبع مرات العربية السعودية ، وأيضا لكون ايران لديها أطول ساحل مع الخليج العربي مقارنة بأي دولة خليجية أخرى بما فيها المملكة العربية السعودية . و أكثر من ذلك فايران تملك عدة جزر في الخليج ، و تتحكم في مضيق هرمز، و معظم النقاط الاستراتيجية للخليج العربي.من جهة أخرى يعتبر السعوديون أنفسهم سادة بالنسبة للدول العربيةالخليجية و الدولة الأكبر من حيث القوة الاقتصادية.

بالإضافة إلى الدعم الأمريكي للعربية السعوديةو العلاقات الخاصة السعودية – الأمريكية خصوصا بعد الثورة الإسلامية في ايران . فالمصالح الأمريكية في السعودية تطورت ببروز المملكة العربية السعودية كمحور اعتدال في المنطقة ، ليصبح العداء الامريكي ، و السعودي للجمهورية

[1] يونيل جوجنسكي ،علاقات العربية السعودية – ايران خصومة ايديولوجية و منافسة على النفوذ الإقليمي جريدة القدس العربي، 15 ماي 2013 ، متاح على الموقع : http://www.alquds.co.uk/?p=44420

الإسلامية بعد الثورة ،عاملا موحدا للدولتين في مواجهة المد الشيعي والتوسع الايراني باتجاه المنطقة .[1]

المطلب الثاني : التنافس السعودي – الايراني في المنطقة العربية

لقد أحدث قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 ، واقعا جديدا في المشهد السياسي الإقليمي لاسيما المتعلق في منطق الخليج العربي ،هذا الواقع الجديد ترك ظلاله على علاقات ايران مع العرب بشكل عام والسعودية بشكل خاص. لقد تطورت العلاقات بين الرياض وطهران خلال الفتر ة التي تلت قيام الجمهورية الإسلامية في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الإيرانية التي تركت أثرها على تطور العلاقات : المؤسسة الدينية التي تبدو متأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية . أما القوة الأخرى الثانية التي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية فهي القوة العسكرية والأمنية ، و التي يرتبط تقييمها في العادة بالتحالفات الأمريكي في المنطقة و الدول التي تتحالف مع واشنطن .

يناقش هذا المطلب موضوع **التنافس السعودي – الإيراني** ، حيث الى أن العلاقات بين البلدين لا ينقصها بالضرورة توقيع المزيد من الإتفاقيات ، فقد وقع الكثير منها على مدار السنوات الماضية وشملت ميادين مختلفة: أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية ونفطية وعلمية ورياضية وغيرها، إلا أن ما ينقصها هو عدم تبلور رؤية استراتيجية لدى صانعي القرار في البلدين بشأن تقاسم النفوذ في المحيط الخليجي ، كما في المحيطين العربي والإسلامي ، يمكن التغلّب من خلالها على مواطن عدم الثقة والتضارب الإيديولوجي والتدخل الأميركي، وهي عوامل لاتزال تلعب دوراً أساسياً في استمرار التوتر في العلاقات بين البلدينوفي الحيلولة دون تطورها[2] . لم تكن العلاقات السعودية الإيرانية وفي مختلف العهود– قبل قيام الثورة عام 1978 وبعدها تميل الى الإسترخاء ، فقد كانت عوامل الريبة والحذر والرؤية التصادمية في تقييم المصالح الخاصة غالبة وتلقي بظلالها على أية تطورات إيجابية شهدتها تلك العلاقات حتى هذا اليوم. وبالرغم من أن البلدين(سعودية وإيران) قد وقعا اتفاقيات تعاون خلال السنوات العشر الماضية لم يشهد تاريخ العلاقات بين البلدين نظيرا لها إلاّ أن تلك الإتفاقيات بقيت كسقف أعلى لم يطبّق بصورة شاملة بل أن العلاقات بين البلدين أصيبت بانتكاسة جديدة خلال السنوات الماضية لم يخرج البلدان منها حتى الآن .إن المساحة المشتركة بين البلدين من الناحية النظرية تبدو كبيرة للغاية ،إلا أن

[1] Hooshang Amirahmadi ,op.cit, p 149 .

[2] سعد الشريف ، العلاقات السعودية –الايرانية (التنافس ، الصراع ، و إمكانية الشراكة) ، متاح على الموقع: http://www.alhejazi.net/seyasah/017905.htm

المشترك نفسه قد يكون عامل تأزيم في العلاقات بدل أن يكون عامل تقارب وتنسيق. فرؤية البلدين لنفوذهما وطموحهما متقارب،الأمر الذي يفسر بعض عوامل الخلاف، كون مجال أهدافهما متقارب وتحقيقه من قبل أحدهما قد يكون خسارة للآخر. وحتى المصالح الإقتصادية بين البلدين،ومجالها واسع للغاية فإنها لم تلعب إلاّ دورا جزئياً في تحسين العلاقات ، لأن المشكلة أعمق من أن تكون إقتصادية بل هي في جوهرها أيديولوجية سياسية وأمنية .فالمشكلة تكمن في أن هناك طموحات متضاربة ، رغم تشابه الأهداف في كثير من الأحيان، بحيث يمكن بسهولة لطرف من المعادلة التضحية بالمصالح الإقتصادية، أو الإستعاضة عنها بروابط أخرى مع بلدان مختلفة، إن لم يحلّ جذر الأزمة .

لم تكن علاقة إيران الشاه مع السعودية حسنة، ولكنها كانت تميل الى الإستقرار، فنقاط الإختلاف بين البلدين- خاصة أواخر عهد الشاه- بدت واضحة فيما يتعلق بالسياسات النفطية (أسعار النفط تحديداً)، والرؤية تجاه (أمن الخليج) . أيضاً لم يدفع الخلاف بالسعودية لتصعيد الموقف بشأن الجزر الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وابو موسى) ، كما لم يمنع ذلك من إرسال الشاه لقواته العسكرية لدعم حكومة مسقط بوجه ثوار ظفار. السعودية ودول الخليج كانت تعترف بالهيمنة الإيرانية في الخليج كبديل عن التواجد البريطاني، ولكن السعودية بالتحديد لم تكن تقبل بـ(التهميش) الذي كان يريده الشاه ، ولم تكن تقبل بأن يضعف نفوذها الطبيعي في الدول الخليجية، وإن لم تكن تريد- رغم هذا إشهار التحدّي وإشعال المنافسة بين متحالفين على المستوى الاستراتيجي (مواجهة النفوذ السوفياتي/ الشيوعي) ، خاصة وأنها تدرك بأن طهران تتمتع بأفضلية غربية عليها. لقد تطورت العلاقات بين الرياض و طهران خلال الفترة التي تلت قيام الجمهورية الإسلامية في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الايرانية ، التي تركت أثرها على تطور العلاقات : **المؤسسة الدينية** التي تبدو متأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية ،حيث تعتبر المؤسسة الدينية الإيرانية أن النظام السعودي ما هو إلا الوجه الآخر للحركة الوهابية . أما القوة الثانية التي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية ، فهي **القوة العسكرية و الأمنية** و التي يرتبط تقييمها في العادة بالتحالفات الأمريكية في المنطقة و الدول التي تتحالف مع واشنطن.حيث تميزت العلاقات الأمريكية – السعودية بخصوصية شبه منفردة في منطقة الخليج العربي ،منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1] ،في حين شهدت العلاقات الأمريكية الايرانية توترا شديدا عقب سقوط نظام الشاه ،ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة دعم دولة على حساب الأخرىمن خلال دعم العربية السعودية على حساب ايران ، و العمل على تعميق الخلاف

[1] محمد النيرب ، أصول العلاقات السعودية الأمريكية ، ط1 ،(القاهرة:مكتبة مدبولي ، 1994) ، ص 2 .

بين الدولتين خدمة لمصالحها في المنطقة .إن أي نظرة لعمق التنافس بين ايران و السعودية تكشف عن أسباب كثيرة و قضايا كبرى. فالرياض تمتلك أسساً تاريخية لزعامة العالم المسلم، ولا يوجد من ينافسها في هذا المقام، لا سيما الأماكن المقدسة، ورعايتها ودعمها للعمل الإسلامي، وهي بهذا تمتلك نوعاً من التفوق على إيران وأكثر من ذلك تشعر الرياض بالضد من امتداد النفوذ الإيراني إلى الخليج ، وتسعى إلى عدم تمكين إيران من توظيف ورقة الشيعة في الخليج .فالموقف من الشيعة في المنطقة،ابتداء من لبنان ودعم ايران لحزب الله ،مرورا بالحضور المذهبي و السياسي في العراق ما بعد عام 2003وانتهاء بموقف ايران من تطورات التحركات في البحرين و سوريا في سياق الثورات العربية الأخيرة له جذوره التاريخية التي تعود إلى الانتقادات المتبادلة بين الشيعة والحركة الوهابية و الذي يعتبر غير بعيد عن الاختلافات السياسية بين البلدين – كما سبق وأسلفنا الذكر– . وفيما يخص ملف التنافس على صدارة العالم الإسلامي ، يمكن الحديث عن القضية الفلسطينية و التباين في تناول هذا الملف بين البلدين . ولعلّ التباين الكبير الذي شهدته علاقات البلدين حول هذا الملف منذ عام 1979، تعد شاهدا على عمق هذا التنافس.حيث نجحت ايران في موقفها المعلن والمعادي لإسرائيل ، في وضع نفسها في المعسكر الذي يرضي الشعوب وينتصر "للمستضعفين".في حين انتقِدت بقية الدول ، بما فيها الرياض ، لسعيها إلى حلّ القضية من خلال ما يُسمى بعملية السلام.ومن هنا يأتي الخلاف على موضوع دعم حركات المقاومة الفلسطينية و النظر بريبة إلى ما تقوم به ايران في ما يتعلق بفلسطين على أنه محاولة للتمدد.وفي نفس سياق التنافس على الصدارة يأتي الملف الأفغاني الذي يحضر البلدان فيه بقوة : فالسعودية كانت لها علاقاتها مع المجاهدين الأفغان الذين كانوا يحاربون السوفييت وايران ما بعد الثورة كانت تبدأ فصلا جديدا من العلاقات مع السوفييت، وفي ذات الوقت عززت من تحالفها مع المجموعات الشيعية الأفغانية . إضافة إلى ذلك، فإننا نجد أن الملف المتعلق بالنفط و السياسيات المتعلقة بالسوق النفطية سواء المرتبط منها بكميات الإنتاج ،أو بالأسعار قد وسّع حدود التنافس بين البلدين الجارين حيث تفسر ايران السياسات السعودية بأنها مهادنة وملبية لحاجات الغرب،وذلك من خلال زيادة كميات الإنتاج أحيانا الأمر الذي يؤثر على السعر و حيث أن الموازنة الإيرانية تعتمد بما نسبته 80 في المائة [1]على العائدات النفطية فإن التأثير –كما تراه طهران – يصيب الاقتصاد الايراني. و لعل التطور في حرب التصريحات التي شنتها ايران حول إمكانية أن تعوض السعودية الإنتاج الإيراني من النفط في حال تم فرض عقوبات أممية جديدة على النفط

[1]محجوب الزويري ،العلاقات الايرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة ، (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2012)، ص 4.

الايراني ،ما هي إلا مثال على ما يلعبه النفط و السياسات المتعلقة به في الخصومة السياسية بين البلدين .

في نفس السياق ، يعتبر الملف النووي الايرانيأحد أهم نقاط التوتر بين طهران و الرياض حيث لا تنظر ايران إلى الموقف السعودي من برنامجها النووي ، إلا أنه صدى للموقف الأمريكي في حين ترى المملكة العربية السعودية ، أن القلق من البرنامجالنووي الايراني مشروع ، و أن المطلوب تعاون ايراني أكثر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية .هذا التباين في الرؤى بين البلدين لا يبدو أنه مرشح للتراجع ، لاسيما في ظل التطورات التي أعقبت الثورات العربية مؤخرا والتي أنتجت قضايا زادت من حدة التوتر بين ضفتي الخليج العربيفقد كان لطهران قر اءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا و البحرين ; فما يجري في سوريا– من وجهة نظر الحكومة الايرانية – من حراك سياسي في جزء كبير منه ،ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"و على هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي – بالنسبة إلى ايران – إنما يتماشى مع تلك المؤامرة .قراءة ايران هذه ، لا تطبق على البحرين فحراك البحرين بالنسبة لها مشروع ومواجهته من قبل المنامة تجاوز على حقوق الشعب البحريني حسب طهران.هذه القراءة تتنافى تماما مع الرؤية السعودية ،التي ترى أن النظام السياسي في سوريا " أسرف في القتل "و أنه لابدمن حماية المدنيين في سوريا ، و لا تتردد الرياض في الدعوة إلى تسليح قوى الجيش الحر داخل سوريا .و هي بذلك تختلف بشكل قوي عن الولايات المتحدة الأمريكية . كما ترى الرياض أن ما يجري في البحرين مدفوع مذهبيا ، و أن هناك أطرافا داخل البحرين مثل ايران ، تريد توظيف الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية .[1]

إن التحدي الأكبر هو أن التنافس بين إيران والسعودية بدأ يأخذ شكلاً صفرياً ، بمعنى ما تكسبه الرياض تخسره طهران والعكس صحيح ، ففي السعودية يتبلور انطباع بأن إيران لا تسعى فقط إلى أن يكون لها دور أكبر في المنطقة، بل تريد أن تتحكم في المنطقة، وهذا خط أحمر بالنسبة للرياض. لهذا تفهم السعودية مآلات لعب إيران بالورقة الطائفية على اعتبار أن شيعة الخليج سيكونون في نهاية الأمر موالين لإيران. لهذا تحاول السعودية توحيد دول الخليج خلف قيادتها عن طريق توظيف الورقة الطائفية.[2]

[1] محجوب الزويري ، مرجع سابق ، ص 5 .
[2] حسن البراري ، الحضور السعودي والنفوذ الإيراني في أعقاب الربيع العربي، متاح على الموقع : http://www.aleqt.com/2011/10/07/article_587095.html

المبحث الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2013)

إن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في عام1979 كانت بمثابة الفاصل الكبير في مسيرة العلاقات السعودية الايرانية،نظر اً للنهج الإيديولوجي الذي تبنته إيران في سياستها الخارجية والذي بات يعرف بـ" **تصدير الثورة** "، فتركت وضعاً يسوده التوتر في علاقتها في المنطقة وخاصة مع المملكة العربية السعودية استمر حتى وفاة الخميني، لتشهد العلاقات في أعقاب ذلك تفاهماً وتعاوناً في مختلف الجوانب ،خاصة بعد وصول محمد خاتمي إلى الحكم في إيران عام **1997** والذي توج بتوقيع الحكومتين على اتفاقية أمنية في أفريل 2001،أنهت مظاهر الشد والجذب والخلاف والتوتر الذي كان قائماً بشكل متفاوت بين البلدين . ليعود التوتر من جديد بحلول العام **2005** ، مع وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى سدّة الحكم في ايران أين شهدت العلاقات بين طهران والرياض أعلى مستوى لها من التوتر بعد عقدين من الانفراج النسبي.

المطلب الأول : المرحلة الأولى (1979 – 1990)

تبدأ هذه المرحلة ببداية الثورة الإسلامية في ايران ، التي أسّست الجمهورية الإيرانية بنظام ولاية الفقيه المعمول به منذ ذلك الوقت ، بدلا من النظام الملكي تحت حكم الشاه ، و تمتد هذه المرحلة لحين حدوث الغزو العراقي للكويت ، والذي أسّس لأوضاع إقليمية و دولية جديدة ، أثرت على العلاقات العربية – الإيرانية .

في هذه المرحلة دارت العلاقات السعودية- الإيرانية حول عدد من القضايا كان أهمها :

1. **قضية تصدير الثورة** :

كانت الثورة الإسلامية في ايران ، التي أطاحت بنظام الشاه في عام 1979 ، وقضت على تبعية ايران العسكرية و السياسية و الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتأثيرها العميق في ساحة الجزير ة العربية ، بمثابةتحذير مرعب و خطر كبير يهدد الرياض ،مبعثه أن الشيعة القاطنين في المناطق الشرقية من البلا متأثرين بالدعاية الخمينية ، و خشيت السعودية من احتمال قيام أعمال عدائية مباشرة قد تتعرض لها من قبل ايران . [1]

تطلعت ايران لتصدير نموذج ثورتها إلى الدول الخليجية بوجه عام ، و المملكة العربية السعودية بوجه خاص ، باعتبارها ذات كتلة سكانية شيعية كبيرة . حيث ينطوي الدستور الإيراني

[1] محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 17 .

على فكرة محورية مفادها ،اعتبار ايران دولة داعمة للدول الضعيفة ، في مقابل دول وقوى الاستكبار في العالم ، لذا تلتزم ايران بدعم المستضعفين في العالم، خاصة على أي أرض إسلامية وهو ما يشمل الدول الخليجية والعربية ، وبشكل خاص البحرين و العربية السعودية . لقد جاء التأييد الظاهري للمملكة العربية السعودية لثورة ايران الإسلامية من عدّة أسباب أهمها :

- أن الحكومة السعودية لا تستطيع مواجهة الثورة الإسلامية علنا، لأن هناك دعما شعبيا وتأييدا منقطع النظير لها حتى بين جماهير الجزيرة العربية .
- أن السياسة السعودية كما يصفها المحللون السياسيون هي سياسة ما تحت الكواليس ، فهي لا تقول ما لاتفعل ، و لا تفعل ما لا تقول ، و هذا التأييد للثورة بعيدا عن هذه السياسة ، لقد أراد النظام السعودي من التأييد خيرا .

من جانب آخر كانت المملكة العربية السعودية غير مرتاحة لهذه الثورة ، بل أكثر من ذلك فقد حاولت تحجيمها داخل حدود ايران ، من خلال دعم الأمريكيين لها ، حيث استقبل مطار الظهران في السعودية عددا من طائرات (F.14) الأمريكية ،لتضاف إلى القاعدة العسكرية التابعة لسلاح الجو الأمريكي في الظهران .[1]

2. قضية الحرب العراقية – الايرانية :

لقد شهدت هذه المرحلة نشوب الحرب العراقية –الايرانية ، حيث رأت الدول الخليجية في الحرب صراعا بين دولتين كلتاهما تمثل خطرا عليها ، ايران باعتبارها دولة إقليمية كبرى تتبنى مشروع تصدير الثورة ، والعراق باعتبارها دولة إقليمية كبرى هي الأخرى يتعارض نظامها البعثي الثوري مع معظم نظم دول الخليج الملكية . مع نشوب هذه الحرب في سبتمبر 1980،(التي كان للولايات المتحدة الأمريكية ضلعا في إثارتها)،شعرت السعودية بعدم الارتياح والخوف في آن واحد،فالارتياح السعودي تمثل بأن حكومة الرياض أملت في أن تضعف الحرب ايران ،وبالتالي تقلل من امكانتها الخفية للعمل ضد السعودية و امارات الخليج .في حين أن الخوف السعودي كان مبعث ظهور خطر فعلي في أن تمتد العمليات الحربية إلى المملكة ،أو على أقل تقدير تشكل[2] خطر على نقل النفط عبر الخليج.لذا وقف النظام السعودي بكل قوته إلى جانب العراق ضد ايرانحيث قامت بتدعيم العراق سياسيا و اقتصاديا أثناء صراعها مع ايران . فقد أقرضت السعودية

[1] محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] Ariel Jahner , Saudi Arabia and Iran : the struggle for power and influence in the Gulf , (International Affairs Riview, 2012) , p 40 .

العراق 40 بليون دولار امريكي لدعم قواتها[1] . كما قامت العربية السعودية بتمويل لصفقة عسكرية ضخمة لصالح العراق تضمنت عددا من طائرات الأواكس .و عندما بدأت حرب الناقلات اتجهت دول الخليج لرفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها وهو ما استثار إيران ضدها ، و أدى لتوتر علاقاتها بدول الخليج العربية .

في هذه الفترة ،توترت علاقات الدولتين بشكل كبير ، بعد قيام القوات الأمنية السعودية عام 1987 ، بقتل(**400**) حاج ايراني ، مما سبب أزمة شديدة بينهما ، حيث اعتبر الخميني وقتها إسلام السعودية ، إسلاما على الطريقة الأمريكية و قال : " ***إذا أغضضنا الطرف عن اعتداءات العراق علينا ، فجرم آل سعود بخصوص قتل الحجاج الإيرانيين لا يمكن العفو عنه*** " و قد أعلنت السعودية بعد تلك الحوادث ، أن ايران استهدفت من خلالها السيطرة على المسجد الحرام و الاخلال بمراسم الحج ، و اعلان الحكومة الإسلامية في الحجاز ، و أشارت الحكومة السعودية خلال اثباتات اتهاماتها عن اكتشاف مواد متفجرة مع الحجاج الايرانيين .[2]

لقد كانت مسألة حوادث الحج من أخطر المسائل التي هددت بقطع العلاقات السياسية في ايران والسعودية ، وفعلا أدت تلك القضية إلى قطع العلاقات السياسية و الدبلوماسية بينهما خلال العامين 1988 – 1989 .

خلال الفترة ما بين **1979 1991** طرأت بعض التغييرات على الساحة الإقليمية والدولية التي كان لها تأثير على السياسة الخارجية الإيرانية ، منها الثورة الإسلامية وما نتج عنها ، وبعدها بسنوات،وفاة الإمام الخمينى ونهاية الحرب الباردة ،والغزو العراقي للكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي. على إثر هذه التغيرات بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تشهد تحولا ملحوظاً من المواجهة على المستوى الإيديولوجي الذي يصل إلى حدّ الحرب الخفية بينهما– ، إلى حالة من السلام النسبي،وعند هذا المنعطف بدأت تظهر مؤشرات جديدة لتحسن العلاقات بين الدولتين خاصة مع اتخاذ إيران خطوات إيجابية نحو دعم الروابط مع السعودية .و هو ما سيتجلى في المرحلة التالية .

[1] Ariel Jahner , op.cit , p 40 .

[2] صحيفة (صوت العدالة) الإيرانية ، 2002/8/26 ، متاح على الموقع :
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1487&lang=

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (1990 – 2003)

تبدأ هذه المرحلة بالغزو العراقي للكويت 1990 ، وما تبعه من نتئج إقليمية ودولية وتمتد طوال عقد التسعينات من القرن الماضي ، وصولا للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 .بعد وفاة الخميني ، وتولي (علي أكبر هاشمي رفسنجاني 1989ǂ 1997 ، ومحمد خاتمي 1997ǂ 2005) ، ظهرت مجموعة من المؤشرات التي تدل على إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات ما بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي عموما ، و المملكة العربية السعودية خصوصا وفي هذا السياق و بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران أخذت مسير ة التقارب بين البلدين عدة مظاهر، فكانت أولها المحادثات السرية ، التي عقدت بين الطرفين في جنيف عام 1989 وتم حضور ايران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة جدة في آذار من العام نفسه وانهاء ايران مقاطعتها لموسم الحج .و[1] على النقيض من المرحلة الأولى فقد كانت السمة الغالبة في المرحلة الثانية هي **الانفراج***والتقارب في العلاقات السعودية الإيرانية حيث أخذت مسارا طبيعيا ، بالدخول في علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية من خلال الاتفاقيات التجارية التي جمعت بين الدولتين على الرغم من التوتر الشديد في العلاقات بينهما في المرحلة الأولى . فمع وصول آية الله هاشمي رفسنجاني إلى سدة الحكم في ايران حدث نوع من الانفراج في العلاقات السعودية –الايرانية حيث قام منذ انتصار الثورة الإسلامية بدور مميز في العلاقات بين البلدين ، إلى الحدّ الذي يعتبر معه مهندس إقامةو دعم العلاقات مع السعودية وحل الخلافات الموجودة بين ايران و السعودية[2] .لقد قام رفسنجاني عام 1993، بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساعدة ايران في زيادة حصة إنتاجها في منظمة الأوبك . وقد أسفرت المشاورات بين مسؤولي الدولتين عن موافقة المملكة العربية السعودية – داخل أوبك – على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة للكويت وايران وتجميد حصص الإنتاج بالنسبة للمملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة. ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الإنتاج اليومي بالنسبة لايران بمعدل 260000 برميل يوميا [3].

---

[1] محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 28 .

[2] محمد السعيد عبد المؤمن ، ايران والسعودية علامة استفهام ، **مختارات دولية** ،(القاهرة:مؤسسة الأهرام ، 2013)، ص 2.

[3] جمال سند السويدي ، مرجع سابق ، ص 241 .

* المقصود **بسياسة الانفراج** : هو العمل على ترسيخ إجراءات بناء الثقة بين إيران والمملكة العربية السعودية وشعوب المنطقة وتجنب أي شكل من أشكال المواجهة والخلاف مع جيرانها، وهو ما يعني إدراك الواقع السياسي الدولي ومحاولة الحفاظ على الأمن والمصالح القومية من خلال نظرة واقعية .

بحلول العام 1997 ، وتولي الرئيس محمد خاتمي ، مقاليد الحكم عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع السعودية ، الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين وترأس الأمير عبد الله بن عبد العزيز وليّ العهد السعودي آنذاك وفد بلاده ، لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران ، في أواخر عام 1997 . غير أن التطور الأهم في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية كان توقيع الاتفاقية الأمنية بين الجانبين في 17 افريل 2001، و التي تضمنت بنودا لمكافحة الإرهاب و التحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية و المياه الإقليمية بين البلدين . فضلاً عن ذلك، فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال تلك الفترة،المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال وبطرح فكرة حوار الحضارات واستبعاد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورةو الانفراج في العلاقات الخارجية مع تحري الحكمة و التعقل .الأمر الذي أنتج سياسة خارجية إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل لا إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار خصوصاً مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد تعاظم الوجود الأميركي في المنطقة.وضمن ذلك السياق، كانت مساعي التقارب الإيرانية تجاه السعودية، حيث يرى الكثير من المراقبين أن الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة.[1]

لقد أعلن الرئيس خاتمي ،أن هدف سياسة الانفراج هو الحفاظ على استقرار الأمن القومي ودعمه ولكن دون تجاهل مواطن الخطر، وبذلك يصبح هدف سياسة الانفراج ليس فقط ترسيخ الممارسات الديمقراطية على مستوى السياسة الداخلية والمجتمع الإيراني بل ودعوة العالم إلى إقامة السلام العالمي على أساس من العدل والمساواة والابتعاد عن اللجوء للعنف والقوة في العلاقات الدولية وهنا يلعب مبدأ إقامة الحوار بين الحضارات دوراً هاماً في تجنب اللجوء إلى العنف والقوة لحل النزعات بين الدول، وبالتالي يصبح عنصراً أساسياً في تطبيق سياسة الانفراج.

وقد أثبتت هذه السياسة فاعليتها في تحسين علاقات ايران بالمملكة العربية السعودية حيث نجم عنها تطورات ايجابية على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني ، وكانت هناك فرص عديدة انتهزتها ايران في دعم علاقاتها مع السعودية ، أهمها لقاءهما في اطار منظمة المؤتمر الإسلامي الثامن التي حضرها رؤساء الدول والتي عقدت في طهران عام 1997، حيث

[1] مخلد مبيضين ، العلاقات الخليجية الايرانية (1997- 2006) السعودية دراسة حالة ، **المنارة**، مج14 ،{ب.م}،(سبتمبر 2008)، ص 348 .

حضرها وفد سعودي رفيع المستوى وهو ما اعتبر فصل جديد أكثر انفتاحا في العلاقات الإيرانية-السعودية.

وكانت أفضل نتائج **سياسة الانفراج** " التعاون الثنائي بين الدولتين في إطار منظمة الأوبك حيث أدى تعاونهمامن خلال هذه المنظمة إلى تحقيق هدف" حدود السعر " لأول مرة منذ 40 عاماً هي عمر إنشاء منظمة الأوبك ،حيث تم تحديد متوسط سعر برميل البترول عند 24 دولار مع نسبة تذبذب لا تزيد عن 3 دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد 22 دولاراً وأعلى سعر 28 دولاراً، وأن يكون معدل الإنتاج اليومي للبترول بين الدول الأعضاء في المنظمة في حدود 500 ألف برميل، وتوجت هذه العلاقات الوثيقة والتعاون المستمر بزيارة الرئيس خاتمي للسعودية عام 1999[1] وهو ما أدى إلى مزيد من التقارب في وجهات النظر في عدد من القضايا مثل عملية السلام والحرب الأهلية في أفغانستان وموقفهما من الحد من الانتشار النووي في المنطقة ومكافحة الإرهاب.

كما بلغ التعاون بينهما ذروته في المجال العسكري بتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية وتأييد موقف إيران من إجراء تجاربها العسكرية خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصاروخ " شهاب 2 " الذي لم تره السعودية يمثل خطراً على أمنها، بينما اعتبره الغرب تهديداً لأمن السعودية.

بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** ، مرت العلاقات السعودية الأميركية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأميركية بحالة من عدم الاستقرار نتيجة للحرب الأميركية على الإرهاب، مما دفع أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي إلى التقارب فيما بينهما **(إيران والسعودية)**، ولاسيما بخصوص الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدراه جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العر بية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية . فقد[2] كان لكل من السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقاربفالسعودية كانت تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي كانت تفرض حصارا على النظام الإيراني. فكان أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة

[1] كيهان برزيجار ، متاح على الموقع :
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1890&lang=
[2] مخلد مبيضين ، مرجع سابق ، ص 350 351.

واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها ضد العراق وإيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها الموجة ضد طهران.وإيران شريك مهم في الخليج في المحافظة على أمن المنطقة .وبالنسبة لإيران ، فقد كشفت صحيفة *واشنطن بوست* ***23 جويلية 2002*** ، أن إدارة بوش قررت وقف الرهان على الرئيس خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه «***ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده***». وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسمياً الدعوة إلى تغيير «نظام الحكم» في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديداً إرهابياً. فاضطراب العلاقات السعودية الأميركية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعا من التوتر، كان دافعاً للتقارب فيما بين السعودية وإيران.

أسفر التنامي الواضح في العلاقات الايرانية– السعودية عن توقيع الاتفاقية الامنية في الرياض في 16 نيسان 2001 ، وقعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز، وعن الجانب الايراني نظيره عبدالواحد موسوي لاري، وقد جاءت الاتفاقية لتتضمن العديد من مجالات التعاون الامني، لعل ابرزها:

إن المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية يرغبان توثيق اواصر الصداقة القائمة بين البلدين، وتدعيماً للروابط الاسلامية والثقافية والتاريخية بين شعبيهما،وتقديراً للفوائد التي يمكن ان تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون الامني بينهما، اتفقتا وفقاً للانظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين على ما يأتي :

1- إنشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين البلدين يهدف الى رصد الاخطار المشتركة التي تهدد امن البلدين واقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الاخطار.

2- التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية، والارهاب الدولي ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع، والجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لعمليات غسيل الاموال وغيرها، ومكافحة جرائم تهريب الاسلحة والبضائع وتهريب الاثار والتراث الثقافي.[1]

3- وضع تسهيلات اكبر للحجاج الايرانيين في موسمي الحج والعمرة، والغاء قرار حظر سفر الايرانيين الى الاراضي السعودية في غير رحلات الحج، بالمقابل سمحت السلطات الايرانية بفتح

[1] مخلد مبيضين ، مرجع سابق ، ص 350 351.

ابوابها امام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول اذا كانت مدة اقامتهم في ايران لا تتجاوز ثلاثة اشهر[1].

لقد أدت سياسة الانفراج التي تبناها الرئيس محمد خاتمي ، من انفراج في العلاقات الخارجية خصوصا مع المملكة العربية السعودية .و الحوار بين الحضارات والثقافات في العالم و منطقة الخليج العربي على وجه الدقة ، إلى انفتاح كبير في العلاقات السعودية –الايرانية ،وفتح أبواب التعاون الاقتصادي و التجاري و الأمني مع دول المنطقة .

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (2003 – 2013)

تمتد هذه المرحلة منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، و حتى الآن (2013) حيث أن النمط الغالب في هذه المرحلة هو التوتر الشديد في العلاقات بين ايران و المملكة العربية السعودية . حيث تبنت السعودية سياسة هجومية في مواجهة إيران و تدخلها في العراق خصوصا و أن ادارة بوشكانت تدعم الشيعة في العراق ، و هو ما لم يرق للسعوديين[2] . لقد اتسمت المرحلة الثالثة بوجود فراغ للقوة في المنطقة لم يتقد طرف عربي لشغله ، لذلك استغلت ايران هذه الفرصة بجانب التوظيف الذكي لمكاسبها من احتلال العراق في مدّ نفوذها في أكثر من دولة عربية مثل العراق ، لبنان و اليمن ودول الخليج . ومع نشوب حرب صيف 2006بين اسرائيل و حزب الله تمكن الأخير بدعم ايراني من إفشال المخطط الإسرائيلي المدعوم أمريكيا.و هو ما زاد من مخاوف السعودية ، و الخطر الشيعيو النفوذ الايراني المبالغ فيه و هو ما أسفر عن توتر جديد في العلاقة بين السعودية و ايران .

إن عودة التوتر في العلاقات السعودية –الايرانية ، خلال هذه الفترة جاء متزامنا مع توتر العلاقات الأمريكية الايرانية ، ما يشير إلى انعكاس العامل الدولي على الوضع الإقليمي في المنطقة . كما جاء على خلفية وصول المحافظين إلىرئاسة الجمهورية الايرانية ، وسيطرتهم على البرلمان و انتهاج خط متشدد في ملفات متشابكة ، أثرت على علاقات ايران بالمملكة العربية السعودية . فكل الملفات المثارة في عهد الرئيس أحمدي نجاد ، هي ملفات " موروثة "، وإن كانت قد تعمقت بشكل أكبر ، فلا الملف النووي بجديد، ولا ملف التسلح ، و لا الإشكاليات المرفوعة على الدور الإيراني في لبنان و العراق و فلسطين بجديدة . لكن من الصحيح القول بأن مرحلة نجاد

[1] مخلد مبيضين ، مرجع سابق ، ص 350 351.

[2] Guido Steinberg,Nils Woermer, Exploring Iran -Saudi Arabia's Interests in Afghanistan –Pakistan , (Barcelona center for international affairs),p 8.

مثلت انطلاقة ايران وقوتها بعد فترة بناء في عهد رفسنجاني وخاتمي. اي أن ما بنته ايران سياسياً وعسكرياً وعلمياً واقتصاديا انكشف في عهد نجاد، فأظهر قوة هائلة لإيران خشيت منها السعودية. وزيادة عدم الثقة بينها وبين ايران .فحكم نجاد ، شهد مرحلة صراع عنيف في الوضع الإقليمي"[1] الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق ، وتصاعد التوتر الطائفي في العراق ، حرب تموز – لبنان 2006 الانشقاق الفلسطيني بين حماس و فتح ، و التواجد الأمريكي المتصاعد في الخليج و التهديد الأمريكي بضرب ايران .

كل هذه التحديات لم تواجه الرؤساء الإيرانيين السابقين بنفس الحدّة و الخشونة ، فكانت استجابة نجاد لها باستعراض الخطابات الشعبية و التأييد الجماهيري ، وإظهار نماذج الأسلحة المتطورة للصناعة الإيرانية . هذه الاستجابات المتحدية الايرانية للهجوم الأمريكي المحتمل عليها وتداعيات البرنامج النووي الايراني ، جعل ايران تبدو وكأنها تريد السيطرة على الدول الخليجية و هو ما أثار حفيظة السعودية .[2]

لتبقى أهم قضية وسّعت من دائرة التوتر بين الدولتين ، هو **البرنامج النووي الايراني** فايران لا تنظر إلى الموقف السعودي من برنامجها النووي ، إلاّ أنه صدى للموقف الأمريكي ، في حين ترى المملكة العربية السعودية أن القلق من البرنامج النووي مشروع ،و أن المطلوب تعاون ايراني أكثر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية .و هذا التباين في الرؤى بين البلدين لا يبدو أنه مرشح للتراجع لاسيما في ظل التطورات التي أعقبت الثورات العربية .[3]

فقد صرح عبد العزيز الصقر أن ايران ببرنامجها الدفاعي أضافت المزيد من التوتر في العلاقات بحيث أن دول الخليج، لم تقتنع بأن النشاط العسكري و استخدام الأسلحة غير التقليدية و التقليدية مجرد حلقة من حلقات الصراع بين أمريكا و ايران ،لأن تلك الأسلحة تهدد دول الخليج العربي وليس أمريكا و الدول الأوربية.

وفي سياق الثورات العربية مؤخرا ، فقدتصادمت العلاقات بين السعودية و ايران خصوصا حول البحرين و سوريا . فموقف دول الخليج من البحرين كان رسالة قوية إلى ايران . فالقراءة الخليجية وبشكل خاص السعودية تكاد تجمع أن ايران هي الطرف الذي يمكن أن يستفيد من

[1] سعد الشريف ، العلاقات السعودية –الايرانية (التنافس ، الصراع ، و إمكانية الشراكة) ، متاح على الموقع: http://www.alhejazi.net/seyasah/017905.htm

[2] المرجع السابق .

[3] محجوب الزويري ، مرجع سابق ، ص 4 .

تطورات الأحداث في البحرين . فبالنسبة للسعودية ، تعتبر البحرين هي الدولة الأقرب جغرافيا وتاريخيا . ويعتبر الاضطراب الشيعي في هذه الدولة الجزيرة الصغيرة ، و الذي بدأ في مستهل 2011تمردا بر عاية ايرانية مما دفع المملكة العربية السعودية إلى أن ترسل تحت علم مجلس التعاون ، قوات عسكرية إلى البحرين، و هو ما يعني رسالة لايران مفادها أن البحرين توجد في نطاق نفوذ السعودية.و هو ما شبهته ايران باجتياح صدام حسين للكويت في عام 1990 . وقد أدى ذلك الى سلسلة من الاحداث بما فيها الهجوم على السفارة السعودية في طهران ، و اتهام السعودية لايران باغتيال دبلوماسي سعودي في باكستان في ماي 2011 . وفي بنغلاديش في مارس 2012 .

أما بالنسبة لسوريا الحليف الاساسي لايران ، فقد تدهورت علاقات السعودية بسوريا على خلفية الأحداث و قمع الاحتجاجات ، التي بدأت في مارس 2011 . ووصلت لدرجة انهاء عضوية سوريا في الجامعة العربية كجزء من الجهد السعودي القطري لاضعاف المحور الايراني– السوري.[1]

لقد شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً خلال فترة رئاسة كل من أكبر هاشمي رفسنجاني (1989 ـ 1997)، ومحمد خاتمي (1997 ـ 2005) ، إلاأنّ فوز أحمدي نجاد ، ذي الخلفية المحافظة ، بالانتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2005 ، أدى إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه. ومنذ ذلك الحين اتسمت العلاقات بين البلدين كعادتها بالشد والجذب ، فعلى الرغم من التوتر الذي ساد بين البلدين نتيجة استمرار طهران في أنشطتها النووية ، ودعمها للشيعة في البحرين ، فقد كانت هناك عدة بوادر إيجابية من قبيل اللقاء المشترك الذي جمع العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز بالرئيس الإيراني أحمدي نجاد في 4 مارس 2007 . لكنها زالت لإحجام الطرفين في اللقاء عن الاتفاق على أي خطط ملموسة للتصدي لتصاعد الأزمات السياسية والطائفية في الشرق الأوسط ، بل تضمنتتحذيراً من قِبل العاهل السعودي للرئيس الإيراني أحمدي نجاد من التدخل في الشئون العربية أو الاستخفاف بالتهديدات العسكرية الأمريكية. وحالياً تشهد العلاقات بين البلدينتوتراً ملحوظاً تدعمه الشكوك والاختلافات بين الطرفين حول قضايا المنطقة، أبرزها البرنامج النووي الإيراني والوضع في لبنان.

[1] يونيل جوجنسكي ،علاقات العربية السعودية – ايران خصومة ايديولوجية ومنافسة على النفوذ الإقليمي ،جريدة القدس العربي، متاح على الموقع : http://www.alquds.co.uk/?p=44420

ما ***يمكن استخلاصه*** من هذا الفصل أنه بقدر ما تشكل الطبيعة التنافسية في العلاقات بين البلدين مصدراً للتوتر في العلاقات السعودية الإيرانية،وإضافة الى العامل الأيديولوجي/ الطائفي فإن العامل الخارجي يلعب دور المسعّر للخلاف بين البلدين ، كما بين ايران و المملكة العربية السعودية. في حقبة الشاه ، كانت الولايات المتحدة تلعب دور الناظم للعلاقات بين البلدين، أما في الحقبة التي تلته فقد لعبت دور المسمّم في العلاقات والمحرض على التوتر، والسبب يعود الى تغييرات في رؤية الجانبين السعودي والإيراني:

في ***الجانب الإيراني*** ،لا تبدو هنالك مشكلة، في قيام ترتيب أمني خليجي، تشارك فيه كل دول الخليج ، أو السعودية ممثلاً لها ، إضافة الى ايران والعراق . وحتى في عهد صدام حسين ، كان الإيرانيون ، ومن منظور استراتيجي يرون أنه لا يمكن توفير مظلّة أمنيّة بدون مشاركة العراق وهوأمرٌ يتفق على ضرورته الخبراء الإستراتيجيون ، ولطالما دعا الإيرانيون الى إقامة ترتيبات لتوفير المظلة الأمنية المطلوبة ، والتي باعتقادهم ستجعل مبررات الوجود الأميركي في الخليج معدومة. ولا يخفى أن إيران ترى في الوجود الأميركي المكثف في الخليج خطراً عليها.

أما ***العربية السعودية*** ، فلها وجهة نظر مختلفة . فهي في الأساس لا ترى الوجود الأميركي في الخليج خطراً عليها، بل قد يكون باعثاً لطمأنينتها، مع أنها شعرت في السنوات الماضية ببعض الضيق من الوجود الأميركي كونه (يحتمل) إعادة استخدامه ضد السعودية نفسها. ثم إن السعودية تعتبر نفسها جزءً من منظومة استراتيجية غربية تقترب من التحالف السياسي والأمني، والترتيبات الأمنية التي تطلبها إيران وتدعو اليها تفترض أن السعودية تتمتع بـ (هامش) لا بأس به من الحرية في إعادة صياغة أمنها الخاص كما رؤيتها للأمن الإقليمي. والحقيقة هي أن السعودية لا تمتلك ذلك الهامش الكبير الذي يمكنها من الذهاب منفردة في ترتيبات أمنيّة إقليمية مع إيران والعراق،ما لم تحصل من جهة على ضوء أخضر من الولايات المتحدة نفسها، وهو ضوء متعذر طالما ان العلاقات الإيرانية/ الأميركية تراوح مكانها منذ ثلاثة عقود ، ومن جهة ثانية ما لم تتوفر ضمانات دولية لتلك الترتيبات الأمنية.

إن سياسة أميركا لعزل إيران لم تفسح إلا مجالاً ضيقاً لتطوير العلاقات السعودية الإيرانية، لأن واشنطن ترى أن تطوير تلك العلاقات عملاً عدائياً موجهاً ضدها. وهنا يأتي القول بأن دول الخليج في حقيقة الأمر لم تتحرر إرادتها السياسية ،لتفكر في علاقاتها بدافع المصلحة الوطنية المحض وليس المصلحة الأمنية المرتبطة بواشنطن . وبقدر ما يتسع الهامش ، يمكن أن يقترب الطرفان أكثر لتطبيع العلاقات وحل المشاكل. ولكن يبدو أن بعض السياسيين الإيرانيين يريدون القفز على

هذا العامل ، من خلال حث دول الخليج على إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية بينها وبين ايران دون النظر الى العامل الخارجي، وهذه نظرة تفترض أن الإرادة السياسية لتلك الدول حرة بالكامل، أو هي كبيرة أيضاً. والحقيقة قد تكون غير ذلك .

الخاتمة

لقد شكل الخليج العربي عبر التاريخ حوضا استراتيجيا هاما، و ازدادت أهميته مع حركة الكشوفات الأوربية في نهاية القرن الخامس عشر (15)، ولفترة طويلة ظلت منطقة الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية ، ومع اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين ، ازدادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بدخول منافسين لبريطانيا .وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على أمن المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية و في ظل الحرب الباردة ، لما تمثله المنطقة من مصالح حيوية للغرب . فنتج بعد ذلك الاهتمام إعلان مبادئ: **ترومان** و بعده **مبدأ إيزنهاور** كتطبيق عملي لنظريته في ملئ الفراغ . لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك المسئول الأول عن التصدي للتوسع الشيوعي في المنطقة وقد تزامن ذلك مع إعلان حكومة حزب العمال البريطانية عن رغبتها في الانسحاب من الخليج العربي مما آذن بظهور نظرية أمنية جديدة في المنطقة تمثلت **بمبدأ نيكسون** القائمة على " سياسية العمودين المتساندين Twin Pillar Policy "، أي السعودية و إيران .و الاعتماد عليهما لتحقيق الأمن ، وضمان تدفق إمدادات النفط للسوق العالمية . إلا أنه و بحلول عام **1979** ، وضعت الثورة الإيرانية نهاية للتوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة. وإعادة النظر في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، من خلال التدخل العسكري المباشر في المنطقة ، و الذي رسخه **مبدأ كارتر**،و هو ما تجسد من خلال الحروب الخليجية الثلاث و ما نتج عنها.

لقد كانت أهداف الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي،و لا تزال قائمة على ضمان حصتها من نفط الخليج ، و حماية حليفها الدائم " إسرائيل " ، و الأنظمة الحليفة لها ومنع أي قوة منافسة لها في المنطقة ، على غرار روسيا ،والصين التي دخلت المنطقة باستثماراتها الاقتصادية ، أو إيران التي تعتبر " عدوا " للأمريكيين و مهددا لمصالحهم في المنطقة ،و هو ما دفع بالمسئولين الأمريكيين إلى خلق نوع من **التوتر** الدائم بين إيران و الدول الخليجية، وخاصة بين إيران و السعودية ، انطلاقا من إدراك واشنطن ، أن أي توافق دائم في **العلاقات السعودية – الإيرانية** سيكون عملا عدائيا موجها ضدها وضد مصالحها الحيوية في المنطقة. فالولايات المتحدة

الأمريكية في إطار إستراتيجيتها اتجاه المنطقة عملت على خلق بيئة خليجية معادية لإيران ،من خلال الترويج للخطر الشيعي الذي يهدد الدول الخليجية ذات المذهب السني .

غير أن الأحداث الحاصلة حاليا ،بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي،حسن روحاني رئيسا للجمهورية الإسلامية في إيران ،قد جعلت المملكة العربية السعودية تخشى من تقارب إيراني – أمريكي يلغي دورها في المنطقة .

حيث يأتي التقارب الأمريكي الإيراني وسط حالة من انعدام الثقة بين الطرفين السعودي والأمريكي على خلفية الحرب في سورية، كون أن دول الخليجو السعودية على رأسها، كانت تفضل تدخلاً عسكرياً ضد نظام الأسد. و لأن السياسة الدولية لا تعرف إلا لغة المصالح و جدت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصلحتها تكمن في التوافق مع إيران ،و أن اتخاذ مواقف عدائية معها لا يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية، وهذا ناتج عن كون إيران دولة لها مكانتها الدولية و لاعب استراتيجي أساسي في منطقة الشرق الأوسط والخليج. إن الكثير من المحللين السياسيين والاقتصاديين يعتقدون بأن انقطاع العلاقات الإيرانية- الأمريكية منذ أكثر من ثلاثين عاماً خدم الدول الخليجية كثيراً، إذ أخذت السعودية مكان نظام الشاه الإيراني الذي كان شرطي المنطقة ويشتري الأسلحة الأمريكية ويخزنها في البلاد وهذا ما تفعله السعودية اليوم.

إن اللقاءات الرسمية العلنية التي شهدتها نيويورك بين وزراء خارجية الدولتين أعطت رسالة واضحة وصريحة أن التقارب سوف يعطي نتيجة قريبة قد تخرج إيران من عزلتها مع الغرب وتعيدها إلى ساحات الدبلوماسية كما كانت في السابق. كما أن ردود أفعال الجانب الأمريكي مع إير ان تبدو مرحبة بفكرة التقارب معها لأسباب كثيرة منها، أن التقارب الأمريكي مع إيران يمثل فرصة جديدة لأمريكا في ابتزاز الدول الخليجية بشكل أكبر لصالح أجندتها لا سيما و أن دول الخليج لا تمتلك أوراق ضغط كثيرة على أمريكا سوى ورقة النفط، وهي ورقة تعتبر محروقة حالياً كون إيران تمثل مع العراق مصدراً مهماً للطاقة في المنطقة. إذ تستطيع الولايات المتحدة خلالهما الاستغناء عن حاجتها النفطية من دول الخليج، بل إن أمريكا بتقاربها من إيران سوف تجر دول الخليج على تقديم المزيد من التنازلات السياسية لها للإبقاء على مستوى علاقاتها مع أمريكا على نفس الوتيرة السابقة، مما قد ينتج عنها توترات جديدة في العلاقة بين الطرف الإيراني والخليجي

بسبب المنافسة المحتملة بين الطرفين للتقرب من أمريكا ،قد تتعدى آثارها النواحي السياسية لتصب في موضوع تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة وإثارته بشكل أسرع و أقوى وهذا ما يصب في صالح السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، كما أن التقارب الأمريكيّ الإيراني سيسهم في فتح قنوات دبلوماسية مع إيران تجاه الأزمة السورية والمنطقة بأكملها. ومما سبق فإن هناك **ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الإيرانية – السعودية** تتراوح بين الصراع والتهدئة، وهي متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، بناءاً على مدى تأثرها بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية وتتمثل بالآتي: **السيناريو الأول : تعاوني وتوافقي**، سيعزز العلاقات بين الطرفين عن طريق إيجاد حلول واقعية لكل الخلافات والمشاكل العالقة بينهما، وفي هذا السيناريو ستعمل إيران إلى تهدئة الأقلية الشيعية في السعودية و الدول الخليجية ، مع إمكانية الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث عبر التحكيم الدولي أو أي حل آخر يرضى به الطرفين، فضلاً عن تطوير التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري بين طهران ودول الخليج مما سيؤدي إلى حلّ المشكلة الاقتصادية الإيرانية، وربما ستقوم دول الخليج بمحاولة رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران إذا استطاعت أن تقدم المزيد من التنازلات في برنامجها النووي.

السيناريو الثاني: استمرار الفتور في العلاقات الإيرانية السعودية، وبالتالي سيغلب الاتجاه الصراعي القائم حالياً، إذ أن هذا السيناريو مرتبط باستمرار حالة الخلل في التوازن على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وستدخل إيران في مواجهة مع الدول الخليجية.

السيناريو الثالث: هو وسطي يقع بين السيناريوهين السابقين، فقد يكون تعاونياً أحياناً وصراعياً أحياناً أخرى، وفي ظل هذا السيناريو ستكون العلاقة بينهما قائمة على الشك والريبة ويميل إلى التهدئة في أغلب الأحيان، وفي إطار ذلك ، فإن النهوض بمستوى العلاقات الإيرانية السعودية يتطلب العمل الجاد والحد من العوامل التي تؤدي إلى التنافر والصراع بين البلدين.

إن ما سبق يؤكد حاجة البلدين إلى آليات تساعد على تحديد الأسس أو الأرضية المشتركة التي يمكن من خلالها رسم صورة لمستقبل العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء المعطيات الراهنة للوصول إلى أقرب نقطة ممكنة للحد من القيود والضغوط الإقليمية والدولية، التي تتعرضان لهما

في ظل هذه التحديات. والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا، كيف تفكر طهران، وما هي رؤية السعودية للتقارب الأمريكي- الإيراني وما هي تداعياته عليها ؟ .

إن أي محاولة لتحجيم المشاريع النووية الإيرانية لا بد له أن ينعكس إيجابياً على السلم في منطقة الخليج بالذات ، لقرب المنشآت الإيرانية من المنطقة، فضلاً عن أنه ربما قد يؤدي التقارب الأمريكي- الإيراني إلى انفراج على الساحة السورية ، ليخفف معاناة الشعب السوري ويحل الأزمة العالقة والتي لم تستطع الجهود السعودية حسمها رغم كل المبادرات والتمويل للأطراف المتنازعة على سورية.، فالتفاهم الروسي الأمريكي الذي تلاه التقارب الأمريكي- الإيراني أثبت عدم قدرة السعودية الدبلوماسية الدولية التي تبدو وحيدة في دور المراقب المتوجس من تطور الأحداث في المنطقة وغير قادرة على تحويل النتائج لصالحها. و بالتالي فإن ثبات واستقرار هذه المنطقة مرهون بالعلاقات الايجابية بين كل من إيران والدول الخليجية و بالأخص المملكة العربية السعودية . وعلى الإدارة الأمريكية التي تعيش في حالة من التردد في التعاطي مع إيران إلا أن تعترف بقوتها سياسياًوإقليميا وتقنياً، وكما لجأت أمريكا إلى لغة الحوار مع إيران فمن المناسب أن تلجأ السعودية إلى المنهج ذاته، وليس المواجهة أو الصراع معها. على الرغم من أن أي تحسن في العلاقات السعودية- الإيرانية في هذه المرحلة سيكون من مصلحة الجانب الإيراني كما كان دائماً تأزمها في كل المراحل من مصلحة الجانب الإيراني .

اليوم يدعو روحاني إلى التقارب كجزء من الإستراتيجية الكبرى للمرشدية الدينية (مرحلة نجاد للفقراء والثوريين والدول الممانعة، ومرحلة روحاني لمطالبي الإصلاح والانفتاح على الغرب والدول المعتدلة)، فهل على السعودية أن تدخل في هذه الدائرة المرسومة بعناية؟.

من وجه نظرنا الشخصية فإنّنا نرجح السيناريو الثاني القائم على استمرار الفتور في العلاقة بين البلدين ، في كل منطقة من الخريطة الشرق أوسطية هنالك سعودية صغيرة وإيران صغيرة. في اليمن تتواجه الدولتان، وفي لبنان وسورية والعراق . وعلى الدوام هما غير متفقتين، للسعودية شكوكها التاريخية والدينية تجاه إيران، و لإيران مطامعها التي لا تنتهي.

إن التوتر الحاصل بين البلدين في المرحلة الحالية يستحيل معه تعزيز العلاقات وتكوين حالة أخوة وصداقة. فالموقف الإيراني من سورية، يقف تماماً على بعد 180 درجة من الموقف

السعودي، واختراق إيران العراقَ وتحكمها في أوضاعه الداخلية ورسم سياساته الخارجية باستخدام أدواتها الطائفية تصطدم بموقف سعودي ثابت تجاه أمرين في منتهى الجدية: سنّة العراق وتهديد حدودها الشمالية. وفي لبنان يجتمع السياسي والعقدي (المزمن) في خلاف البلدين. كما أن موقف السعودية من المشروع النووي الإيراني يمثل مسألة وجودية للمملكة يستحيل معها الاتفاق، هذا عدا الخلافات المتجددة حول السياسات النفطية للبلدين. فهل يمكن بعد هذا كله حل المشكلات العالقة منذ أعوام بتصريح حسن روحاني ؟.

إنه من الواضح أن روحاني يبحث من خلال دعوته إلى التصالح ، عن التركيز على التفاهم على نقطة معينة فقط، مع بقاء بقية النقاط كما هي، لأنه يعرف أن التنازلات في العلاقات بين البلدين ليس من مصلحة إيران.

ومن الواضح كذلك أن السعودية لا تعي هذا الدرس جيداً في تعاملها مع المتغير الإيراني، وتندفع دائماً باتجاه التصريحات الإيجابية الصادرة عن الرئاسة، وما يتبع ذلك من تقديم التسهيلات والنوايا الحسنة كما حدث في الفترة 1997 إلى 2005 أيام المرحلة الأولى للإصلاح والانفتاح على الغرب والدول المعتدلة.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أ- الموسوعات:

- موسوعة السياسة . ط. 3 .ت.ك."إيزنهاور ،مبدأ،مشروع " من طرف عبد الوهاب الكيالي.

ب- الكتـــــــب:

- إبراهيم الحياتي، جاسم . خفايا علاقات إيران – إسرائيل و أثرها في احتلال إيران للجزر الإمارتية . دمشق:الأوائل للنشر والتوزيع ، 2007 .
- أبو غزالة، محمد عبد الحليم . الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988)،1993.
- أحمد سليم، طلعت الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي . ط.2 .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- آل سعود خالد بن، سلطان بن عبد العزيز. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني . الإماراتمركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 1997
- بحيري، مروان . السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر في السياسة الأمريكية والعرب– . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991.
- بريس، ريتشارد . أمريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل، ترجمة هجرس، سعد . بيروت دار الجيل .القاهرة:سيناء للنشر، 1996.
- بن عثمان بن صقر، عبد العزيز . الوضع الاستراتيجي في الخليج (دراسة استشرافية 2025). المنامة: مركز الخليج للأبحاث ، فبراير 2008.
- بيترسون، جون . "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي":سلاح ذو حدين في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي :التحديات الداخلية والخارجية . أبو ظبي: مركز الإماراتللدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2008 .

- جفال، عمار. التغير والاستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج . الجزائر: دار هومة للطباعة ، 2008 .
- حلمي رجب، يحيى .أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية. القاهرة: مركز المحروسةللبحوث و النشر ، 1997.
- حمدي الأعظمي، وليد .العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965 1991). ط.1. بيروت: دار الحكمة ، 1992.
- خوري، رامي . أمريكا،الشرق الأوسط والخليج:نظرة عربية إلى التحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية الجديدة . الدوحة:مركز الدراسات الدولية والإقليمية .
- زحلان، أنطوان . العرب وتحديات العلم والتقانة . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
- زهران، جمال . قضايا خليجية . سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، 1989.
- زهرة، السيّد . الثورة الإيرانية – الأبعاد الاجتماعية والسياسية- . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1985 .
- زيد مرهون، عبد الجليل . أمن الخليج بعد الحرب الباردة . ط.1. ، بيروت: دار النهار للنشر، 1997.
- سعيد، عبد المنعم . العرب ومستقبل النظام العالمي . بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.
- سند السويدي، جمال . إيران والخليج: البحث عن الاستقرار. ط.1 . أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، 1996.
- السيد، عبد المنعم . حرب الخليج والفكر العربي"دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل" ط.1 . دار الشروق ، 1993.
- شكر، زهير . السياسة الأميركية في الخليج العربي" مبدأ كارتر". بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.

- شهاب، فؤاد . تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي. المنامة: مكتبة فخراوي، 1994.
- صبري مقلد، إسماعيل . الإستراتيجية الدولية في عالم متغير. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، 1983.
- عبد العزيز حسين، الصويـغ . الإسلام في السياسة الخارجية السعودية. الرياض:مركز الأبحاث والإعلام.
- عبد الغفار، محمد . الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج : رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي و التفاعلات الإقليمية معها . ط.1. المنامة:مركز البحرين للدراسات الإستراتيجيةوالدولية و الطاقة ، 2012.
- عبد الناصر، وليد إيران دراسة عن الدولة و الثورة . ط.1. مصر : دار الشروق، 1997.
- العجمي، ظافر محمد . أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية . ط.1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
- عقاب، يحي . العراق في زمن الاستثناء . ط.1. الجزائر:دار الكتاب العربي 1999.
- عكنان، أسامة . إعصار الخليج: رياح الشرق تهب على مستقبل العالم . الجزائر: دار الشهاب ، 1991 .
- قلعجي، قدري . الخليج العربي بحر الأساطير . بيروت: شركة المطبوعات ، 1992.
- مراد، محمد . السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي"بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي". ط.1. بيروت:دار المنهل اللبناني ، 2009.
- مسلم، طلعت أحمد . الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي . ط.1. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994.
- مصباح، عامر . العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات . الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008.

- نصر مهنا، محمد . مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.
- النيرب، محمد . أصول العلاقات السعودية الأمريكية . ط.1. القاهرة:مكتبة مدبولي 1994.

ت المجلات و الدوريات :

- إبراهيم، ياسر . "خيارات إيران النووية و توازن القوى في العالم" . مجلة سلسلة قضايا إستراتيجية .125 (2006).
- إبراهيم، محمد أحمد . "حرب العراق و تحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي" . السياسة الدولية . 153 (2003).
- أحمد الكواز، محمد سالم . "العلاقات الإيرانية – السعودية (1979 2001) دراسة سياسية". دراسات إقليمية . 7 (2007).
- الأشعل، عبد الله . "إيران و الخليج : رؤية للمستقبل المنظور و أبعاده الإستراتيجية". مختارات إيرانية . 86 (سبتمبر 2007).
- باسماعيل، عبد الكريم . "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة – جدلية النفط و القوة –" .دفاتر القانون و السياسة .6 (جانفي 2002).
- بومدين، هنيدة و عبد الرزاق، يوسف . "أزمة الملف النووي الإيراني و انعكاساتها على منطقة الخليج العربي" . دراسات استراتيجية . 13 (2006).
- حافظ وهيب، حسين . "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط" . دراسات دولية . 46.
- الحيالي، عبد الأمير و عبد الجبار، محمد فراس . "دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (دراسة في الجغرافية السياسية)" . مجلة ديالى ، 33 (2009).

- درويش، فوزي ."السياسة الأمريكية اتجاه دول الخليج" . مختارات إيرانية. 80(مارس 2007).
- رجب، إيمان أحمد . "اللاعبون الجدد:أنماط و أدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية" . السياسة الدولية . 187 (جانفي 2012).
- زرير، محمد . "ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج" . مجلة شؤون خليجية .37.
- سرور، عبد الناصر . "الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة : 1991- 2007" . مجلة جامعة الأزهر.1 (2009).
- سعيد، عبد المنعم . "رؤية لمستقبل العلاقات العربية الأمريكية" . مجلة السياسة الدولية 75. (1985).
- سليم كاطع، علي . "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج (الدوافع الرئيسة)" . الملف السياسي . 45 (2007).
- سيد عوض، عثمان . "العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي و آفاق المستقبل" . مختارات إيرانية . 28 (نوفمبر 2002).
- شفيق بسيوني، درية . "الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات". مجلة الفكر الاستراتيجي العربي .41.
- عبد المؤمن، محمد السعيد . "إيران و السعودية علامة استفهام" . مختارات دولية. (2013).
- العناني، خليل . "اللوبي النفطي الأمريكي:النفوذ وآليات التأثير". مجلة السياسة الدولية 164. (أبريل 2006).
- عواد عماد . "المشكلة الأفغانية والحل السياسي" . السياسة الدولية . 84.

- قطيشات، ياسر. "واقع الجغرافيا السياسية في الخليج" . الحوار المتمدن.3345 (23 أفريل 2011).
- كريم كاظم، محمد . "دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق" . مجلة دراسات دولية . 42.
- كمال حمودة، عمر . "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية" . السياسة الدولية . 164 (أفريل 2006).
- اللباد، مصطفى . "قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي اتجاه المنطقة العربية" . شؤون عربية . 129 (2007).
- المبيضين، مخلد ."العلاقات الخليجية –الإير انية 997ـ 2006 (السعودية حالة دراسة)" . المنارة .مج.14. 2(2008).
- محمد كشك أشرف . "أمن الخليج في السياسة الأمريكية" . السياسة الدولية . 164 (أبريل 2006).
- محمد كشك، أشرف . "أمن الخليج العربي بعد الحرب" . السياسة الدولية .155، 2004.
- المشّاط، عبد المنعم . "الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية" . السياسة الدولية .171 (2008).
- مقلد، إسماعيل صبري . "الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط" . مجلة المجالس الكويتية .602 (ديسمبر 1982).
- المنصور، عبد العزيز شحادة . "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:دراسة في صراع الرؤى والمشروعات" . مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية . مج. 25(2009).

ث **المذكرات والأطروحات** :

- شيباني، إيناس . السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الأب و الابن – دراسة تحليلية مقارنة– . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية . جامعة باتنة ، 2009.
- فالح المطيري، عبد الله . أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط ، 2011.
- فايز يوسف الدلابيح، علي . توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة الشرق الأوسط . 2012

ج **التقاريـــر** :

- الزويري، محجوب . العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة .الدوحةمركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2012.
- كوردسمان، أنتوني . تقرير حول التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و إيران في دول الخليج. ترجم من طرف سعد المبارزي . أبو ظبيمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، 2011.

ح **شبكة المعلومات الدولية** :

- توفيق غسان، الحسيني .أمريكا و الخليج العربي . متاح على الموقع: www.azzaman.com/?p=18307
- السياسة الأمريكية في الخليج العربي(1980 ـ 1990).متاح على الموقع : .www.moqatel.com/openshare/behoth/iraqkwit/5/seca2.d Cvt.html_
- بن عبد الله العلي، حامد . تاريخ الارتباط الغربي بالخليج العربي وأهدافه ودور العلماء في مقاومته ،متاح على الموقع: Books.islamway.net/1/HamedALali/tareekh.doc

- محمد أبو زيد، أحمد . معضلة الأمن اليمني – الخليجي : دراسة في المسببات و الانعكاسات والمآلات متاح على الموقع:

cvt.htmwww.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/5/seca2.doc

- التعاون العسكري الإسرائيلي – الأمريكي خلال التسعينات . متاح على الموقع : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec04.doc_cvt.htm

- مهدي نوراني، سيد .في كواليس العلاقات السعودية – الإيرانية ، متاح على الموقع : .www.asianewslb.com/vdciz3aqsct.html

- الشريف، سعد ، العلاقات السعودية –الإيرانية (التنافس ،الصراع ، و إمكانية الشراكة) ،متاح على الموقع:

http://www.alhejazi.net/seyasah/017905.htm

- برزيجار، كيهان ،.متاح على الموقع :

=http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1890&lang

- البراري، حسن ، الحضور السعودي والنفوذ الإيراني في أعقاب الربيع العربي . متاح على الموقع : http://www.aleqt.com/2011/10/07/article_587095.html

- بن مختار النقشيطي، محمد. قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق . مجلة المعرفة ، قناة الجزيرة ، 2006 متاح على موقع :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm

- صحيفة (صوت العدالة) الإيرانية . 2002/8/26 . متاح على الموقع :

=http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1487&lang

- يونيل جوجنسكي ،علاقات العربية السعودية – ايران خصومة ايديولوجية ومنافسة على النفوذ الإقليمي ،جريدة القدس العربي، متاح على الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=44420

المراجع باللغة الأجنبية :

- Ariel Jahner , Saudi Arabia and Iran : the struggle for power and influence in the Gulf , International Affairs Riview, 2012.
- Cordesman,Anthony .The Military Balance in the middle East.Washington D.C : Center for strategic and international studies,2003.
- Frederic Wehrey and others , saudi – iranian relations since the fall of saddam , national security reserch division , 2009.
- Guido Steinberg,Nils Woermer, Exploring Iran –Saudi Arabia's Interests in Afghanistan –Pakistan , Barcelona center for international affairs.
- Nail Ferguson, A World without Power, *Foreign Policy* .

الفهرس :

الفصل الأول : الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي قبل الثورة الإيرانية 1979

المبحث الأول:الخليج: أهمية اقتصادية و إستراتيجية.....02
المطلب الأول :الأهمية الإستراتيجية والجيو سياسية لمنطقة الخليج العربي.....02
المطلب الثاني : لأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.....05

المبحث الثاني:السياسة الأمريكية في الخليج العربي (1947 – 1979).....08
المطلب الأول : مبدأ إيزنهاور و صد التغلغل السوفيتي في الخليج العربي.....08
المطلب الثاني : مبدأ نيكسون و سياسة الدعامتين (إيران و السعودية)..... 12

خلاصة الفصل الأول.....16

الفصل الثاني : تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد الثورة الإسلامية في إيران (1979)

المبحث الأول : الثورة الإيرانية وبداية التحول في الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي.....18
المطلب الأول : الغزو السوفييتي لأفغانستان و إعلان مبدأ كارتر.....18
المطلب الثاني: تداعيات الثورة الإيرانية على منطقة الخليج العربي.....22
المطلب الثالث :التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.....28

المبحث الثاني : أزمة الخليج الثانية و تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.....34
المطلب الأول : الدور الأمريكي في أزمة الخليج الثانية و بروز الولايات المتحدة كقوة خارقة 34
المطلب الثاني : الاحتلال الأمريكي للعراق و تأثيره على منطقة الخليج العربي.....40

خلاصة الفصل الثاني 44

الفصل الثالث : أهداف الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي وحدود التنافس الدولي و الإقليمي في المنطقة

المبحث الأول :أهداف الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي.....47
المطلب الأول : الأهداف الاقتصادية (النفط).....47
المطلب الثاني :الأهداف الأمنية و السياسية (أمن إسرائيل و حماية الأنظمة الموالية لها).....51

المبحث الثاني : الشراكة الأمريكية مع دول الخليج العربي.....56
المطلب الأول : على المستوى الأمني و الاستراتيجي.....56
المطلب الثاني : على المستوى الاقتصادي.....63

المبحث الثالث :حدود التنافس الدولي و الإقليمي على منطقة الخليج العربي.....66
المطلب الأول : التنافس الدولي 67
المطلب الثاني : التنافس الإقليمي.....71

خلاصة الفصل الثالث..... 75

الفصل الثالث : التوتر السعودي – الإيراني (دراسة حالة)

المبحث الأول : أبعاد التوتر السعودي الإيراني و جذوره التاريخية.....78
المطلب الأول : رؤية في الجذور التاريخية للتوتر السعودي – الإيراني 78
المطلب الثاني : التنافس السعودي – الإيراني في المنطقة العربية 85
المبحث الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2013).....89
المطلب الأول :المرحلة الأولى (1979 – 1990).....89

- قضية تصدير الثورة.....89
- قضية الحرب العراقية الإيرانية.....90

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (1990 – 2003).....92
المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (2003 – 2013).....96

خلاصة الفصل الرابع.....99